جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: 08/6057915

الرقم التسلسلي:

تأثير الفساد السياسي على التنمية المستدامة في الجزائر

مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص ادارة الجماعات المحلية

اعداد الطالبة: نزار اسماعيل

اشراف الأستاذة: لفحل ليندة

تشكيل لجنة المناقشة:

الرقم	الأستاذ	الجامعة	الرتبة العلمية	الصفة
1	زيغوني رابح	8 ماي 1945- قالمة	أستاذ محاضر "ب"	رئيسا
2	لفحل ليندة	8 ماي 1945- قالمة	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
3	فتيسي فوزية	8 ماي 1945- قالمة	أستاذة مساعد "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وعرفان

بعد شكرنا لله تعالى على فضله ومنه علينا أن هدانا وألهمنا بالعزم والقوة والصبر لانجاز هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على من بعثه رحمة للعالمين وهداية للضالين.

نتوجه بخالص الشكر إلى من كانت سندا لنا في مشوارنا البحثي إلى الأستاذة

لفحل ليندة التي تابعت عملنا هذا، ولم تبخل علينا بنصائحها، القيمة والمفيدة، ووقتها الثمين، إلى أساتذة قسم العلوم السياسية، والشكر موصول إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذه المذكرة.

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع

إلى بلدي الجزائر مجدا وعزة وافتخارا، إلى من يريدون الإصلاح في كل مكان.

إلى من حملتني في بطنها تسعة شهور وذراعها ثلاثة سنوات وفي قلبها إلى الأبد إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي ... أمي الغالية.

(حفظها الله)

إلى من احمل اسمه بكل افتخار، إلى من كان ولا يزال عظيما في عطائه، إلى نور الحياة وبهجتها، إلى من يضحي بالغالي والنفيس من اجلنا... أبي الكريم.

(حفظه الله)

إلى سندي في هذه الحياة أخواتي وأصدقائي.

مقدمة

الفصل الأول: إطار مفاهيمي وتأصيل نظري للفساد السياسي والتنمية المستدامة

المبحث الأول: إطار مفاهيمي وتأصيل نظري للفساد السياسي

المطلب الأول: مفهوم الفساد السياسي

المطلب الثاني: مقاربات الفساد السياسي

المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية ونظرية للتنمية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الثاني: نظريات التنمية المستدامة

الفصل الثاني: انعكاسات وآثار الفساد السياسي على أبعاد التنمية المستدامة

المبحث الأول: آثار الفساد السياسي على التنمية السياسية والإدارية

المطلب الأول: آثار الفساد السياسي على التنمية السياسية

المطلب الثاني: آثار الفساد السياسي على التنمية الإدارية

المبحث الثاني: آثار الفساد السياسي على التنمية الاقتصادية والبيئية

المطلب الأول: آثار الفساد السياسي على التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: آثار الفساد السياسي على الجوانب البيئية

المبحث الثالث: آثار الفساد السياسي على التنمية الاجتماعية والثقافية

المطلب الأول: آثار الفساد السياسي على التنمية الاجتماعية

المطلب الثاني: آثار الفساد السياسي على الجوانب الثقافية

الفصل الثالث: مستويات الفساد السياسي في الجزائر وأثرها على التنمية المستدامة وآليات مكافحته

المبحث الأول: عوامل انتشار ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر

المطلب الأول: العوامل الداخلية

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

المبحث الثاني: آثار الفساد السياسي على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول: آثار الفساد السياسي على البعدين السياسي والإداري للتنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الثاني: آثار الفساد السياسي على البعدين الاقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الثالث: آثار الفساد السياسي على البعدين الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الثالث: استراتيجيات مكافحة الفساد السياسي في الجزائر للنهوض بالتنمية المستدامة

المطلب الأول: تفعيل السياسات الحكومية

المطلب الثاني: السياسات غير الحكومية

خاتمة

مقدمة

إن استفحال الفساد كمشكلة عامة باتت تواجهها الدول والمجتمعات باعتبارها ظاهرة معقدة ومتشعبة تترابط جوانبها السياسية والاقتصادية والإدارية والمؤسسية، بالإضافة إلى امتداداتها الثقافية والمجتمعية، ولقد كمحور اهتمام لدى العديد من خبراء علم السياسة وعلم الاجتماع، وعلم القانون والإدارة والاقتصاد من خلال البحوث والدراسات العلمية والأكاديمية، خاصة في بلدان العالم الثالث التي تعتبر مجالا خصبا لانتشار الفساد بمستويات عالية، وبصور وأشكال تختلف حسب خصوصية وبيئة كل مجتمع، حيث تؤكد تقارير المنظمات العالمية الناشطة في هذا المجال أن مستويات الفساد تكون أعلى في دول العالم الثالث، خاصة منها الإفريقية والعربية التي تعتبر الأكثر عرضة للفساد، بسبب ضعف الديمقراطية وغياب آليات الحكم الراشد وهشاشة نظمها السياسية، واعتمادها اقتصاديات ريعية.

ويميز الباحثون أنماط عديدة من الفساد، منها الفساد الاقتصادي، الفساد الإداري، الفساد المالي، الفساد السياسي، الذي يعتبر أشمل أنواع الفساد وترجع خطورته إلى ارتباطه بقمة الهرم السياسي، إذ يعبر عن الممارسات الفاسدة التي يقوم بها أصحاب القرار السياسي، بالإضافة إلى تداعياته على كل الأنظمة الفرعية في الدولة، كما يعرف عند بعض الأكاديميين بالفساد الكبير لما له من اثر سلبي كلي يلحق الضرر بالمجتمع ومستوياته، حيث يؤدى إلى سوء تسيير الموارد المتاحة والتقليص من الكفاءة والفعالية الاستخداماتية لها، بالإضافة إلى التأثير سلبا على العدالة التوزيعية، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ وهذا ما يهدد التنمية المستدامة ويرهن مستقبل الأجيال القادمة.

والجزائر على غيرها من البلدان النامية تقبع تحت سلطة الفساد السياسي الذي أصبح يشمل قطاعاتها ومؤسساتها الحكومية ويعيق عملية التنمية فيها، إضافة إلى العديد من الأزمات التي تشهدها الدولة سواء السياسية منها أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ما أدى إلى فشل السياسات التنموية، حيث بلغ الفساد السياسي في الجزائر مستويات قياسية تقف

عائقا أمام تحقيق تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية، وهذا ما يعرقل الوصول إلى تنمية مستدامة وشاملة تمكنها من توفير احتياجات الأجيال الحالية ومتطلبات الأجيال المقبلة.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية دراسة موضوع الفساد السياسي إلى اهتمام العديد من الأكاديميين والباحثين في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بخطورة انتشار هذه الظاهرة، التي أصبحت تمثل اكبر عائق أمام عملية التنمية المستدامة والشاملة في البلدان النامية عامة والجزائر خاصة، لما يرافقها من آثار سلبية على العملية التنموية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويمكن إجمال الأهمية العلمية والعملية للموضوع فيما يلي:

الأهمية العلمية: تبرز الأهمية العلمية للموضوع فيما يلي:

– الإحاطة بالموضوع من خلال تحديد مفهوم الفساد السياسي وأشكاله والأسباب التي تؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة والآثار السلبية التي باتت تعرقل التنمية المستدامة في الجزائر، حيث أصبح الفساد يهدد المستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأجيال القادمة؛

– المساهمة في إثراء البحث العلمي في مجال الدراسات الخاصة بالفساد السياسي التي لم تحظى بالكثير من الاهتمام، على أمل أن يقدم هذا البحث لغيرنا من الدارسين منبعا لمزيد من البحوث والتوسع والتطرق في بعض النقاط التي لم يتم التطرق والتركيز عليها.

الأهمية العملية: تبرز الأهمية العملية للموضوع في ما يلي:

ربط الظاهرة بالواقع، من خلال إعطاء وصفة من الحلول لمكافحة الظاهرة، حيث يؤمل أن يعطي هذا البحث أهمية عملية ويساهم في خلق وتطوير الوعي الجماعي (الحكومي

والشعبي) بخطورة ظاهرة الفساد السياسي، وبالتالي إيجاد رغبة وإرادة جماعية لمكافحة الظاهرة والحد منها.

مبررات اختيار الموضوع:

عادة ما يلفت الباحث ما يدور حوله من أحداث ومستجدات تشغل تفكيره وتدفعه إلى الاستفسار والبحث في طبيعة ومحتوى الظواهر المحيطة به، والتي تصبح فيما بعد محل اهتمامه، كونه يتأثر بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبالنظر للأهمية البالغة للموضوع فقد دفعنا الاهتمام العلمي إلى السعي نحو فهم طبيعة ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر والآثار التي تخلفها على جوانب التنمية المستدامة وذلك انطلاقا من المبررات التالية:

الأسباب الذاتية:

* تعود الرغبة في دراسة هذا الموضوع للصلة الكبيرة في مجال التخصص في الدراسات العليا؛

* الأهمية التي يحظى بها موضوع الفساد السياسي في وقتنا الحاضر، وانطلاقا من معيشتنا لظاهرة الفساد حيث أصبحت حديث الساعة بالنظر لخطورته؛

* ككل مواطن غيور على وطنه ويحمل في ثناياه روح المواطنة فان الباحث متأثر بواقع الفساد في الجزائر وبلوغه مستويات قياسية، حيث يحاول من خلال هذه الدراسة تبيان خطورته وآثاره السلبية على مشاريع التنمية المستدامة؛

* الرغبة في الإصلاح قدر الإمكان من خلال المساعدة حتى يتم وضع حلول واستراتيجيات واضحة وتجسيد آليات فعالة لمكافحة الفساد، وأن يأخذ الموضوع درجة أكبر من الاهتمام من قبل المعنيين بمكافحته، وإرساء قواعد الحكم الراشد من اجل الوصول إلى تنمية مستدامة.

الأسباب الموضوعية:

* تزايد الاهتمام بموضوع الفساد وإدراك دول العالم قاطبة والهيئات الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، بضرورة دراسته وتحليله ووضع الاستراتيجيات الكفيلة لاحتوائه والسيطرة عليه، لما رافقه من الآثار السلبية على التنمية المستدامة والشاملة؛

* الوضع الكارثي الذي أصبحت تشهده الجزائر على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب استفحال ظاهرة الفساد السياسي وانعكاساته السلبية على التنمية المستدامة؛

* عدم توفر الكثير من البحوث والدراسات الأكاديمية على اعتبار أن الخوض في موضوع الفساد السياسي في الجزائر كان محظورا، مما دفعنا للتطرق لدراسة الظاهرة وتحليلها وإثراء المكتبة الجامعية ولو بهذه المساهمة البسيطة؛

* تقديم إضافة علمية تساعد الباحثين مستقبلا في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

لكل دراسة هدف وغرض تطمح لتحقيقه والعمل على جعله يتمتع بقيمة علمية، ومن خلال هذه الدراسة نهدف إلى:

* تقديم الإطار النظري والمفاهيمي لكل من الفساد السياسي، التنمية المستدامة والتعرض للأسباب التي تؤدي إلى تفشي وانتشار الظاهرة، وإبراز الآثار السلبية للفساد السياسي على الجوانب والأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة؛

* التعرف على الظاهرة واقعيا بدراستها في الجزائر وإبراز الأسباب التي أدت إلى انتشارها الواسع وآثارها وعواقبها المختلفة على جوانب التنمية المستدامة؛

* التعرف على جهود بعض الآليات السياسية والحكومية في مكافحة الفساد للوصول إلى التنمية المستدامة؛

* وتتعدى الغاية من دراسة الفساد السياسي في الجزائر وآثاره على التنمية المستدامة، لتبلغ أقصى أهدافها في اقتراح الحلول الوقائية والعلاجية لمكافحة الظاهرة والتخلص من بعض عواقبها.

مجال الدراسة:

المجال المعرفي: يتمثل المجال المعرفي لهذه الدراسة في تحديد آثار الفساد السياسي على التنمية المستدامة في الجزائر والوقوف على سلبيتها، وبهذا يعتبر الفساد السياسي متغير رئيسي، بينما التنمية المستدامة تعتبر المتغير التابع في هذه الدراسة.

المجال المكاني: ستتناول هذه الدراسة اثر الفساد السياسي على التنمية المستدامة في الجزائر.

المجال الزمني: ستتناول هذه الدراسة مدى تأثير الفساد السياسي على الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة تزامنا مع ظهور المصطلح (التنمية المستدامة) 1987 إلى غاية الوقت الراهن(1987-2017).

إشكالية الدراسة:

أصبح الفساد السياسي يشهد انتشارا واسعا في دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر، مما جعله محل اهتمام من قبل المنظمات والباحثين لموضوع التنمية بدراسة الأسباب والعواقب التي حالت دون تحقيق هذه الأخيرة.

إن تغلغل الفساد في دول العالم الثالث، والجزائر يطرح عدة تساؤلات، بخصوص العوامل التفسيرية لظاهرة الفساد والآثار الناجمة عنها من تغيرات وأوضاع جديدة، مما يترتب عن

ذلك إعادة النظر في مسيرة ومشاريع التنمية خاصة بمفهومها الجديد الذي يلبي حاجيات المجتمعات في الوقت الحاضر، بدون التضحية والمساس بمصير الأجيال القادمة. مما يستدعي طرح العديد من التساؤلات التي تبحث في الأسباب التي آلت دون تحقيق تنمية مستدامة وشاملة في الجزائر، ولعل أهمها استفحال ظاهرة الفساد السياسي التي أضحت آثارها تعرقل عملية التنمية المستدامة.

وانطلاقا من هذا الطرح سنحاول تسليط الضوء على أثر الفساد السياسي على التنمية المستدامة في الجزائر ومن ثم طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الفساد السياسي على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

* ما هي مختلف المفاهيم والمقاربات التنظيرية التي قدمت لكل من الفساد السياسي والتنمية المستدامة؟

* ما هي مظاهر وأشكال الفساد السياسي؟

* كيف يؤثر الفساد السياسي في الجزائر على مختلف جوانب التنمية المستدامة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟

* ما هي الآليات السياسية والحكومية والمؤسساتية لمكافحة الفساد؟ وهل يمكن اعتبارها كفيلة للحد والتقليل من الظاهرة؟

الفروض العلمية:

* ظاهرة الفساد السياسي متشابكة ومتشعبة من الناحية النظرية والعملية؛

* يعتبر الفساد السياسي اكبر عائق أمام تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر؛

* بالرغم من تعدد آليات مكافحة الفساد السياسي في الجزائر إلا أنها تعتبر غير جديرة؛

* مواجهة الفساد السياسي والحد من استشرائه يقتضي تضافر الجهود وتشترط توفر الإرادة السياسية والشعبية الواعية.

مناهج ومقتربات الدراسة:

مناهج الدراسة:

يحتاج أي بحث علمي أو موضوع محل دراسة إلى مجموعة من المناهج والأدوات التي تمكننا من جمع البيانات حول الموضوع وتصنيفها وتحليلها وهذا للتقرب منه وتسهيل دراسته وحتى نتمكن من التحقق من مدى صحة الفرضيات وعلى هذا فقد تم إتباع عدد من المناهج والمتمثلة في:

* المنهج الوصفي التحليلي: ويعتبر المنهج الوصفي طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي للحصول على أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة، أو هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة[1].

وقد استخدمنا هذا المنهج في هذه الدراسة خاصة في الجانب النظري بوصف وتحليل ظاهرة الفساد السياسي والآثار التي تخلفها على التنمية المستدامة.

* المنهج التاريخي: وهو المنهج الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث يحللها ويفسرها على أسس علمية صارمة، بقصد الوصول إلى تعميمات تساعد على فهم الماضي والحاضر، والتنبؤ بالمستقبل[2].

[1]– صلاح الدين شروخ، منهجية البحث للجامعيين(عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003)، 150.

[2]– شروخ، منهجية البحث، 126.

واستخدام المنهج التاريخي في هذه الدراسة كان من خلال دراسة بروز ظاهرة الفساد في الجزائر بعد استقلالها والتطرق للظروف التي أدت إلى ظهورها في الماضي ولا زالت تؤثر إلى اليوم.

* منهج دراسة الحالة: يتجه هذا المنهج إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وغيرها من الوحدات المشابهة لها[1]، ويساعدنا هذا المنهج في دراسة حالة الفساد السياسي في الجزائر والآثار المترتبة عنه على أبعاد التنمية المستدامة.

* المنهج الإحصائي: لا تخلو أي دراسة في العلوم السياسية والاقتصادية عموما من الإحصائيات والأرقام كأدلة صادقة ولإثبات الحقائق، وقد استخدمنا هذا المنهج في دراستنا من خلال تقديم مجموعة من الإحصائيات الخاصة بوضع الفساد في الجزائر.

الإطار النظري للدراسة:

مقتربات الدراسة:

* الاقتراب الوظيفي البنائي: الذي يركز على البنية والنظام والوظيفة حيث تشير البنية إلى مجموعة من الأنشطة القابلة للملاحظة والمشكلة للنظام السياسي، أما النظام فيشير إلى التفاعلات المستخدمة كالإكراه الشرعي، وتعني الوظيفة سلوك أو عملية تصدر عن فاعل[2]، ويساعد هذا الاقتراب الباحث في دراسة مؤسسات مكافحة الفساد وبنيتها والتفاعلات الموجودة داخلها والنظام الذي يحكمها والإطار القانوني الذي يحيط بها، من خلال الوظائف المختلفة التي تؤديها كل منظمة.

[1]– محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات(الجزائر: دار هومة، 1997)، 87.

[2]– ليلى لعجال، "واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي"(مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010)، 06.

* الاقتراب المؤسسي: وهو اقتراب يهتم بدراسة المؤسسات ومدى فعاليتها، ويبحث في طرق وآليات بقائها واستمرارها حيث يعتمد على المؤسسة كأداة تحليل في العمل المؤسسي[1]، ويمكننا هذا الاقتراب من معرفة الغاية من تكوين المؤسسة، وهل تستخدم لتحقيق أهداف نبيلة أو تستخدم لتحقيق مكاسب خاصة، مدى قوة تأثيرها وفعاليتها في مكافحة الفساد.

* اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع: يهتم بالتغيير والتنظيم في الدولة ويتطرق بالتحليل لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع[2]، ويتعرض إلى الطريقة التي تمارس بها الدولة تأثيراتها، حيث ينظر إليها في بعض الأحيان أنها قوية وتحكمها علاقة صراع من اجل بسط النفوذ وفرض القواعد والمعايير الخاصة بالدولة والمجتمع، فهو اقتراب يركز على الدولة ومدى قدرتها في ممارسة الضبط الاجتماعي[3].

ويساعد هذا الاقتراب في معرفة علاقة الدولة بالمجتمع الجزائري، ومدى إشراك هذه المجتمع المدني في صنع القرار بالجزائر، وكذا مدى مساهمته في الإصلاح السياسي ومكافحة الفساد، وفي مجالات مشاريع التنمية، وكذلك الدور المنوط بالمجتمع في مكافحة الفساد، ومدى نجاحه.

* الاقتراب النسقي: ينظر النسق إلى الحياة السياسية على أنها نظام سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذا وعطاء من خلال المدخلات والمخرجات، هذا النسق هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج إحداثا وتأثيرات، يتطلب من أعضاء النسق الاستجابة لها[4]، حيث يتيح هذا الاقتراب للباحث معرفة علاقة النظام السياسي بمؤسسات مكافحة الفساد

[1]– قربان ملحم، المنهجية والسياسة(لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986)، 219.

[2]– صالح زياني، "تطور العلاقات بين الدولة والمجتمع دراسة حالة الجزائر 1962–1992"(أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2003)، 29.

[3]– نفس المرجع،32.

[4]– عادل فتحي وثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة(الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007)، 205.

في الجزائر، وتشخيص الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعاني الكثير من الفساد، ومدى تفاعل النظام السياسي مع المواطنين وإشراكهم في مكافحة الفساد، وكذلك يمكن الباحث من معرفة حجم الأثر الذي يخلفه الفساد في هذه التفاعلات بين النظام السياسي والمواطنين.

* الاقتراب القانوني: حيث يستخدم هذا الاقتراب في الدراسات السياسية بشكل واسع وذلك من خلال تركيزه على تحديد طبيعة العلاقة بين مختلف قوى وفواعل العملية السياسية في الدولة، ومدى التزام هذه الأخيرة بالقواعد القانونية من جهة أو من حيث تركيزه على تحديد وضبط العملية السياسية في إحدى جوانبها كتنظيم العملية الانتخابية مثلا[1]، ويتيح هذا الاقتراب للباحث الاعتماد على النصوص القانونية التي تساعده على التقرب أكثر من موضوع الدراسة والخاصة بمكافحة الفساد بالجزائر.

أدبيات الدراسة:

* كتاب "ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر" للباحث محمد حليم ليمام الذي قام بدراسة وصفية تحليلية تطرق فيها إلى العوامل والأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد السياسي في الجزائر وآثاره المختلفة على العديد من المجالات ليخلص في نهاية بحثه إلى أهم الاستراتيجيات المتخذة لمكافحة الفساد.

* مذكرة ماجستير في العلوم السياسية للباحث عبدو مصطفى، بعنوان "تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة حالة الجزائر 1995-2006"، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2007-2008، ركز الباحث في هذه المذكرة على فساد الحكم والتفرد باتخاذ القرارات وفق مصالح فئوية ضيقة، بالإضافة إلى المحاباة والمحسوبية والرشوة، وأهم النتائج التي توصل إليها في هذه المذكرة أن الفساد يعد أحد المعوقات

[1]- شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، 117-118.

الرئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة وللقضاء عليه يجب العمل على تبني قواعد وآليات الحكم الراشد وتشجيع المشاركة الجماعية في عملية وضع السياسات والبرامج التنموية وتطبيقها، كما خلصت أيضا إلى أن الجزائر تعتبر نموذجا لدولة الفساد والإفساد، وفي المقابل هناك مجتمع غارق في الفقر والبطالة.

* مذكرة ماجستير في العلوم السياسية للباحثة رفافة فافة، بعنوان "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا– دراسة حالة الجزائر–"، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2011–2012، ركزت الباحثة من خلال دراستها على تشخيص معالم ظاهرة الفساد السياسي في ظل الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجزائري، من خلال التعرف على عوامل انتشار الفساد في الجزائر والتي حالت دون تحقيق الاستقرار السياسي، إضافة إلى أهم الآثار المختلفة لانتشار الفساد في الجزائر، كما تطرقت إلى تقويم مختلف الجهود الدولية المبذولة لمحاربة الفساد في ظل المؤسسات والمنظمات التي سعت إلى ذلك إضافة إلى الجهود العربية وكذا جهود الجزائر للقضاء والحد من الظاهرة، والحفاظ على الاستقرار السياسي.

صعوبات الدراسة:

يواجه الباحثون قدرا من الصعوبات والمعوقات تتفاوت وطبيعة موضوع البحث وأهميته وما على الباحث إلا محاولة تخطي ومواجهة هذه المعوقات وتجاوزها لتحقيق نجاح البحث والدراسة بصورة علمية:

ومن ابرز الصعوبات:

* حساسية الموضوع حيث أن التعرض لظاهرة الفساد السياسي هو في حد ذاته صعوبة؛

* لبس الموضوع وافتقار المراجع والمصادر لغة الأرقام والإحصائيات الدقيقة، حيث أن ممارسات الفساد تتسم بالحيطة والسرية، فيحول ذلك دون كشف الستار عنها؛

* شمولية البحث وسعته، حيث يجمع هذا البحث بين متغيرين أساسيين هما الفساد السياسي والتنمية المستدامة، لذلك كان لزاما علينا أن نحصر الدراسة والمراجع التي نجمعها حول الموضوع فقط دون التطرق إلى الفساد الاقتصادي أو الإداري أو المالي وان اشرنا إليه فهو من باب الإضافة فقط دون التحليل.

تفصيل الدراسة:

بعد التقديم للموضوع ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تناولنا من خلالها ما يلي:

الفصل الأول تضمن الجانب المفاهيمي والتأصيل النظري المتعلق بمصطلحات الدراسة، قسم إلى مبحثين الأول خصص للإطار المفاهيمي والتأصيل النظري للمتغير الرئيسي الفساد السياسي، حيث تناولنا في المطلب الأول منه مفهوم الفساد السياسي وأنواعه وعوامل انتشاره وتناولنا في المطلب الثاني أهم المقاربات النظرية المفسرة للظاهرة، وخصص المبحث الثاني للمقاربات المفاهمية والنظرية للمتغير التابع التنمية المستدامة، حيث تناولنا في المطلب الأول مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها وأهدافها ومبادئها ومؤشراتها وتناولنا في المطلب الثاني أهم نظريات التنمية المستدامة.

وتضمن الفصل الثاني أهم الانعكاسات والآثار التي يخلفها الفساد السياسي على أبعاد التنمية المستدامة، قسم إلى ثلاثة مباحث خصص المبحث الأول لآثار الفساد السياسي على التنمية السياسية والإدارية، حيث تناولنا في المطلب الأول آثار الفساد السياسي على التنمية السياسية وتناولنا في المطلب الثاني آثار الفساد السياسي على التنمية الإدارية، وخصص المبحث الثاني لآثار الفساد السياسي على التنمية الاقتصادية والبيئية، حيث تناولنا في المطلب الأول آثار الفساد السياسي على التنمية الاقتصادية

وتناولنا في المطلب الثاني آثار الفساد السياسي على الجوانب البيئية للتنمية المستدامة، وخصص المبحث الثالث لآثار الفساد السياسي على التنمية الاجتماعية والثقافية، حيث تناولنا في المطلب الأول آثار الفساد السياسي على التنمية الاجتماعية وتناولنا في المطلب الثاني آثار الفساد السياسي على الجوانب الثقافية للتنمية المستدامة.

وتضمن الفصل الثالث والأخير مستويات الفساد السياسي في الجزائر وأثرها على التنمية المستدامة وآليات مكافحته، وذلك من خلال ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول للعوامل التي أدت إلى انتشار ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، حيث تناولنا في المطلب الأول العوامل الداخلية السياسية منها والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتناولنا في المطلب الثاني العوامل الخارجية من استعمار ومديونية، وخصص المبحث الثاني لآثار الفساد السياسي على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، حيث تناولنا في المطلب الأول منه آثار الفساد السياسي على البعدين السياسي والإداري وتناولنا في المطلب الثاني آثار الفساد السياسي على البعدين الاقتصادي والبيئي وتناولنا في المطلب الثالث آثار الفساد السياسي على البعدين الاجتماعي والثقافي، وتطرقنا في المبحث الثالث لأهم استراتيجيات مكافحة الفساد السياسي في الجزائر للنهوض بالتنمية المستدامة، وذلك من خلال المطلب الأول الذي تناولنا فيه السياسات الحكومية والمطلب الثاني الذي تناولنا فيه دور السياسات غير الحكومية من أحزاب ومجتمع مدني ووسائل إعلام في مكافحة الظاهرة.

الفصل الأول:

تمهيد

يقول فولتير "قبل أن تتحدث معي حدد مصطلحاتك"، كما أن الضرورة المنهجية لكل بحث علمي تستدعي أن يتم توضيح وضبط مفاهيم الدراسة. من أجل تمكين البحث لأن يصل إلى نتائج موضوعية. وعلى إثره، واعتبارا أن البحث يقف على طرفي مفهومين أحدهما قديم وهو الفساد السياسي والثاني حديث وهو التنمية المستدامة، فسيتم في الفصل الأول معالجة المفهومين في سياقهما المفاهيمي، بالإضافة إلى البحث في أهم المقاربات النظرية التي عالجت المفهومين من خلال تجزئة الفصل إلى مبحثين الأول سيكون الأول لموضوع الفساد السياسي فيما سيكون الثاني للتنمية المستدامة.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي وتأصيل نظري للفساد السياسي

يعد الفساد السياسي من الأعراض الدالة على خلل في إدارة الدولة. ذلك أن المؤسسات التي أنشئت لتنظيم العلاقات بين المواطنين والدولة، تسخر بدلا من ذلك في الإثراء الشخصي للمسؤولين الحكوميين وفي توفير الامتيازات للفاسدين. وفيما يلي دراسة تفصيلية لظاهرة الفساد السياسي من حيث المفهوم والصور المتعددة التي أعطيت له بالإضافة إلى التطرق إلى أهم المقتربات النظرية المفسرة لظاهرة الفساد السياسي وذلك كما يلي :

المطلب الأول: مفهوم الفساد السياسي

إن تعقد ضبط المفاهيم على مستوى العلوم الاجتماعية والإنسانية يؤدي إلى تعدد واختلاف في التعاطي معها، سواء على مستوى التعريف أو الخصائص أو الأنواع وغيرها مما يقع في حيز الضبط المفاهيمي، وهذا ما سيتم توضيحه بالنسب لمصطلح الفساد السياسي.

أولا: الفساد السياسي: مصطلح واحد ومعاني متعددة

1. الفساد بين اللغة والإصطلاح:

لقد اختلف الفقهاء في التعاطي مع مصطلح الفساد، كما تعددت معانيه بين التقارب والإختلاف في اللغات على حسب اختلافها. فورد في اللغة العربية من أصل الفعل فسد فهو فاسد والمفسدة نقيض المصلحة، ويقال فسد الشيء أي انه لم يعد صالحا، وفسدت الأمور اضطربت[1]. أما كمصدر فهو يعني الابتداع

[1]– احمد محمود نهار أبو سويلم، مكافحة الفساد(عمان الأردن: دار الفكر، 2010)، 13.

اللهو واللعب وأخذ المال ظلما وزوال الصورة عن المادة بعد أن كانت حاصلة[1]، وذكر في المعجم الوسيط أنه التلف والعطب والاضطراب والخلل والقحط، والمفسدة تعني الضرر، ونقول فسد الشيء أي تلف وأصبح سيئا وأردئ مما كان عليه[2].

أما في الشريعة الإسلامية: يقول الله تعالى "ويسعون في الأرض فسادا"[3]، وإستفسد السلطان قائده، إذ أساء إليه حتى استعصى عليه. والمفسدة خلاف المصلحة والإستفساد خلاف الاستصلاح. ويقال أفسد فلان المال يفسد إفسادا وفسادا، وقوله تعالى: في سورة النمل"إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة"[4]، بمعنى الطغيان والجبروت واستعمال القوة، وكذا قوله في سورة الفجر: "طغوا في البلاد، فأكثروا فيها الفساد"[5]، كدلالة تشير إلى الانحراف والتلف والتخريب والمنكرات. وكما كان له نصيب من القرآن فقد أخذ نصيبه بنفس المدلول من السنة النبوية ويعني تلف الشيء وزواله، واختلاله وخروجه عن المألوف، والبطلان وتغير الحال إلى عكس الصلاح، حيث نبه النبي صلى الله عليه وسلم للآثار السلبية المترتبة عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: "ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب"[6].

أما في اللغة الانجليزية فإن أصل الفساد Corruption مشتقة من الفعل اللاتيني Rumpere أي التكسير، بمعنى تكسير قيمة اجتماعية أو قاعدة قانونية أو إدارية

[1]– محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،2011)، 64-65.

[2]– رفاقة فافة، الفساد والحوكمة دراسة مسحية للتقارير الدولية دراسة حالة الجزائر(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016)، 24.

[3]– القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 34.

[4]– القرآن الكريم، سورة النمل، الآية 34.

[5]– القرآن الكريم، سورة الفجر، الآية 11-12.

[6]– رواه البخاري ومسلم.

لبلوغ غاية معينة[1]، ويعني الفساد وفق معجم "أوكسفورد" الانجليزي Oxford على أنه "انحراف وتدهور القيم والأخلاق أو تدمير النزاهة في القيام بالوظائف العامة، وهو يقترن بالرشوة"[2]، وفي قاموس علم الاجتماع الأمريكي يعني"استغلال المنصب أو السلطة والنفوذ للحصول على المنفعة والفائدة لصالح فئة أو طبقة أو جماعة معينة عن طريق انتهاك حكم القانون أو الخروج عن معايير السلوك الأخلاقي"[3].

وفي اللغة الفرنسية هناك أربعة عشر مترادف لكلمة الفساد حيث ترد أحيانا بمعنى سوء وتدهور الأوضاع (Pourrissement)، وأحيانا أخرى بمعنى الهبوط والذل والهوان (Avilissement)، وتارة أخرى بمعنى الفسوق والفجور(Immoralité)، الإغراء والإغواء (Subordination)[4].

2. الفساد اصطلاحا:

يعود الاهتمام بظاهرة الفساد إلى المدرستين، الأولى المدرسة القيمية التي يرى أصحابها أن هذه الظاهرة غير مرغوب فيها وضارة، لكونها تتعلق بالانحراف في الممارسات المؤسسية، والمعايير الأخلاقية للمجتمع، وعليه يجب مكافحتها.

أما المدرسة الثانية فهي المدرسة الوظيفية، التي ينظر أتباعها للظاهرة على أنها تؤثر سلبا وجوهريا في أداء التنمية على نحو عام، وعليه فإن تحسين أداء هذه التنمية إنما يتوقف بدرجة كبيرة على تنظيم الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد، ومن

---

[1]– كريمة بقدي، "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا (دراسة حالة الجزائر)"(مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2012)، 17.

[2]– عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري–ماهيته–أسبابه–مظاهره(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2015)، 13.

[3]– فافة، الفساد والحوكمة، 24.

[4]– عبدو مصطفى، "تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة(دراسة حالة الجزائر 1995–2005)"(مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008)، 17.

ثم تحقيق الإصلاح وخاصة ما تعلق بمنظومة الحكومة، لكون الفساد يمثل أهم المعوقات والتحديات لإيجاد حكومة رشيدة وصالحة[1].

وعلى إثره اجتهد الكثير من الكتاب والأكاديميين في تعريف مفهوم الفساد السياسي ضمن هاتين المدرستين، فعالم السياسة الأمريكي "صمويل هانتنغتون" Samuel Huntington يعرفه بأنه "الوسيلة لقياس مدى غياب المؤسساتية السياسية الفاعلة"، أي أنه عرف الفساد من خلال وجود المؤسسات السياسية أو عدمها أي انه ربط بين التنمية السياسية والفساد[2]. وتقوم تعريفات الفساد السياسي على عنصر استغلال المنصب العام لتحقيق مصالح شخصية والاستفادة من الثقة التي يتمتع بها الموظف أو المسؤول في مجال عمله سعيا منه إلى تحقيق الثراء الشخصي. بالتالي فمعنى الفساد يتحقق عندما لا يلتزم المسؤول بقواعد الوظيفة العامة ويأتي بتصرفات مخالفة للقانون وصاغ "روبرت كليتغارد" Robert Kiltgaard معادلة دقيقة للفساد: فساد= احتكار+سلطة منتدبة-مراقبة، أي أن السلوك الفاسد مرده إلى احتكار الموظف السلطة الممنوحة له انتدابا عندما تكون الرقابة من جانب رئيسه ضعيفة، وهو يتضمن سوء استخدام أدوات تفعيل السياسة العامة[3]. وبطرحها لنفس المصطلح عرفت "سوزان روز أكمان" Rose Susan Ackerman الفساد بأنه:"هو أحد الأعراض التي ترمز إلى وقوع خطأ في إدارة

[1]- عبد الحميد حمد الحرارشة، "الفساد الإداري"(مذكرة ماجستير، جامعة اليرموك، 2003)، 26.

[2]- احمد شبلي، الفساد السياسي أسبابه وطرق مكافحته سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا(الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2012)، 139.

[3]- موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر(الرويبة: منشورات anep، 2009)، 19.

الدولة"[1]، أي أن مؤسسات الدولة أصبحت وسيلة للثراء الشخصي وتقديم المنافع إلى الفاسدين.

ويعرف أستاذ علم الاجتماع "جون باديولو" Jean Padioleau الفساد السياسي بوصفه "المصالح المتبادلة بين النخب السياسية"، حيث يتم إقحام العلاقات الاجتماعية في ميدان السياسة والإدارة ومختلف المؤسسات فتحصل المحاباة والعشائرية والزبونية، ويشترط باديولو ضرورة أن تتوافر في هذا السلوك أيا يكن شكله أربعة عناصر هي[2]:

- خرق وانتهاك القواعد والمعايير المشتركة والمصلحة العامة في المجتمع السياسي.

- تبادل غير مشروع بين السوق السياسية(السلطة) والسوق الاقتصادية(المال) والسوق الاجتماعية (القيم).

- منح الثروة للأفراد والجماعات، للاحتفاظ بالسلطة والتأثير في عمليات صنع القرارات السياسية والإدارية العليا.

- حصول أرباح ملموسة لأطراف المبادلة، وامتيازات مادية أو رمزية.

وكأحد أهم المفكرين العرب عرف محمد الغزالي الفساد السياسي بأنه مرض قديم في تاريخنا، تعود أسبابه إلى الفهم الخاطئ للشورى وتغييب مبادئ الإسلام في الحكم، مما أدى إلى انتفاع الاستعمار الشرقي والغربي في إفساد البيئة العربية الإسلامية،

[1]- سوزان روز اكرمان، الفساد والحكم، الأسباب، العواقب والإصلاح، تر. فؤاد سروجي(عمان: دار الأهلية، 2003)، 227.

[2]- ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 76.

وأرجعه إلى استبداد الحكام وتعسفهم وانحلال القيم الأخلاقية أزمة الشورى التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية[1].

كما ساهمت المنظمة العربية لمكافحة الفساد وفي إشارة منها على أن الفساد السياسي، هو كل ما ارتبط بالاختلال والانحراف في توزيع السلطة، والمسألة المتعلقة بنظام الحكم والمؤسسات السياسية وتداول السلطة، وأيضا المسألة التي يخضع لها نظام الحكم أمام الجماهير والمواطنين، وحريات المشاركة والتعبير والتنظيم والرقابة التي تتمتع بها وتمارسها هذه الجماهير؛ ويترتب على اختلال منظومة السلطة والمسألة السياسية إمكانية تحقيق النخب السياسية المتمسكة بسلطات الحكم على منافع شخصية بعيدا عن المسألة العامة ، أو الجماهير لممارستها[2].

وكتجاوز لوجهات النظر المختلفة، يقدم "ميشال جونستون" Michael Johnston أستاذ علم السياسة والمتخصص بدراسة ظاهرة الفساد، ويقترح، لوضع تعريف مقبول، الحسم في معاني بعض الألفاظ: "عام"، "خاص"، "انحراف"، "منفعة"، "فائدة"، الحسم فيها بكل شفافية، إضافة إلى الصراع على الموارد وداخل النخب السياسية للحصول على السلطة والامتيازات المرتبطة بها. فهذا التحليل يساعد على اكتشاف أشكال الفساد، والظروف التي يمكن من خلالها تقديم تصورات أكثر انسجاما وأحسن قبولا لمعالجة الظاهرة[3].

وبقراءة للتعاريف السابقة، فكلها تتفق على أن الفساد السياسي هو[4]:

---

[1]– محمد الغزالي، الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية(أزمة الشورى) (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، 7.

[2]– نهار أبو سويلم، مكافحة الفساد، 18.

[3]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 77.

[4]– نفس المرجع، 78.

- إساءة استغلال المنصب العام أو الموارد العمومية كوسيلة للتأثير في علاقات السلطة، وتشمل الثروة والدخل واستخدام وسائل الإكراه، وغيرها.
- الفساد السياسي هو اخطر أنواع الفساد حيث يحظى ممارسوه من النخب والمسؤولين السياسيين بحماية من النظام السياسي تجعله فوق القانون، وتمنحهم الحصانة ضد الملاحقة والمحاسبة والمثول أمام القضاء.
- يستغل الفاسدون السياسيون نفوذهم السياسي في نهب المال العام حتى لو أدى ذلك إلى تدمير قدرات الدولة ومكتسباتها.
- الفساد السياسي هو فساد النخبة وهم فئة معينة ذات نفوذ هائل.
- الفساد السياسي لا يمكن مكافحته والقضاء عليه من خلال وسائل مكافحة الفساد التقليدية نظرا لنفوذ الأشخاص الذين يقومون به والحصانة التي يتمتعون بها، واستغلال الوسائل القانونية لتبرير وتغطية سرقتهم ونهبهم للمال العام.
- كما أنه مجموعة تصرفات منحرفة عن القواعد القانونية الوطنية المحلية والدولية، كما أنها غير مشروعة وتتنافى مع القيم الأخلاقية وتعارض قيم النزاهة والشفافية.

ثانيا: أنواع الفساد السياسي

يمكن تصنيف ظاهرة الفساد السياسي وتحليلها والإحاطة بها استنادا إلى بعض المعايير المتمثلة في شكل السلوك وهدفه ودوافعه والمستوى الذي ينتمي إليه صاحب السلوك وحجم الفساد . وهذا بالاستناد للجدول التالي:

جدول رقم 1: أنواع الفساد من حيث المعايير التالية: النمط والمستوى والشكل

النمط	المستوى	الشكل
العرضي	صغار الموظفين بعض الأفراد	الاختلاس–الرشوة–المحاباة
المؤسسي	الموظفون العموميون–رجال الشرطة–رجال السياسة–النواب والممثلون المحليون–النخبة البيروقراطية	الرشوة والتزوير الاختلاس ونهب المال العام الزبونية. التعسف في استخدام السلطة واستغلال النفوذ. تبادل العطايا السياسية والرشاوي بصفة كبيرة
النسقي	القيادة الحاكمة– النخب البيروقراطية رجال السياسة– كل المؤسسات ويشمل اغلب جوانب الحياة في المجتمع والدولة.	استعمال واسع للاختلاس انتشار المحاباة والزبونية وضع الأملاك العمومية لخدمة المصالح الخاصة باسم المصلحة العمومية الرشوة المقننة و المنظمة

المصدر: محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، 81.

واعتبارا لتحليل الجدول يمكن تصنيف الفساد إلى:

1- الفساد السياسي من حيث نمط الأشكال التالية[1]:

- الفساد العرضي: وهو الفساد البيروقراطي أو الفردي ويكون حجمه محدود تقتصر ممارسته على عدد قليل من الأفراد أي يمارسه صغار الموظفين مع صغر الحجم المالي.

[1]– محاضرات الأستاذ بوقنور إسماعيل، مقياس التنمية الإدارية، 2015–2016.

- الفساد المؤسساتي: أو الفساد النظامي وهو ميزة الهيئات الحكومية السياسية والإدارية والأمنية والمؤسسات غير الحكومية كالأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية، حيث تعد آثاره كبيرة مقارنة بالنمط الأول ومواجهته ذات تكاليف باهظة.
- الفساد النسقي: يتخطى الدولة ليصل إلى المجتمع ويصبح متجذرا فيه حيث يستخدم الجميع الوسائل والطرق الخارجة عن الأطر القانونية لنهب المال وجمع الثروة بهدف تحقيق مكاسب ذاتية تخضع المؤسسات لأشخاص فاسدين والعكس صحيح مما يجعل محاولات الإصلاح نوعا من المغامرة لان الفساد يعيد إنتاج نفسه نظرا إلى أن المؤسسات الفاسدة تتعامل مع الأشخاص الفاسدين.

2-الفساد السياسي من حيث المستوى إلى[1]:

- فساد القيادة السياسية: ويكون في أعلى مستويات الإدارة والسلطة والحكم (الحكومة)، وتمارسه النخبة الحاكمة وشاغلي المناصب العامة وأصحاب السلطة المنتخبين أو المعينين ويرتبط بصفقات مالية كبيرة وتجاوزات للقوانين والنظم ويسمى الفساد الكبير.
- فساد الأشخاص الذين يشغلون وكالة انتخابية: وهم أعضاء الهيئات التمثيلية الوطنية أو المحلية من رجال السياسة ويشمل الفساد أيضا سلوك النواب في عملية التصويت في الهيئات التمثيلية وفي أثناء المنافسة الانتخابية.
- فساد أعضاء الأجهزة البيروقراطية الحكومية: فساد الأفراد الذين يشغلون وظيفة إدارية وخاصة الموظفين والأعوان الإداريين على أدنى مستوى،

[1]- بودهان، النظام القانوني لمكافحة الفساد، 26.

ويعرف بالفساد الصغير كالرشاوي والمزايا والأعمال المطلوبة في المقابل وتكون قليلة الأهمية مثل الوساطة في التوظيف وسرعة انجاز الأعمال.

وعلى إثره يتخذ الفساد السياسي الأشكال الآتية:

- الاستبداد السياسي: هو أحد معالم النظم التسلطية كما ورد في تعريف عبد الرحمان الكواكبي بأنه "صفة للحكومة المطلقة العنان، فعلا أو حكما، والتي تتصرف في شؤون الرعية بلا خشية حساب ولا عقاب محققين"، ويعرفه كذلك بأنه الاستيلاء على السلطة ومنع تداولها السلمي، وإساءة استغلالها، ويؤدي إلى قمع حريات المواطنين ومصادرة حقوقهم في اختيار حكوماتهم بكل إرادة[1].
- الفساد القضائي : وتعرفه منظمة الشفافية الدولية في تقريرها الصادر عام 2007 بأنه إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة، وهذا لا يتضمن، فقط المكاسب المادية، مثل تعزيز السلطة السياسية.

ويمثل الفساد القضائي كل تأثير غير سليم على العملية القضائية من أي شخص يتمتع بوضع يمكنه من القيام بذلك، ويعد من اخطر أنواع الفساد السياسي، إذ انه يؤدي إلى فساد كثير من مؤسسات الدولة بالتدخل السياسي في العملية القضائية مما يؤدي إلى إضعاف التماسك الاجتماعي، وفقدان ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها[2].

- الزبونية السياسية: وهي منظومة علاقات اجتماعية شخصية وغير متكافئة في آن واحد ويهيمن عليها تبادل الإعانات المفيدة لكلا الطرفين تمثل

[1]– عبدو، تأثير الفساد السياسي، 34.

[2]– عمر الحضرمي، ظاهرة الفساد الخطورة والتحدي: سياسيا واقتصاديا واجتماعيا(عمان: منشورات عمادة البحث العلمية، 2014)، 56-57.

علاقات تبعية شخصية تقوم على تبادل مشترك للمنافع بين الرئيس والزبون اللذين يسيطران على موارد غير متساوية[1].

- الفساد الحزبي والانتخابي: ويقصد به فساد الأحزاب السياسية وقضايا التمويل، وتزوير الانتخابات من خلال شراء الأصوات، والتأثير غير المشروع في العملية الانتخابية[2].
- الرشوة: وهي أكثر المظاهر شيوعا وانتشارا وتأثيرا، عرفت عند صغار الموظفين وكبار المديرين وهي تختلف بشكلها وطبيعتها، وتعني تقديم شيء ذي قيمة مادية أو معنوية في مقابل القيام بعمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفة المرتشي، وتأخذ الرشوة صفة سياسية عندما يكون الهدف من دفعها أو تلقيها خدمة أهداف والاستفادة من فوائد سياسية[3].
- الوساطة والمحسوبية: وهذه الظاهرة تنتشر أثناء تعيين الأفراد لتولي الوظائف العامة الحكومية وغير الحكومية، وفق معايير أخرى غير الجدارة والكفاءة حيث تدخل اعتبارات الصداقة والقرابة وجميع أشكال العلاقات بين الأفراد وكذا الالتزامات السياسية والاجتماعية، وكذلك قيام المسؤولين بتوزيع المساعدات العينية أو المبالغ المالية من المال العام على فئات معينة، وهذا ينطلق من دوافع نفسية، أو قبلية أو إقليمية وطائفية، تقوم على التمييز بين شرائح المجتمع[4].

---

[1]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 83.

[2]– شريف احمد الطباخ، اثر الفساد الحكومي في انتشار الجريمة(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013)، 77.

[3]– هاشم الشمري وإيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية(عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011)، 57.

[4]– شبلي، الفساد السياسي، 109.

- استغلال السلطة والنفوذ: وهما استخدام الموظف للموارد السياسية والسلطة المنتدبة المخولة لصاحب المنصب العام للقيام بأعمال غير مشروعة قصد التأثير ولخدمة أغراض خاصة وعلى حساب المصالح العامة، وبذلك يتمكنون من التسهيل للغير بالحصول على أموال أو منافع مخالفة للقانون واللوائح والإضرار بمصالح المنظمات وإهدار المال العام اعتمادا على السلطة الوظيفية وما يرتبط بها من نفوذ وصلاحيات[1].
- الاختلاس: ويعني قيام موظف عمومي أو العاملين في مؤسسات الدولة بنهب المال العام وتحويله لخدمة مصالح شخصية بطرق غير قانونية والتصرف بمواد منقولة أو أوراق أو أشياء أخرى موجودة تحت تصرفه بحكم الوظيفة التي يشغلها دون وجه حق[2].
- الابتزاز والتزوير: كفساد سياسي لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلا موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين[3].

ويلاحظ أن الطبيعة السياسية للفساد تبرز في عمليتين أساسيتين هما[4]:

- **العملية الأولى:** تتمثل في دفع الرشوة وهي المنهجية التي عادة ما تستخدمها النخب الحاكمة من خلال التعسف والابتزاز للنهب وجمع الثروات لان في إمكان الوزير الذي يملك سلطة تقديرية أن يبيعها قصد الاستفادة بنسبة من الصفات والعقود لتكون الأداة التي يحصل بها على الثراء الشخصي.

---

[1]– حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة إداري، تجاري، سياسي، اجتماعي، ثقافي(الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008)، 31.

[2]– فافة، الفساد والحوكمة، 59.

[3]– أمير فرج يوسف، مكافحة الفساد(الإسكندرية: المكتب العربي، 2015)، 27.

[4]– اكرمان، الفساد والحكم، 206–207.

- **العملية الثانية:** وتكون عند توظيف الموارد العامة للاحتفاظ بالسلطة والنفوذ وتتجلى في استخدام النفوذ لتعزيز السلطة وبسط النفوذ، تقدم رزو اكرمان عند معالجتها للفساد كظاهرة سياسية حيث تسمى حكومة النهب التي يعمل الحاكم من خلالها على مأسسة النظام السياسي من اجل رفع احتمالات انتزاع الأموال إلى أقصى حد، فالحكام الفاسدون يدعمون سياسات اقتصادية تجني لهم الأرباح على حساب الثروة الاجتماعية.

ثالثا: عوامل انتشار ظاهرة الفساد السياسي

تعود ظاهرة الفساد السياسي إلى مجموعة من المتغيرات الداخلية المتعددة والمتداخلة، وأخرى خارجية تساهم في تفشي هذه الظاهرة وانتشارها:

1- العوامل السياسية: يتحقق هذا العامل نتيجة: أزمة المشروعية السياسية؛ عدم الاستقرار السياسي؛ غياب ولا فعالية المشاركة السياسية؛ ضعف الأحزاب السياسية وهشاشة المجتمع المدني؛ عدم التكامل السياسي؛ اختلال النظام القضائي وتخلف وتعطل الإدارة الحكومية، وكلها قيم ترتبط بالديمقراطية كثقافة للمجتمع.

2- العوامل الاقتصادية: وتتمثل في :

- ضعف النمو الاقتصادي وأزمة التنمية الذي ينعكس سلبا على الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويولد مناخا ملائما لانتشار الفساد السياسي؛

- التبعية الاقتصادية للخارج وأزمة المديونية حيث تعد المساعدات التي تقدمها الدول الغنية إلى الدول النامية، أداة لتكريس الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية على

الدول المتخلفة، لان تلك المعونات تعتبر مصدرا لفساد النخب، كما تعد الاستدانة والمديونية عاملا رئيسيا في فساد النخب السياسية الحاكمة[1]؛

– تكاليف الإصلاحات الاقتصادية: أثبت واقع الكثير من البلدان أن عملية التحرير والخصخصة أدى إلى خلق فرص لنهب أملاك الدولة، والمؤسسات العمومية، وتشجيع ممارسات الفساد، خاصة من طرف النخب الحاكمة(حوافز الفساد في عمليات التحرير التي تنشأ من منح العقود والامتيازات).

3– العوامل الاجتماعية والثقافية: هناك مجموعة من العوامل السوسيو–ثقافية التي تساهم في انتشار ظاهرة الفساد السياسي ومنها:

– انعدام العدالة التوزيعية ويظهر ذلك في التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين الأفراد، وفي الخدمات بين مختلف مناطق الدولة، وما ينتج عنها من فساد لان الجميع يبحث عن مصادر أخرى لجلب الثروة؛

– حالة الاغتراب في المجتمع وعدم الارتياح للنخب الحاكم، يدفع للقيام بتصرفات غير شرعية لأخذ الحقوق، كدفع الرشاوى وغيرها للمسؤولين، وهو ما يوسع دائرة الفساد؛

– اختلال القيم الأخلاقية يظهر الفساد في ضوء انحراف القيم، فقد برر العلماء ظاهرة الفساد بتقهقر القيم الأخلاقية واختلالها؛

[1]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 21.

– طبيعة الثقافة السياسية السلبية السائدة والتي تشجع على الفساد السياسي، وتساهم في تعميم هذا السلوك وجعله قدوة، وذلك ما يفسر تحول الفساد في بعض الدول إلى نمط للنشاط[1].

إن المعايير المذكورة سابقا لا تعد كافية لتفسير ظاهرة الفساد السياسي، بل يجب اعتبار المتغيرات الخارجية لفهم أكثر للأسباب التي تؤدي إلى انتشار الظاهرة. والتي منها: انتشار العولمة والتي أفرزت عدة ظواهر لها ارتباط وثيق بانتشار ظاهرة الفساد السياسي:

- الجريمة العابرة للحدود: إن العلاقة بين انتشار الجريمة على النطاق الدولي وتطور الوسائل الالكترونية سهل الاتصال بين شبكات الجريمة المنظمة وجعلها عابرة للحدود، كما يسر عملية انتقال رؤوس الأموال بين الدول.
- ظاهرة تبييض الأموال.
- عولمة الاقتصاد والتي أضافت إلى الظاهرة عنصرا جديدا من الإلحاحية[2].
- الاستعمار كأحد الأسباب الجوهرية لانتشار الفساد السياسي في الدول المستعمرة، لكن هذا لا يعني أن هذه الدول لم تكن تعرف الظاهرة من قبل، بل يضيف الاستعمار أشكالا جديدة، زيادة على مساهمة السياسات الاستعمارية في ترسيخ الممارسات السابقة في الأجهزة الإدارية والقضائية، كما أن المؤسسات التي أوجدتها الدول الاستعمارية كانت وسيلة للهيمنة ونهب الثروات، حيث ركزت تلك المؤسسات على المنفعة الوظيفية والقانون والنظام، وتجاهلت مبادئ المشاركة والمبادلة، إضافة إلى دور الاستعمار في خلق الثغرات الإقليمية والأزمات السياسية بعد الاستقلال، ورشوة النخب

[1]– فافة، الفساد والحوكمة،301–302–303–304.

[2]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 21 –22.

الحاكمة ذات الثقافة السياسية المغتربة، التي شرعت في بناء أنظمة حكم مطلقة، يكون الحزب فيها أداة لنهب الموارد.

المطلب الثاني: مقاربات الفساد السياسي

يعتبر الفساد السياسي من المواضيع والقضايا التي فرضت نفسها على البحث السياسي، حيث لقي اهتماما من طرف العديد من الاتجاهات البحثية والتنظيرية المختلفة، منها ما يرجعه إلى العوامل الطبيعية التي يعرفها كل مجتمع، ومدى الحاجة إلى قدر من الفساد لتعويض النقص الموجود في البنى السياسية والاجتماعية. ومنها ما يبرره بطبيعة المرحلة التي يمر بها النظام السياسي، ومختلف القطاعات في المجتمع. وبينهما برز اتجاه يرد الفساد إلى طبيعة العلاقات الدولية، ويرى ضرورة ربطه بالعوامل الخارجية حتى توجه الاهتمام إلى بحث العوامل الكلية على مستوى الدولة والنظام السياسي، والعوامل الجزئية على مستوى الأفراد، ساهم في الكشف عن الأسباب التي تسمح بنمو الفساد. وفي هذا الصدد عرض لأهم التصورات النظرية تفسر ظاهرة الفساد السياسي:

أولا: المقترب الوظيفي

في دراسته للفساد السياسي حاول المقترب الوظيفي الابتعاد عن الوصف واهتم بإيجاد تفسير للظاهرة، فتفسير الظواهر لا يتم بمجرد التعرف إلى وظيفتها –الدور–، بل يتعين التمييز بين الحالتين الفاعلة والوظيفية، وهو تفسير يقوم على فهم الظواهر نفسها ولا يتجه إلى نفسية الأفراد، لأن مصدر تلك الظواهر هي البنية الكلية للمجتمع المدروس، وانطلاقا من هذا التمييز بين الوظائف البارزة الموضوعية التي تساهم فعليا وإراديا في تكييف كيان معين، فالاقتراب البنيوي الوظيفي يستهدف دراسة

النشاطات السياسية لعناصر النظام السياسي التي تستلزم استمراره وبقاءه، مع التركيز على أداء الجهاز السياسي الذي يعد أداة لتحقيق أهدافه وتوازنه[1].

انطلاقا من هذا، يعتبر الفساد ظاهرة تفسرها العوامل البنيوية وليست الثقافة السياسية أو المعايير الأخلاقية، فالفساد من هذا المنظور هو عبارة عن سلوك ذو وظيفة في النظام السياسي والمجتمع، يتم من خلاله استبدال معايير قديمة بأخرى جديدة سهلت التكييف مع التغيير الذي نتج عن بعض الأنظمة التحتية، ويرى أنصارها أن للفساد انعكاسات ايجابية، حيث أن "كاي اريكسون" Kai.Irikson اعترف بدوره في الحفاظ على تكامل النسق الاجتماعي، كما يعد بديل للعنف، وهو ما يضمن الاستقرار، ولا يمكن التخلص منه إلا إذا كان الحكم فعالا[2].

لكن هذا المقترب تعرض لجملة من الانتقادات، حيث اعتبرت فرضياته خاطئة ولا تستند إلى المنطق، كما أنها تأسست على أبحاث وهمية عامة وبعيدة عن الواقع، فالادعاء بالقول الفاسد تبرره عوامل موضوعية، مثل الدور الايجابي الذي يساهم به في النظام السياسي، والفوائد التي قد تعود على الاقتصاد والمجتمع عند السماح بوجود هامش محدود لممارسة الفساد، إنما هو ادعاء غير صحيح، لا سيما، الاعتقاد بزوال الفساد بعد أن يحقق بعض الأهداف، وانه اقتراب محافظ همه المحافظة على الوضع القائم وتصحيح الخلل فقط من دون طرح بدائل وحلول للحد من الظاهرة[3].

[1]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 86.

[2]– فافة، الفساد والحوكمة، 122.

[3]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 87.

ثانيا: مقترب التحديث السياسي

يعالج هذا المقترب مسألة التنمية والتحديث، ويعرف مقترب التحديث بأنه عملية ثقافية تتبني قيم ومواقف ملائمة للطموح العلمي والتجديد العقلاني والاتجاه نحو الانجاز واستخلاص السمات والخصائص التي تتميز بها الدول الصناعية ثم صياغتها على نحو نظري مجرد، بحيث تصبح سمات المجتمع المتخلف، فالتحديث هو عملية التحول الشامل، ينتقل بها المجتمع (مجتمع ما قبل الحداثة) من وضعه التقليدي إلى وضع جديد وهو الحديث أي نمط التكنولوجيا والتنظيمات الاجتماعية المرتبطة بها والتي تميز الغرب المزدهر ماديا والمستقر سياسيا إلى حد كبير[1].

وحسب صامويل هانتنغتون فان الفساد ظاهرة عابرة روتينية يحدث في مرحلة انتقال المجتمعات النامية، فالدولة التي تمر بمرحلة التحديث تشهد ظروفا تعبر عن وجود هوة سياسية من مظاهرها عدم الاستقرار والفساد ولا عدالة التوزيع، هذا كله بسبب أخطار التحديث، حيث أن المؤسسات تكون غير ملائمة[2]، وهي كلها ظروف تجشع انتشار الفساد في مرحلة العصرنة (أي خلال مرحلة الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث)، لأن وضعية المؤسسات وحجم الموارد المتاحة ونمط القيم التقليدية، قد لا تتكيف مع عملية التحديث، وهو ما يدفع إلى الممارسات غير المشروعة، فالمبادئ العصرية المعتمدة تصبح قاعدة الحكم والتشريع، وعندها يتحول السلوك المشروع وفق المبادئ التقليدية إلى سلوك فاسد بمنظار القيم الجديدة، ويصبح الفساد بديلا ضروريا للعنف ولضبط النظام. مع هذا يبقى الفساد أداة غير شرعية، وغير مضمونة العواقب في النظام الذي يستفحل فيه، وتجسد هذه الوضعية

[1]– بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي، 45.

[2]– هبيرات سليمة، "دور المعارضة السياسية في مكافحة الفساد السياسي –حركة مجتمع السلم لولاية بسكرة أنموذجا – (2012–2015)"(مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2016)، 74.

حالة البلدان النامية، كما أنها ظروف عرفتها بعض الدول الغربية المتقدمة في أثناء فترة الثورة الصناعية، وخلال مرحلة بناء الأنظمة الديمقراطية فيها. وهو ما يفسر انتشار الفساد السياسي في المجتمعات الانتقالية، في إفريقيا ودول أمريكا اللاتينية وفي مختلف الأنظمة السلطوية التي أرادت التغيير، فكان الفساد الميزة التقليدية لها، أهمها تجذر نمط قيم الثقافة المعادية للتحديث، أو إفرازات العصرنة والدمقرطة.

وعليه تستند نظرية التنمية والتحديث في تفسيرها للفساد السياسي على اعتباره معضلة كبرى تواجه التنمية، إلا أن هذا التفسير عرف انتقادا في العديد من الأفكار منها، رفض فكرة تصنيف المجتمعات إلى تقليدية وحديثة، مناشدة الحضارة الغربية بالازدهار والرقي وتجاهل حضارات المجتمعات الأخرى، الأثر السلبي للاستعمار الذي عانت منه دول العالم الثالث وما نتج عنه من مظاهر التخلف ومن بينها الفساد، ومن أهم المنتقدين نظرية التبعية التي جاءت كرد عليها[1].

ثالثا: مقترب التبعية

جاء هذا المقترب كرد على تصور أصحاب التحديث، وتنطلق توجهاته الفكرية للتطور في دول الجنوب انطلاقا من الفكرة الرئيسية القائلة "بأنه لا يمكن دراسة التنمية في العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات المتقدمة، وتحليل تلك العلاقة من زاوية العمليات التي تجري في البلاد المتقدمة من منظور النظرية الامبريالية، وتحليلها أيضا من زاوية العمليات التي تجري في البلاد المتخلفة وفق نظرية التبعية "[2]، طرحت مجموعة من التصورات لتفسير ظاهرة الفساد في الدول النامية، بدءا بنقد اتجاه التنمية والتأسيس، لاعتباره ذا طابع إيديولوجي ينطلق من واقع الدول الصناعية المتقدمة وتجربتها، وبناء نماذج فكرية جاهزة لتفسير واقع الدول الأخرى بالقول أن

[1]– فافة، الفساد والحوكمة، 126.

[2]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 89.

التخلف مرده إلى عوامل داخلية كامنة في البنية الاجتماعية والثقافية، وتجاهل دور العامل الخارجي، وغياب عدالة التوزيع للثروة بين دول الشمال ودول الجنوب. ثم أن عملية التحديث التي تستهدف نقل المجتمع من حالة تقليدية إلى حالة المجتمع الحديث مطابق لمواصفات نظيره الغربي؛ تصور اثبت الواقع خطأه، وفشله في تحقيق التنمية بل افرز التخلف وتنمية الفساد .

يرى أصحاب هذه النظرية أن الفساد السياسي يعد أسلوبا لتعامل الامبريالية مع دول العالم النامي، وسعيها للحفاظ على ولاء كبار الموظفين ورشوة البرجوازية الوطنية، يجد تفسيرا له في طبيعة النظام الدولي القائم، والعلاقة بين الدول المتخلفة التابعة والدول الرأسمالية المسيطرة وهي ما يعبر عنها بعلاقة المركز بالمحيط، هي علاقة غير متكافئة إذ أنها قائمة على استغلال وتسخير دول المحيط لخدمة مصالح دول المركز[1]، ومن ثمة تعمل النظم المحلية في البلدان النامية على تعزيز تلك العلاقة، من خلال قيام البرجوازية الرأسمالية برشوة النخب وتشجيعها لقيام برجوازيات وطنية من قبيل منحها الإعانات المالية، أو إشراكها في جزء من الفائض، في مقابل الحصول على الولاء ودعم أواصر التبعية، وهذا ما أوضحه مفكرو نظرية التبعية: سمير أمين، حمزة علوي، وآخرون. ولعل قيام أنظمة سلطوية عسكرية في دول الجنوب كرس التبعية، حيث جعلت تلك الأنظمة من نفسها المالك للثروة والمسير الاقتصاد (رأسمالية الدولة)، وبسطت سيطرتها على المجتمع تحت رعاية الدول الرأسمالية، لذا استشرى الفساد في بناها السياسية والاجتماعية[2].

إن الخصائص التي تتميز بها الدولة التابعة هي التي تفسر ظاهرة الفساد السياسي، بالإضافة إلى فهم الدور الرئيسي الذي تؤديه الشركات المتعددة الجنسيات في

[1]– رفافة، الفساد والحوكمة، 129.

[2]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 90.

الاقتصاد العالمي. والأساليب المستخدمة في التعامل مع الدول النامية لكسب الأسواق ونهب الموارد الطبيعية، تعتبر أساليب غير مشروعة تنتهجها الامبريالية في تعاملها مع تلك الدول، حيث تقوم تلك الشركات برشوة النخب الحاكمة، وتساهم في نشر ثقافة الفساد في أنظمة مغلقة ما ينتج عنه زيادة غير مشروعة في التكاليف وزيادة التبعية للأطراف الخارجية[1].

وعند انتقال أصحاب النظرية التبعية إلى وصف الحل بالنسبة لهذه الظاهرة التي يعاني منها العالم الثالث فإن هنالك شبه اتفاق عند كثير من الماركسيين المحدثين أمثال "جول باران"، "هاربرت ماكيول" Harbert Macaulay ، "أرنست ماندیل" Ernest Mandel، "فروس فانون"، "بيار جاليه"، "روزا لوكسمبورغ" Rosa Luxemburg، "فال كوسكي"، "سمير أمين"، "حمزة علوي" وغيرهم أن الحل الاشتراكي وفك الارتباط مع النظام الرأسمالي العالمي هو الحل الوحيد والإجراء المناسب للدول التابعة للتخلص من هيمنة النظام الرأسمالي[2].

تعرضت هذه النظرية إلى الانتقاد من قبل الدارسين الذين يرون أن هناك ثلاث أمور تقف عائقا أمام دراسة تبعية بلدان العالم الثالث وهي الاعتماد على نماذج بسيطة وربط التخلف دائما بالعالم المتقدم في حين أن هناك أبنية داخلية عاجزة بالأصل، نظرتها التشاؤمية للتنمية والكليانية حيث تخلط هذه النظرية حسب رأيهم بين المفاهيم وهو ما دفع العديد من الباحثين للعزوف عن استخدام هذه النظرية في تفسير أسباب الفساد[3].

[1]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 90.

[2]– بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي، 42.

[3]– فافة، الفساد والحوكمة، 129.

رابعا: المقتربات الحديثة

تغيرت النظرة إلى ظاهرة الفساد السياسي كما تغير تحليلها، فقد أثمرت الدراسات العلمية مقاربات جديدة، حاولت التجاوب مع الواقع، منها من اعتمدت المناهج الإحصائية، واتجهت مباشرة إلى الميدان من خلال عمليات استقصاء الرأي العام وقياس درجة الفساد. من بين النظريات الحديثة التي قدمت فرضيات علمية جديدة نذكر:

- مقاربة الاقتصاد السياسي للفساد الذي يعتمد على مجموعة من النظريات الجزئية كنظرية البحث عن الريع ونظرية الوكيل- الرئيس، حيث يرى أصحاب هذا المنظور أن أصل مشكلة الفساد السياسي يعود إلى عدم نجاح السوق السياسي في تكييف القرارات الجماعية ومراقبة تنفيذها في السوق البيروقراطي، بسبب ضعف النظام وغياب المراقبة وتغييب السوق السياسي والسوق البيروقراطي، أين أصبح الساسة والبيروقراطيون يهتمون بالبحث عن السلطة وتعظيم مواردهم المالية والمحافظة على المناصب[1]، وقد حاولت مقاربات أخرى تم التوصل إليها في العلوم السياسية الكشف عن أسباب الفساد من خلال البحث عن العلاقات الإرتباطية بين الفساد وأسبابه والآثار الناجمة عنه. كما تم تطوير فرضيات أخرى اعتمادا على نظريات التأسيس والدمقرطة، فكرتها الأساسية هي تطبيق إصلاحات على المستوى السياسي والإداري والاقتصادي، وإعادة التفكير في طريقة الحكم والعلاقة بين الدولة والمجتمع والتكيف مع الوضع العالمي من الناحية العملية، وما يحمله الحكم الراشد من مؤشرات ومبادئ، واستخدامه كأسلوب وآلية لمحاربة الفساد والحد من انتشاره.

[1]- فافة، الفساد والحوكمة، 134.

- المقترب المؤسساتي الذي يرى أن الفساد هو نتاج عدم وضوح العلاقة بين المؤسسات السياسية ودورها أي المسؤوليات الملقاة على عاتقها، وهذا ما يسمح بعدم محاسبة الأجهزة والمؤسسات وانعدام الرقابة يفسح المجال للمسؤولين بممارسة الأشكال والصور المختلفة للفساد. إلا أنه ينبغي أخذ دور الأفراد وقيمهم وكذلك السياق الثقافي والاجتماعي والإيديولوجي الذي تتحرك فيه المؤسسات، كما يتجاهل الفاعلين غير الرسميين، كالطبقات الاجتماعية والقوة السياسية للمؤسسة[1].

[1]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 91.

المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية ونظرية للتنمية المستدامة

وردت التنمية المستدامة في العديد من الكتب والدراسات الأكاديمية، حيث يعد هذا المفهوم من المفاهيم الحديثة التي جرى استخدامه لأول مرة خلال القرن المنصرم وظهر كمعلم بارز في مسيرة تطور الوعي الدولي للترابطية القائمة بين السكان، التنمية والبيئة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

لقد أسهم النمو السريع وغير المتوازن للتقدم الصناعي والتطورات غير المنضبطة المصاحبة له في تنامي سلسلة من المشاكل، خاصة ذات الطابع البيئي من خلال تقلص نسبة الموارد على الأرض، وعليه فان هناك حاجة ملحة لترشيد التعامل الإنساني عن طريق تبني ما يعرف بالتنمية المستدامة.

أولا: تعريف التنمية المستدامة: لغة واصطلاحا

1. لغة:

وردت التنمية في اللغة العربية من مصدر الفعل (نمى): يقال أنميت الشيء ونميته: جعلته ناميا. ويقصد بها الازدهار، التكاثر، الزيادة، والرفاهية، والتنمية تعني الانتقال من وضع سلبي لآخر ايجابي وفقا لتسلسل مرحلي.

أما الاستدامة Sustainable فتعود لعلم الايكولوجيا Ecology، واستخدمت للتعبير عن تطور النظم الديناميكية ، وفي المفهوم التنموي استخدمت للتعبير عن طبيعة العلاقات بين علم الاقتصاد Economy وعلم الايكولوجيا Ecology على اعتبارهما مشتقان من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر Eco والذي يعني

في العربية البيت[1]، ومعنى ايكولوجي Ecology هو دراسة مكونات البيت، أما مصطلح Economy فيعني إدارة مكونات البيت. ولو افترضنا أن البيت يقصد به مدينة أو إقليم أو حتى الكرة الأرضية، فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوما يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات.

أما في اللغة العربية فجاء الفعل استدام ضمن معان متعددة، منها : التأني في الشيء، وطلب دوامه، والمواظبة عليه، وكلها معان مرتبطة بالمعنى الاصطلاحي فالتنمية تحتاج إلى تأن في رسم سياساتها وديمومة في مشاريعها وأثارها في المجتمع، وبحاجة إلى مواظبة في تنفيذ برمجها للمحافظة على مكتسباتها.

2. اصطلاحا:

لقد جمل مصطلح التنمية على المستوى الأكاديمي عدة معاني وإن اختلفت فهي تتقارب في أحيان كثيرة. ومن التعاريف نورد الأتي:

– هي عملية إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتكون في مستوى تطلعات هذه الشعوب.

– هي العملية الهادفة إلى القضاء على التخلف وتطوير مختلف فروع الاقتصاد الوطني عبر الاستفادة من الوسائل التكنولوجية واستخدامها في شتى الميادين الإنتاجية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية)[2].

[1]– ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، "التنمية المستديمة: دراسة نظرية في فلسفة المفهوم والمحتوى،"مجلة المنارة 01(2006): 154–155.

[2]– خبابة عبد الله وبوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية– العولمة الاقتصادية– التنمية المستدامة(الإسكندرية: دار النشر شباب الجامعة، 2009)، 27.

أما الاستدامة فهي ضمان أن لا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن، ولكن ما يلزم لتحقيق ذلك؟ تبين قدرة بلد ما على الاستدامة، بمعنى أن تدفق الاستهلاك والمنفعة يتوقف على التغيير في رصيد الموارد، الثروة، وارتفاع الرفاهية بين الأجيال يأتي مع ازدياد الثروة مع مرور الوقت في ظل وجود بدائل، وإحلال محتمل بين الموارد على مر الزمن[1].

وبترتيب المصطلحين يمكن القول أن التنمية المستدامة هي: "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاته" حسب ما أوردته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في تقرير لجنة "برونتلاند" Brundtland عام 1987، إلا أن هناك إجماع على أن المصطلح يشير إلى مجموعة من القضايا المختلفة[2].

أما البنك الدولي فعرفها بأنها "تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل، الذي يضمن إتاحة الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو الزيادة المستمرة عبر الزمن"[3].

وعرفها "رولكزهاوس" Ruckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية أنها : تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة. إذا فهي التنمية الحقيقية التي لها القدرة على الاستقرار والاستمرار

---

[1]– طاهر حمدي كعنان، هموم اقتصادية عربية: التنمية، التكامل، النفط، العولمة(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001)، 23.

[2]– خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– آلية لتحقيق التنمية المستدامة(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2013) 116.

[3]– عمار عماري، "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"(مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"،جامعة سطيف (فرحات عباس)، 08/07 افريل 2008).

والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تعتمد على المفاهيم البيئية وتتخذ التوازن البيئي كمحور أساسي لها، وتهدف لتحسين نوعية حياة الإنسان.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص جملة من خصائص التنمية المستدامة[1]:

- مكان التنمية Territorial؛
- كم التنمية Quantitative؛
- نوع التنمية Qualitative؛
- مدة التنمية Temporal.

ثانيا: التنمية المستديمة: الأهداف، المبادئ والمؤشرات

إن ما احدث للبيئة من تدهور خطير لم يكن سوى تراكم لاستخدام الإنسان لقدراته في التأثير عليها واستغلال واستنزاف ثرواتها ومواردها دون الأخذ بعين الاعتبار النتائج السلبية المضرة به، وعليه أصبح يتعين على الحكومات تغيير نظرتها للعالم وذلك بتقليل التركيز على الاعتبارات المتعلقة بالأرباح والخسائر قصيرة الأجل والاهتمام بالعائد المترتب على التواصلية البيئية في الأجل الطويل، وهذا ما تهدف إليه استراتيجيات التنمية المستدامة.

1. أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستديمة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1]– أبو زنط وغنيم، التنمية المستديمة: دراسة نظرية في فلسفة المفهوم والمحتوى، 157.

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تحاول التنمية المستديمة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا اجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.
- احترام البيئة الطبيعية: التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، أنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئية المبينة، وتعمل على تطوير العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة[1].
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

[1]– عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليبها تخطيطها وأدوات قياسها(الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2007)، 28–30.

- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.
- تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمالية الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه[1].

2. مبادئ التنمية المستديمة:

أما فيما يتعلق بالمبادئ فيمكن ذكرها كالأتي:

- تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل فكانت خطة العمل البيئي لأوروبا الشرقية (سابقا) التي أعدها البنك العالمي والاتحاد الأوروبي، وكل البلدان الأعضاء في المنطقة تمثل جهدا رائدا ومؤثرا في هذا الصدد، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والايكولوجية لمشكلات البيئية، وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية ففي دراسة جرت سنة 1992 تبين أن التلوث بالرصاص من أهم مشكلات البلد ثم مشكلات الاميانت، وأمكن التوقف عن استخدام البنزين المحتوى على مادة الرصاص، والآن حوالي 50 دولة تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع المحلي؛

[1]– عبد الله حسون محمد ومهدي صالح داوي وإسراء عبد الرحمن خضير، "التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد،"مجلة ديالي67(2015)، 343.

- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر، ونظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئية، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية؛
- استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا: إن الحوافز القائمة على السوق الرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الإنبعاثات وتدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج؛
- الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة، مثل: فرض ضرائب على الوقود، أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية[1].
- العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات إنشاء نظام الإيزو 14000 الذي يشهد بان الشركات لديها أنظمة سليمة لإدارة والبيئة، وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة؛

[1]– عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة(عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015)، 42-43.

- الإشراك الكامل للمواطنين: عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية[1] :
  - قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات؛
  - أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي؛
  - أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة؛
  - إن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا: يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل: (الحكومة- القطاع الخاص- منظمات المجتمع المدني وغيرها) وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة[2].

- تحسين الأداء الإداري: بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل مع استثمارات قليلة، ففي مصر أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب إلى تحويل أدائها من أسوا إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العام النامي؛

- إدماج البيئة من البداية: عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فان الوقاية تكون ارخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البيئة التحتية، وأصبحت معظم الدول تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتجيتها المتعلقة بالطاقة. كما أنها تجعل من العالم البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية،

[1]- خبابة وبوقرة ، الوقائع الاقتصادية، 340.

[2]- غنيم وأبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليبها تخطيطها وأدوات قياسها، 31.

كما أن هذه المبادئ تعتبر تحديا عاجلا للغاية، وهو تحد يتطلب من الاقتصاديين وكل رجال العلم والمسؤولين المشاركة على نحو كامل في مجابهته[1].

ثالثا: خصائص وأبعاد التنمية المستدامة

1. خصائص التنمية المستدامة:

تتمثل أهم الخصائص فيما يلي[2]:

أولا: تتميز التنمية المستدامة بالبعد الزمني فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة تقوم على تقدير إمكانيات الحاضر والتخطيط لها لفترة زمنية مستقبلية يمكن من خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

ثانيا: تهدف المحافظة على المحيط الحيوي في الطبيعة سواء في عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء والغاز فهي تنمية تشترط عدم استنزاف الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي كما تشترط الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى والكبرى والتي يتم عن طريقها عن انتقال الموارد والعناصر واستمرارها مع تنقيتها بما يضمن الحياة.

ثالثا: من خصائص التنمية المستدامة تلبية الحاجات الضرورية والأساسية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بحياة الإنسان وهي تقوم على التنسيق بين استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات ويجعلها جميعا تعمل بانسجام بما يحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

رابعا: هي تنمية لا تقوم على تبسيط المنظومة البيئية لسهولة التحكم فهي تراعي الحفاظ على النوع الوراثي.

---

[1]– خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 134.

[2]– مناس زهوة وغريب زعرة، "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر"(مذكرة ماستير، جامعة قالمة، 2010)، 44.

خامسا: هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين السياسات، استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي، مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام.

2. أبعاد التنمية المستديمة:

أ- **البعد البيئي:** يركز البيئيون في دراستهم للتنمية المستدامة على مفهوم "الحدود البيئية" التي مفادها أن لكل نظام بيئي حدود لا بد من احترامها من التبذير والاستنزاف بطريقة غير عقلانية، حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، فالاستدامة من المنظور البيئي تعني وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث، وذلك من خلال التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة ويتحدد ذلك في[1]:

- حماية الموارد الطبيعية: وتعني حماية الموارد الطبيعية الأزمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود، ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي وأماكن الصيد، مع التوسع في الإنتاج لتوفير مستلزمات السكان؛
- حماية المياه: يهدد الاستنفاذ العشوائي لمياه الأنهار وضخ المياه الجوفية بمعدلات غير مستدامة، كما تعتبر النفايات الصناعية والزراعية والبشرية ملوثة للمياه السطحية والجوفية وتهدد البحيرات، فتعني التنمية المستدامة صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المفرطة وتحسين كفاءة شبكات المياه، مع تحسين نوعية الماء وترشيد سحب المياه الجوفية، مما يساعد على تجددها؛

[1]- محمد غربي، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة(بيروت: دار الروافد الثقافية، 2014)، 141-143.

- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: تعاني مساحات الأراضي الزراعية وتستعمل كملاجئ للأنواع الحيوانية والنباتية من التدهور والإهمال، كما تتعرض الغابات المدارية والنظم الايكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الملاجئ الفريدة لتدمير سريع، كما أن انقراض الثروة الحيوانية والنباتية اخذ في التسارع، وتقوم التنمية المستدامة في هذا المجال بصيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال القادمة؛
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري: تعني عدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية. كزيادة مستوى سطح البحر أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية. مما يؤدي إلى إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، أي الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية والفيزيائية والبيولوجية، أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أعمال البشر.

ب- البعد الاقتصادي: ترى دول الشمال الصناعية أن التنمية المستدامة هي السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدولة المتخلفة في حين وجهة نظر الدول الفقيرة بخصوص التنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من اجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا، ويمكن تلخيص أهم النقاط التي تؤخذ بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي كما يلي[1]: حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية؛ مسؤولية

[1]- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستديمة في ظل العولمة(مصر: الدار الجامعية، 2007)، 28-31.

البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته؛ تقليص تبعية البلدان النامية؛ المساواة في توزيع الموارد؛ تقليص الإنفاق العسكري؛ الحد من التفاوت في المداخيل.

ج- البعد الاجتماعي: تسعى التنمية المستدامة في هذا الجانب إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطات شديدة على الموارد الطبيعية، ووقف تدفق الأفراد إلى المدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق اكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية، ومن هنا فالبعد الاجتماعي يسوقنا إلى تسليط الضوء النقاط التالية[1]: المساواة في التوزيع؛ الحراك الاجتماعي؛ المشاركة الشعبية؛ التنوع الثقافي؛ استدامة المؤسسات؛ نمو وتوزيع السكان؛ الصحة والتعليم ومحاربة البطالة.

د- البعد التكنولوجي: ويتمثل في نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون، ويمكن تعزيز التكنولوجيا من اجل التنمية المستديمة كما يلي[2]: تطوير أنشطة البحث بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومة والاتصالات واعتماد الآليات القابلة للاستدامة؛ تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة؛ استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا؛ تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة لاسيما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديد ومحاربة الفقر؛ وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى

[1]- غنيم وأبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليبها تخطيطها وأدوات قياسها، 40.

[2]- سردار، التنمية المستدامة، 37-38.

تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي بحيث يتم إدماج التكنولوجيا الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالموازاة مع تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

إن التنمية المستدامة هي النقطة التي يتم فيها التداخل بين الأبعاد السابقة، ولكن هناك من أضاف البعد السياسي الذي يمثل الإطار العام الذي تتداخل فيه الأبعاد الأخرى من أجل تحقيق التنمية السياسية المستدامة التي تجسد الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية وإدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصداقية وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة، فهذا البعد يساهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى البعد الاقتصادي، والاجتماعي والتكنولوجي والبيئي[1].

3- مؤشرات التنمية المستدامة:

بالإضافة إلى الأهداف والمبادئ فالتنمية المستدامة تعتمد جملة من المؤشرات منها: مؤشرات اقتصادية واجتماعية وإنسانية مؤشرات خاصة بإدارة الموارد البيئية ومؤشرات آليات التطبيق.

1. المؤشرات الاجتماعية: وتتشكل من[2]:

- المساواة الاجتماعية: وهي احد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، وتتمثل في نوعية الحياة والمشاركة العامة والمساواة في توزيع الموارد والخدمات العامة، وعدالة الفرص ما بين الأجيال وتمكين الأقليات

[1]- مشري محمد الناصر، "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة: الدراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة"(مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2011)، 57.

[2]- غربي، التكامل العربي، 149-152.

العرقية والدينية من الحصول على مختلف الموارد، وتقاس من خلال معدلات الفقر والمساواة في النوع الاجتماعي(مقارنة معدل أجر المرأة مع الرجل)؛

- الصحة العامة: يعتبر الحصول على مياه الشرب النظيفة والغذاء الصحي والرعاية الصحية المناسبة من أهم مبادئ التنمية المستدامة، وتتمثل المؤشرات الصحية في: حالة التغذية، نسبة الوفيات، الرعاية الصحية، الصحة الاجتماعية؛
- التعليم: يعتبر من المتطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، فهو من أهم الموارد التي يحصل عليها الفرد لتحقيق النجاح في الحياة وتتحدد مؤشرات التعليم في: مستوى التعليم، محو الأمية بالنسبة لكبار السن في المجتمع؛
- السكن: يعتبر توفير السكن والمأوى المناسب من أهم احتياجات التنمية المستدامة، وتقاس حالة السكن بنسبة مساحات الأبنية لكل شخص؛
- الأمن: يتعلق هذا الجانب بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من المخالفات والجرائم، فلابد من توفر العدالة والسلام الاجتماعي وكذا الديمقراطية، في ظل وجود نظام عادل يحمي المواطنين من الاعتداءات، ويحترم حقوق الأفراد في نفس الوقت؛
- السكان: فكلما زاد معدل النمو السكاني كلما اثر ذلك سلبا على استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي، والنمو الاقتصادي غير المستدام، وبالتالي هناك علاقة عكسية بين التنمية المستدامة والنمو السكاني، وتعتبر نسبة التزايد هي المؤشر الذي يستخدم لقياس مدى التطور تجاه تخفيف النمو السكاني.

2. المؤشرات الاقتصادية: وهي كالتالي[1]:

- البنية الاقتصادية: تتمثل المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية المستدامة في:

- الأداء الاقتصادي: الذي يمكن قياسه من خلال معدل الدخل الفردي ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني؛
- التجارة: يقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات؛
- الوضعية المالية: تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الإجمالي، وكذا نسبة المساعدات الخارجية التي يتم الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي.

- أنماط الإنتاج والاستهلاك: وهذا بالنظر إلى سيادة النزعة الاستهلاكية واعتماد أنماط الإنتاج غير المستدام، التي تستنزف الموارد الطبيعية، وتتمثل مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة في ما يلي:

- استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المواد الخام الطبيعية في الإنتاج؛
- استخدام الطاقة: وتقاس عن طريق حساب الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، إلى نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة؛
- إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية إصدار النفايات الصناعية والمنزلية والنفايات الخطيرة، والنفايات المشعة وإعادة رسكلة النفايات؛
- النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بوسيلة النقل.

[1]– غربي، التكامل العربي، 155–156.

3. المؤشرات البيئية: وتتمثل في[1]:

- الحد من استنزاف الموارد الطبيعية: حيث يتحقق من خلال ذلك بيئة مصانة غير مستنزفة؛
- مكافحة التصحر: من خلال إجراء مسح شامل وتفصيلي للمناطق المتصحرة وضبط النمو السكاني وترشيده بيئيا وضبط وترشيد قطع الأشجار واستزراعها وتنميتها وضبط وترشيد الاستخدام الرعوي وتنميته وترشيد الاستخدام الزراعي ووقف زحف الرمال؛
- قضية الطاقة: تحقيق أمن الطاقة من خلال ترشيد استخدام الطاقة الأحفورية غير المتجددة وتنمية مصادر الوقود البيولوجي من خلال خطط وطنية؛
- النفايات وإعادة التدوير: ويتم التعامل معه من خلال الردم الصحي"الدفان" الحرق، تدوير النفايات، اتخاذ إجراءات تكفل تحقيق التنمية المستدامة، بتقليل حجم هذه النفايات، فرض الضرائب عليها، التوعية البيئية، تشجيع ودعم الاستثمارات في هذا المجال؛
- المحميات الطبيعية "الحيوية": ويمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال المراقبة البيئية المستمرة للحياة الفطرية، إجراء المزيد من الدراسات والبحوث البيولوجية ودعم التوعية البيئية؛
- الازدهار السياحي: باعتبار السياحة احد مصادر الثروة الهامة في الاقتصاد الوطني؛
- صون الغابات والقضاء على القطع الجائر للأشجار: بإنشاء شبكة محميات واسعة الانتشار واستخدام الأشجار القائمة واستغلالها بطرق متنوعة؛
- الحفاظ على الثروة السمكية؛

[1]– سردار، التنمية المستدامة، 39–40.

- الدعوة إلى العمارة الخضراء.

4. مؤشرات آليات التطبيق: تتمثل هذه المؤشرات في[1]:

- التوعية البيئية: هي بناء وتنمية اتجاهات ومفاهيم وقيم وسلوكات بيئية لدى الأفراد بما ينعكس ايجابيا على حماية البيئة والمحافظة عليها؛
- التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: حيث يحقق التعليم تنمية رأس المال البشري باكتسابه المعلومات والثقافة، والمهارة مما يؤدي إلى زيادة درجة الفرص، وتعزيز المؤسسات بالمجتمع وأيضا تحقيق الوعي البيئة؛
- تعزيز الأساس العلمي للإدارة البيئية السليمة: وهو كل ما يكفل حسن استخدام الموارد البيئية الطبيعية والبشرية، وسرعة تصويب الأخطاء والسلوكيات غير البيئة، إيجاد الحلول السليمة لها مع التفوق العلمي والتقني لصيانة البيئة، والمحافظة عليها مع إدماج كافة المردودات البيئية ومنافعها في عملية التكلفة الإنتاجية؛
- الجودة البيئية: هي مفهوم معاصر في منظومة آليات حماية البيئة وصيانتها، ويقصد بها درجة مدى المحافظة على جودة مكونات البيئة الطبيعية والبشرية لأي مشروع وفق معايير قياسية موحدة؛
- تقويم التأثير البيئي: مطالبة المنشئات الجديدة بتقويم التأثير البيئي للنشاط هو تطوير لبرنامج التنمية وتحقيق الاستدامة لها وليس منعها أو إعاقتها وذلك عن طريق التعرف على الآثار السلبية والايجابية للنشاط والعمل على تعظيم الآثار الايجابية والإقلال إلى حد ممكن من الآثار السلبية؛
- دعم برامج التوعية البيئية على أسس علمية وعلى كافة المستويات.

[1]– سردار، التنمية المستدامة، 40–41.

في الأخير فإن مؤشرات التنمية المستدامة، أخذت شكل مقاييس على استدامة الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية، دون استنزاف وتخريب للموارد الطبيعية البيئية، بما يضمن حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة منها.

المطلب الثاني: نظريات التنمية المستدامة

تعددت واختلفت توجهات وأفكار الباحثين وذو الاختصاص حول مفهوم التنمية المستدامة خاصة من طرف علماء الاقتصاد والبيئة والاجتماع، حيث يرى الاقتصاديون حتمية الاهتمام بالجانب البيئي والأخلاقي، فيما ينظر علماء الاجتماع على طلبات البيئة التي تحددها الثقافة ويركزون على ضرورة الاستدامة في النظم الثقافية والبشرية، وأشار علماء البيئة والموارد والأحياء إلى أن المحيط الحيوي بحاجة إلى الاستدامة. كما أن هناك من اقترح استدامة التقييم الدولي للثروة[1]، مع إعادة توزيعها على المستوى العالمي لتصبح التنمية مستدامة.

وعليه تشمل التنمية المستدامة أبعاد مختلفة اقتصادية وبيئية واجتماعية وحتى سياسية، مما أدى إلى تعدد زوايا النظر واختلافها في هذا المفهوم، ومن بين هذه النظريات نجد:

أولا: النظريات الداعية لأولوية البيئة

يرى علماء البيئة والأحياء إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج أن يكون مستديما، ويشيرون إلى أولوية حماية التنوع الحيوي والوراثي وظهرت عدة نظريات منها:

[1]– الطاهر خامرة، "المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سوناطراك"(مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2007)، 27.

1. النظرية المتشائمة: نشر "توماس مالتس" Thomas Malthus في سنة 1798 مقولته المشهورة حول مبادئ السكان، حيث يرى أن استمرار التكاثر وزيادة التناسل في الجنس البشري، ستواجهه مشاكل حدود الموارد الطبيعية النابضة وسيؤدي ذلك إلى بؤس ومجاعة كما رأى توماس أن الحروب ورغم سلبياتها إلا أنها حل أمثل لتقليل النسبة المتزايدة للجنس البشري ليتوافق مع الثروة والموارد الطبيعية المتاحة[1].

وان زيادة الجنس بمعدلات معقولة خلال فترات الاستقرار الاقتصادي شرط لتحقيق التنمية الطويلة، وهذا ما يعتبره مالتس مستحيلا لان الجنس البشري لا يستطيع التحكم بذلك بسهولة، ومن ثمة فان النهاية حتمية في حالة سوء استغلال الموارد الطبيعية النابضة.

عرفت نظرية مالتس انتقادا لأنه لم يقدم نموذجا كميا للتنبؤ وعدت افتراضاته غير واضحة، واشتملت نظريته على الحكم المسبق على معدلات الوفيات والمواليد وعلاقتها بباقي متغيرات النموذج، بالإضافة إلى أنه كان بعيدا عن توضيح أثر المجاعات والفقر والتوترات السياسية والكوارث الطبيعية على النمو السكاني.

2. النظرية المتفائلة: هناك من الاقتصاديين الكلاسيكيين أقل تشاؤما من بينهم "جون ستيوارت ميل" John Stuart Mill حيث يرى أن الموارد الناضبة أو المحدودة يمكن أن تمثل حاجز أو قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل، فإن تلك الحدود لم يتوصل إليها بعد، لذلك لن تصل إليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات القائمة. وقد استند ميل في مبادئه على التنمية المستقبلية في قطاع الزراعة وعلى دور المؤسسات في رفع الرفاه الاقتصادي[2].

---

[1]– إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية(الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997)، 64-65.

[2]– خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية، 29.

ولكن مع تأكيده على فكرة أن ارتفاع مستوى المعيشة يلعب دورا في استمرار النمو الاقتصادي، إلا أنه على الرغم من تفاؤله رأى انه حتما تستغل موارد البيئة بشكل تام (أي يتم استنفاذها) في الأغراض الصناعية وغيرها ، فإن هذا العالم لن يكون مثاليا.

3. الحركة الأمريكية المحافظة: بقيادة الأمريكي "تيودور روزفلت" Theodore Roosevelt ومن حوله، قد مثلت هذه الخريطة نجاحا للفكر السياسي الإيديولوجي في الولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة من 1890 إلى 1920 حيث ترى هذه الحركة بأن النمو الاقتصادي تحيطه بمجموعة من القيود الطبيعية التي من الصعوبة تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي، وأن الإسراع الكبير في استغلال الموارد الطبيعية الناضبة يعتبر تهديدا لحقوق الأجيال القادمة وأيضا انه كلما تم استغلال هذه الموارد بمعدل أقل كلما كان أفضل وكذلك أن التحكم والإشراف الحكومي في هذه الموارد أمر مرغوب فيه[1].

ثانيا: النظريات الداعية لأولية الاقتصاد:

في ظل هذه النظرية الاقتصادية للتنمية المستدامة من المهم جدا أن نميز بين المفاهيم ذات العلاقة =النمو الاقتصادي– النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية[2].

– فالنمو الاقتصادي هو زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الوقت.

[1]– الوزاني كنزة، "اثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر 2004–2014(مذكرة ماستر، جامعة خميس مليانة، 2015)، 45.

[2] -Romano Donoto, Notes of the course ou « sustainable rural, development » FAO(projet GCP /006 syv/ 006/ITO Phese II syria . november 2002), 53.

– التنمية الاقتصادية هي مفهوم أوسع من الأول، فهي تظم مفاهيم التنمية من تحسين نوعية حياة السكان والمهارات والمعرفة والإمكانيات والخيارات والحقوق المدنية والحريات.

ومن بين النظريات الداعية لأولوية الاقتصاد نجد:

1. نظرية الموارد الناضبة: قام الاقتصادي "هارلود هوتلينغ" Harold Hotelling بنشر هذه الدراسة حول" اقتصاديات الموارد الناضبة" في عام 1931، وقام من خلال هذه الدراسة ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة وطريقة استغلالها والاستفادة منها على المدى الطويل، وفكرته في توظيف الموارد الناضبة تعزز ضرورة مراعاة الأجيال القادمة في تلك الموارد عند القيام بعمليات استغلالها وهو الأساس النظري الذي انطلقت منه فيما بعد الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن 20 عندما تبنت مفهوم التنمية المستدامة[1].

2. النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية: من وجهة نظر علماء الاجتماع يرون أنه لتحقيق التنمية المستدامة عليهم الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية في مراحل التنمية وعليه فان عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، والمشاركة السياسية في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، حيث يشكل الإنسان محور التنمية المستديمة، والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة – أيضاً – هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصا

[1]– فاطمة احمد حسن، "الاتفاقية الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات أوبيك"،(رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2006)، 9.

متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي تهدف إلى القضاء على التفاوت بين الطبقات الاجتماعية [1]، ومن بين هذه النظريات نجد:

– **نظرية التحيز الحضري:** وضعها "ميخائيل لبتون" M.Lipton ومن بين المشاكل التي طرحتها هذه النظرية هي: هل إن التنمية المستدامة أزمة ثقافية أم أزمة بيئية؟

وفي ظل هذا يقول "براون ليستر" Lester Brown في 1999 إننا بحاجة إلى بوصلة أخلاقية، تقودنا إلى القرن 21 أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية[2]. ومنذ ظهور" مستقبلنا المشترك" وحتى وقتنا الحاضر يشهد العالم نقاشات دولية كثيرة حول موضوع التنمية المستدامة، حيث تعددت فيها الدراسات والأبحاث والمؤتمرات والندوات من بينها[3]:

. مؤتمر الأرض في ريودي جانيرو 1992 ونتجت عنه أجندة القرن21.

. الحلقة الخاصة بمراجعة أجندة 21 المنعقدة من قبل الأمم المتحدة 1997.

. ندوة إستراتيجية التنمية المستدامة على المستوى الوطني من قبل الأمم المتحدة في غانا في 2001.

إن المشكلة كما ترى اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لا تقتصر على استنزاف الموارد الطبيعية بل تكمن في تأثير المناخ النفسي الذي يعيشه المجتمع المعاصر وأزمة

[1]– سعاد حفاف ومليكة بوضياف، "البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول"، مقالة، جامعة الشلف، 3.

[2]– غنيم وأبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليبها تخطيطها وأدوات قياسها، 70–76.

[3]– الوزاني، اثر الفساد الإداري، 47.

الأخلاق والقيم على مستوى الدولة والمناطق، متمثلة في غياب المصالح المشتركة والعمل المشترك.

الفصل الثاني:

تمهيد

ازداد الاهتمام بظاهرة الفساد السياسي التي أضحت من أهم المشكلات التي تواجه المهتمين بقضايا التنمية المستدامة، وزيادة اهتمام الدول برفع معدلات التنمية، وذلك من خلال الاستفادة القصوى من كل الموارد المتاحة والتغلب على كل ما يعيق عملية التنمية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يعد الفساد بمثابة وباء خبيث له آثار ضارة واسعة النطاق على المجتمعات، كما يشكل تحديا خطيرا في طريق التنمية المستدامة لأي مجتمع، ويعيق تحقيقها على نحو يوفر حياة أفضل للأجيال الحالية والقادمة، ويضمن لهم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي، ويعد الفساد السياسي المعرقل الرئيسي لخطط وبرامج التنمية، إذ تتحول معظم الأموال المخصصة لتلك المخططات والبرامج لمصلحة أشخاص أو جهات معينة، عن طريق استغلالهم للسلطة والصلاحيات المخولة لهم وفيما يلي نتقدم بتوضيح لآثار الفساد السياسي على أبعاد التنمية المستدامة.

المبحث الأول: آثار الفساد السياسي على التنمية السياسية والإدارية

للفساد السياسي أثار سلبية منهكة للنسيج السياسي والإداري، تطال كل مقومات الحياة في الدولة، فتؤدي إلى هدر الأموال والثروات وتبدد الوقت والطاقة، وتعرقل سير العمل الحكومي، كما تؤدي إلى فقدان شرعية الدولة، وتشويه المناخ الديمقراطي، وتجميد الأجهزة الإدارية.

المطلب الأول: آثار الفساد السياسي على التنمية السياسية

تتعدد الآثار السلبية للفساد السياسي على التنمية المستدامة في جانبها السياسي، فهو يؤدي إلى انخفاض مستوى الأداء الحكومي، الذي يخلق أجواء تسودها عدم العدالة ويشيع فيها اللامساواة، كما يؤدي في الوقت ذاته إلى تقويض الشرعية السياسية للدولة، ويعبر عن وجود مشكلات عميقة في معاملات الأفراد مع الدولة، فتفقد الدولة شرعيتها وتتجه نحو الانهيار وعدم الاستقرار السياسي، كما أن الفساد يؤدي إلى تشويه المناخ الديمقراطي داخل المجتمع، فضلا عن ما يترتب على هذه السلبيات من عنف ومظاهرات واضطرابات ضد الحكومة وضد رموز الفساد، خاصة في حالات الفساد السياسي المتعلقة بفساد النخب الحاكمة.

أولا: فقدان وتدهور شرعية النظام السياسي

يقصد بشرعية نظام الحكم القبول الطوعي والاختياري من جانب المواطنين لمؤسسات الحكم(التنفيذية، التشريعية، القضائية)، فالنظم التي يشيع فيها الفساد تكون عرضة لأزمة الشرعية والمشروعية وتهديد التكامل نتيجة ضعف مؤسساتها، مما يؤدي إلى فقدان الثقة بين الحكام والمحكومين، وعدم الرضا عن النخبة الحاكمة[1].

[1]– إسماعيل الشطي وآخرون،"العوامل والآثار والأسباب،"في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، تح. مصطفى كامل السيد(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، 285–286.

فإذا أراد أي نظام الحفاظ على استقراره، ومقومات كيانه السياسي لضمان استمراره والمتمثلة في مبدأ الشرعية. ولكي لا يبتعد النظام السياسي عن التواصل الشعبي والثقة لا بد أن يحصل على قدر من القبول، والرضا المجتمعي حيث أنه بتأملنا لوضع العديد من الأنظمة السياسية فسيظهر لنا أنها لا زالت تعاني من أزمات سياسية ومجتمعية مختلفة مردها الفساد السياسي، تعوق وصولها إلى حالة الشرعية والفاعلية ولهذا يمثل الفساد السياسي تحديا خطيرا في وجه التنمية المستدامة على جانبها السياسي فهو يقوض الديمقراطية وحكم القانون، ويخرق النظام العام ويشوه الهياكل الأساسية التي يرتكز عليها النظام السياسي، ويستخدم كوسيلة لشراء الضمائر والذمم، والولاء السياسي للنظام، مما يؤدي إلى خلق جو من التشوه السياسي بعدم إبداء الصدق والصراحة في تعريف الانتماءات الحزبية، أي التظاهر بالولاء لجهة سياسية ما أو حزب معين بغرض الحصول على منافع ومصالح خاصة، من دون قناعة تامة بالبرنامج السياسي والاجتماعي والاقتصادي[1].

كذلك مما يضعف شرعية السلطة ومصداقيتها، بروز شخصيات مركزية من السلطة، وتورطها في أعمال الفساد، وعدم محاسبتها، واستمرارها لكونها قريبة ومحسوبة على السلطة، ببناء علاقات فيما بينها على قاعدة تبادل المصالح؛ مما ينعكس سلبا على السلطة، ويسبب انتشار ظاهرة الإشاعة في المجتمع، بما يسيء إلى سمعة السلطة ومكانتها في حياة المجتمع ثم زعزعة الثقة بالنظام السياسي[2].

وقد أوضحت ذلك العديد من التقارير الدولية، ففي سنة 1998 صدرت عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورقة سياسات تحت عنوان "محاربة الفساد لتحسين إدارة الحكم" والتي ركزت على أهمية التعامل مع الفساد بوصفه مسألة تضعف نظام الحكم، كما أكد البنك

[1]– فيصل بن طلع بن طايع المطيري، "معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد"(مذكرة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، 57.

[2]– المطيري، معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية، 58.

الدولي من جهته على أن ظاهرة الفساد تضعف القواعد المؤسسية والمساءلة والشفافية والنزاهة للمؤسسات السياسية، وفي إشارة منها اعتبرت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في سنة 2006 أن الفساد هو أحد أهم أعراض مشكلات إدارة الحكم التي لم يتم إيجاد حلول مناسبة لها في العديد من الدول، والتي تنشأ عن عدم القدرة على بناء دولة فعالة تتسم بالمساءلة[1].

إن الفساد على مستوى الهيئات التشريعية، يوصل إلى سدة البرلمان والمجالس النيابية أشخاص غير جديرين وغير مناسبين لتحمل مسؤولية التمثيل الصحيح للشعب، وإضعاف العمليات الحكومية وزيادة الجريمة المنظمة، ويقلل من فعالية القرارات السياسية حتى المصيرية منها حيث يتم اتخاذها طبقا لمصالح وأهواء شخصية دون مراعاة للمصالح العامة، وهذا الاتجاه يجعل المصالح الشخصية، والأهداف الخاصة الموجه الأساسي الذي يتحكم بالقرارات التي تتخذها الحكومة.

فالتفرد باتخاذ القرارات، وافتقادها للعقلانية والتخطيط المسبق ينعكس سلبا على مسارات التنمية في البلد، نتيجة التمركز الهائل للسلطة على قمة جهاز الدولة، ما يقلل من المساءلة ويعرض سيادة القانون للخطر، ويجعله مطية يركبها أصحاب النفوذ والثروة والسلطة، ويضعف الحقوق المدنية ويعرقل القنوات الشرعية للوصول للمناصب السياسية، حيث يتسبب في بيع وشراء المناصب الرسمية وهذا ما يضعف شرعية الحكومة، وبالتالي القيم الديمقراطية للمجتمع كالثقة والتسامح، كما يؤدي إلى عدم التوزيع العادل للدخل والخدمات العامة[2].

[1]– سارة بوسعيود، "دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا"(مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2013)، 69.

[2]– المطيري، معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية، 59.

ثانيا: تهديد الاستقرار السياسي

يعرف حمدي عبد الرحمن حسن عدم الاستقرار السياسي بأنه"عدم مقدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه"، فالعنف حسب التعريف إحدى ظواهر عدم الاستقرار السياسي مهما كانت مظاهره[1].

يؤدي الفساد السياسي لاضطراب العلاقة بين الشعب والحكومة، حيث يطمح هذا الأخير للمشاركة في العمليات السياسية، وفي ممارسة حقوقه الديمقراطية وحرياته السياسية إلا أن النظام الحاكم يتجه إلى عدم الاعتراف لمواطني الدولة بهذه الحقوق والحريات، وهذا ما يطلق عليه بالفساد السياسي الذي يعد سدا منيعا بين الأفراد وبين ممارسة حقوقهم الديمقراطية وحرياته[2].

وبفعل تنامي ظاهرة الفساد السياسي تندلع الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية ويستعمل العنف الرسمي لردعها ومواجهتها، فينتج عنه عدم الاستقرار.

وإذا كان التعبير الرئيسي لغياب الاستقرار السياسي هو العنف السياسي، فظاهرة عدم الاستقرار السياسي لا تعد مجرد سلوكيات عنيفة من قبل النظام أو المواطنين أو كليهما بل تتعدد مستوياتها ومخلفاتها إلى[3]:

- عدم الاستقرار السياسي على مستوى النخبة الحاكمة وتشمل التغيرات السريعة في الأدوار السياسية وشغل المناصب؛

[1]– بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي، 54.

[2]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 118.

[3]– فافة، الفساد والحوكمة، 310–311.

- عدم الاستقرار السياسي داخل المؤسسات السياسية كالوزارات والبرلمان والأحزاب وغالبا ما يترتب عنه التغيير السريع في تنظيم المؤسسات السياسية وأدوارها وسياساتها، ويرتبط هذا المستوى بغياب الاستقرار على مستوى النخبة؛
- عدم الاستقرار على مستوى السلوك السياسي، ويتجسد في اللجوء إلى العنف سواء من طرف النخبة الحاكمة أو الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية والخروج عن القواعد الدستورية؛
- يؤدي الفساد السياسي إلى الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية، التي يقابلها في الغالب العنف الرسمي، مما يؤدي إلى انتشار الفوضى وتولد حالة انعدام الأمن[1].

وهو ما تم الإشارة إليه في ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيث جاء في فقرتها الأولى: "إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية إذ تقلقها خطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها، مما يقوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة، ويعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر".

كما تشير الفقرة الثالثة من الديباجة أيضا إلى أن: "حالات الفساد التي تتعلق بمقادير هائلة من الموجودات يمكن أن تمثل نسبة كبيرة من موارد الدول والتي تهدد الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة لتلك الدول"[2].

وقد عبر كذلك "حشماوي" عن تأثير الفساد على الاستقرار بالعلاقة الجدلية القائمة بين الفساد والاستبداد، كون الأنظمة الاستبدادية تقوم بتدجين النخب ونظام الرشاوي وتحييد الصراع الطبقي عن طريق توزيع الزبائنية الرأسية للأرباح، فنظام الفساد يحول دون تطبيق برامج التنمية[3].

---

[1]– بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار، 150.

[2]– نهار أبو سويلم، مكافحة الفساد، 18.

[3]– فافة، الفساد والحوكمة، 311–312.

ثالثا: تدني مستوى النشاط السياسي للأحزاب السياسية

يفقد الفساد السياسي الأحزاب السياسية المصداقية والثقة، ويضعف نشاطها حيث ينمي فيها قيم البحث عن الريع، والتنافس فيما بينها للوصول إلى السلطة وجمع الثروة، بالإضافة إلى غياب المشاركة السياسية وضعف دور المعارضة، وتحويل المنافسة والمشاركة عن أهدافها، وجعلها في خدمة فئة تهتم بتحقيق مصالحها الشخصية على حساب الأغلبية، مما يؤدي إلى عدم مشاركة المواطنين في العملية السياسية كالعزوف الانتخابي والامتناع عن التصويت والاقتراع، نتيجة غياب الثقة وعدم قناعة المواطنين بنزاهة المسؤولين[1].

كما تظهر انعكاسات الفساد السياسي على الأحزاب السياسية من خلال[2]:

– السعي للحصول على مناصب محددة في الدولة كالوزارات ومقاعد البرلمان، يكون الغرض منها نهب خزينة تلك الوزارات وإبرام العقود لكسب الأموال غير المشروعة لتغطية نشاطات حزبية وتحقيق منفعة ذاتية بحتة لمنتسبي تلك الأحزاب، تحت ظل الحصانة التي يتمتعون بها.

– فتح قنوات فضائية ذات التمويل المالي المرتفع وإصدار جرائد يومية ومطبوعات حزبية أخرى لا تغطي نفقاتها الذاتية، والقيام بالدعاية الانتخابية، ناهيك عن أملاك رؤساء الأحزاب التي تطرح العديد من الأسئلة حول مصادرهم المالية الغير مشروعة، يلعب كذلك الفساد السياسي دوره في المعارضة السياسية الشكلية، فسياسة سرقة المال العام في الأحداث المهمة أصبح أمرا عاديا، في غياب الرقابة والمحاسبة والقانون.

[1]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 119.

[2]– هبيرات، دور المعارضة السياسية في مكافحة الفساد السياسي، 70.

– يترتب عن الفساد السياسي تراجع دور الشعب ومشاركته في الشؤون السياسية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تراجع مفهوم المواطنة[1]، وكذلك تغذية مشكلة الانتماء الوطني والعزلة السياسية بسبب المحاباة التي تمارسها الحكومة لصالح فئة معينة على حساب فئة أخرى، لأنها ترى في هذا السلوك تهميشا لها.

إن خطورة الفساد، من زاوية النتائج السياسية، انه نتاج حكومة ضعيفة لكنه في نفس الوقت، يؤدي إلى إضعاف الحكومة، فالعلاقة هنا تبادلية جدلية. وخطورة الفساد السياسي، انه قد لا يؤدي فقط إلى إضعاف الحكومة تجاه الداخل، وإنما إلى إضعافها تجاه الخارج[2].

المطلب الثاني: آثار الفساد السياسي على التنمية الإدارية

تعرف التنمية الإدارية بكونها الجهود التي يجب بذلها باستمرار لتطوير الجهاز الإداري في الدولة سعيا وراء رفع القدرة الإدارية عن طريق وضع الهياكل التنظيمية الملائمة لحاجات التنمية وتبسيط أنظمة وإجراءات الجهاز الإداري ومحاولة تنمية السلوك الايجابي لدى العاملين اتجاه أجهزتهم وتحسين بيئة العمل التي تؤثر في الجهاز الإداري وتتأثر به وذلك من اجل تحقيق أهداف الخطط بكفاءة عالية وبأقل قدر ممكن من التكاليف[3].

وتتجلى الآثار السلبية للفساد السياسي على الجوانب الإدارية للتنمية المستدامة بفعل أسلوب التوظيف على أساس المعايير الذاتية وتهميش الكفاءات والخبرات والمستويات العلمية، كما يضعف الأجهزة الحكومية البيروقراطية، ويشجع روح اللامبالاة والإهمال

[1]– احمد أبو دية وآخرون، الفساد السياسي في العالم العربي، (فلسطين: الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، 2014)، 5.

[2]– منير الحمش، الاقتصاد السياسي الفساد. الإصلاح. التنمية(دمشق: منشورت اتحاد الكتاب العرب، 2006)، 26.

[3]– محاضرات الأستاذ بوقنور إسماعيل، مقياس التنمية الإدارية،2015–2016.

والتماطل في تقديم الخدمة العمومية، وكذلك يعرق عمليات الإصلاح الإدارية ويزيد من تخلفها، ما ينعكس سلبا على العمليات السياسية الأخرى، وبالتالي يكون المواطن ضحية هذه الممارسات، أين تؤجل جميع مصالحه[1].

وفي ما يلي أهم الانعكاسات السلبية للفساد السياسي على جوانب التنمية الإدارية[2]:

أولا: تحويل التخطيط إلى عملية صورية

إن انعكاسات عملية التخطيط على التنمية المستدامة التي تسعى الحكومات والشعوب لتحقيقها تبدو غير مرضية، ويعزى هذا الأمر لانتشار الفساد الذي يؤثر في تحقيق الانجازات، فالخطط التي يتم وضعها توضع أصلا لتحقيق صفقات خاصة ومصالح شخصية ولتكتسب صفة الأخطاء الإدارية لعمليات الفساد التي تتم.

ثانيا: الحد من فاعلية نتائج جهود التنظيم الإداري

تتعثر الجهود الرامية إلى اجتناب الفساد والمفسدين في الجهاز الحكومي، لان الأمور من بدايتها وعند التعيين والالتحاق بالوظائف كانت قائمة على اعتبارات المحاباة والمحسوبية وتبادل المصالح، الأمر الذي يعني أن قوة قاعدة المفسدين وتغلغلهم في الجهاز الحكومي بلغ درجة عالية من التمركز، ولهم ثقل يتمكنوا من خلاله للتصدي للإجراءات التصحيحية، وجهود القضاء على الفساد.

[1]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 119.

[2]– كايد كريم الركيبات، الفساد الإداري والمالي: مفهومه وآثاره وآليات قياسه وجهود مكافحته(عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2014)، 49، 50، 51.

ثالثا: الإخلال بواجبات الموظف للوظيفة العامة

يعد الهدف الرئيسي من وجود الموظف في القطاع الحكومي هو تقديم الخدمة للمتلقي، إلا أن تفشي ظاهرة الفساد يجعل من الموظف مستثمر للوظيفة بالدرجة الأولى، وهو الأمر الذي يعني بالضرورة الإخلال بواجبات الوظيفة العامة، والانحراف عن القيم الأخلاقية في ممارسة الوظيفة، في سبيل تحقيق المصالح الشخصية والذاتية.

رابعا: الانحراف بمقاصد القرار عن المصلحة العامة

تهدف الأعراف الإدارية بان تكون القرارات المتخذة في نطاق الوظيفة الحكومية لتحقيق المصالح العامة للمواطن والجهة المصدرة للقرار، وعلى عكس ذلك وجود الفساد يؤدي في الكثير من الأحيان لان تكون القرارات مجحفة، وتهدف إلى تعطيل الأعمال أو تأخير انجازها لغايات الابتزاز، وتحقيق المصالح الشخصية.

خامسا: إعاقة جهود الرقابة

قد تكون القوانين أسهمت في أن تكون للسلطات الرقابية حدود تقيد أعمالها، فغالب المؤسسات الرقابية تنظر في القضايا الرقابية للمستويات الإدارية الوسطى والصغيرة، وتستهدف بذلك صغار الموظفين، في حين أن الرقابة على الإدارات العليا تكاد تكون محصورة بجهات رقابية مفصلة لحماية تلك الإدارات، لان قرار تشكيل هذه الجهات الرقابية يكون في ظل إدارات مركزية متنفذه أصلا، وذات علاقات متشعبة تولي مصلحتها الأولوية الأولى.

وقدم "كيفر" Keefer و"ناك" Knack 1995 دراسة استخدمت كمؤشر للدليل الدولي للمخاطر القطرية إلى جانب مؤشر جمعته "استخبارات مخاطر بيئة الأعمال التجارية"(Business Environment Risk Intelligence) وركز الباحثان أساسا على أهمية متانة أنظمة حقوق الملكية في تسهيل الاستثمار والنمو. وفي إطار هذا الجهد،

درسا أيضا أهمية المؤسسات الحكومية، بما فيها مقياس الفساد الوارد في بيانات الدليل الدولي للمخاطر القطرية. اكتشفا أن مؤشر الفساد يرتبط ارتباطا كبيرا بالمقاييس الأخرى لنوعية الحكم بحيث لا يجوز استخدامه لوحده. وبدلا من ذلك، وضعا له معدلا بإدخال عناصر خطر نزع الملكية، وسيادة القانون، وخطر نقض الحكومة للعقود ونوعية الإدارة. وعالجت الدراسة معدلات النمو الاقتصادي في 97 بلدا في الفترة الممتدة من 1974-1989. وأثبت الباحثان أن مؤشرات نوعية المؤسسات الحكومية تساهم هي أيضا في تفسير الاستثمار والنمو مساهمة المقاييس الأخرى المتعلقة بالحريات السياسية والحريات المدنية وتواتر العنف السياسي[1].

المبحث الثاني: آثار الفساد السياسي على التنمية الاقتصادية والبيئية

إن استفحال الفساد السياسي يعود بالكثير من الآثار السلبية على التنمية الاقتصادية والبيئية، فهو يؤدي إلى نقص الفعالية والكفاءة الاستخدامية للموارد الاقتصادية وعدم الاستغلال العقلاني والرشيد لها، وهذا ما يعرقل النمو الاقتصادي المستدام. كما يؤثر الموارد الطبيعية خاصة الغابات والمياه والنفط، وذلك من خلال الرشاوى والعمولات التي تدفع من أجل الحصول على التراخيص الغير شرعية لاستغلال هذه الموارد، وهذا ما يتسبب في استنزافها وهدرها والتأثير سلبا على التوازن والتنوع الإيكولوجي.

المطلب الأول: آثار الفساد السياسي على التنمية الاقتصادية

للفساد السياسي آثار سلبية على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؛ إذ انه يؤدي إلى استنزاف الموارد، ونشوء إختلالات في البنى التحتية الأساسية التي تقوم عليها عملية التنمية الاقتصادية، ما ينتج عنه فشل جهود التنمية وذلك من خلال:

[1]– شابير شيما، "الفساد والحكم الرشيد"(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1997)، 4.

أولا: التأثير في النمو الاقتصادي

يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بحدوث تغييرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية وهذا ما يعاكسه بالمفهوم مصطلح (الركود الاقتصادي)[1]. ويعد النمو الاقتصادي محل اهتمام دائم للدول النامية أو المتقدمة على حد سواء، لأنه يشكل البوابة الأمامية للتنمية، وتعد نسبة 8% إلى 9% كمعدل نمو سنوي نسبة مستهدفة من جميع الدول، إلا أن هذه النسبة تظل مرهونة بمدى استجابة كل دولة لمعايير الحكم الراشد فيها والى موقعها من درجة الفساد، فقد بات من الواضح أن معدلات النمو تتأثر بشكل كبير بدرجات الفساد، حيث يتم تخصيص الموارد على غير أساس النمو وإنما على أساس الريع المتوقع منها[2].

وطبقا للنظرية الاقتصادية التقليدية يعتبر الفساد معوقا للنمو الاقتصادي، من خلال استخلاص الريع "للاستثمار بالفائض الاقتصادي"، مما يرجع سلبا على النمو الاقتصادي.

ثانيا: انخفاض معدلات الاستثمار

يؤدي الفساد السياسي إلى تخفيض معدلات الاستثمار(سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية) وازدياد تخوف المستثمرين، حيث يتجنب المستثمرين في الغالب البيئة التي يسودها الفساد ولا تخضع لمعايير أو ضوابط أو قوانين وتشريعات واضحة وشفافة وفعالة حيث يكون فيها الفساد هو الوسيلة الوحيدة والفعالة للحصول على التراخيص والحقوق لأنهم يضطرون إلى دفع الرشاوى، التي تمثل بالنسبة لهم ضرائب ورسوم إضافية تزيد من تكاليف تنفيذ المشاريع، وهذا ما يدفعهم إلى العزوف عن

[1]– عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003)، 154.

[2]– نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الفساد الاقتصادي أسبابه– أشكاله– آثاره . وآليات مكافحته(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013)، 108–109.

الاستثمار في هذه البلدان التي يكون مناخها طاردا للاستثمار، ما يترتب عنه من انخفاض على الطلب الذي بدوره يعمل على تخفيض معدل النمو الاقتصادي[1]. وقد أكد التقرير العالمي للتنمية لسنة 1997 إن الفساد مشكلة عامة تواجه المستثمرين وإن هناك علاقة سلبية بين تفشي الفساد ومستوى الاستثمار في الاقتصاد القومي فكلما زادت درجة الفساد قل حجم الاستثمار والعكس[2]. ومن هذه الدراسات ما قدمه ماورو Mauro إذ يبين أن هناك علاقة ثابتة بين الاستثمار والفساد واثبت أن انخفاض مؤشر الفساد من (4-6)*يؤدي إلى زيادة (4%) في معدل الاستثمار و(5%) في النمو السنوي للدخل الفردي. وهذا يعني أن الفساد يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار.

ثالثا: التأثير على الإنفاق الحكومي

يضعف الفساد من التنمية الاقتصادية بما يؤدي إليه من الهبوط بجودة البنية الأساسية لان جزء من الموارد التي كان ينبغي إن توجه إليه المشروعات العامة لإقامة بنية أساسية تدعم الإنتاج يتم توجيهها من خلال علاقات الفساد إلى الاستهلاك الخاص للنافذين في الأجهزة الحكومية التي تقوم بتلك مسؤوليات[3]. كما تشير بعض الدراسات إلى أن مشاريع الاستثمار في القطاع العمومي تهيئ الفرصة الثمينة أمام المسؤولين الحكوميين والنخب السياسية للحصول على الرشوة، لهذا فان الحكومات التي يتجذر فيها الفساد، تكون أكثر ميلا إلى توجيه نفقاتها نحو مشاريع يسهل من خلالها جني الرشوة وإخفائها، ويرجع ذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق، أو لان

[1]- الشمري والفتلي، الفساد الإداري والمالي، 85.

*- مؤشر الفساد هو متوسط بسيط لمؤشرات قياسية وضعتها شركة المخاطر السياسية يمثل فيه (0) أعلى معدل للفساد في الدولة و(10) اقل معدل للفساد.

[2]- الوزاني، اثر الفساد الإداري، 73

[3]- المطيري، معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية، 54.

إنتاجها أو شرائها يرجع لمؤسسات محددة، كمشاريع البنى التحتية، والإنفاق العسكري، في حين ينخفض إنفاقها عل مجال الخدمات العامة كالتعليم والصحة.

رابعا: التأثير على المالية العامة

يتضح من خلال الدراسة التي قام بها "تانزي" Tanzi و"دافودي" Davoodi 1977 أن تأثير الفساد على المالية العامة للحكومات يفرز النتائج التالية[1]:

- يؤدي الفساد إلى تشويه الدور التوزيعي للدولة، من خلال زيادة حجم الاستثمارات العامة، على حساب الاستثمارات الخاصة، يرجع ذلك إلى تلاعب العديد من المسؤولين الحكوميين في بنود الإنفاق العام التي تخلق فرصا اكبر للربح والرشوة.
- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا عن التشغيل والصيانة الأزمة، من الإنفاق على معدات جديدة.
- يشوه الفساد الحافز على العمل لدى أعضاء النخبة، التي نجد فيها أن البحث عن الريع يقدم أفضل الفرص للكسب من القطاع المنتج، فيجعل توجهاتهم نحو أنشطة غير منتجة، وبالتالي ينشط الفساد التنافسي بدل المنافسة السليمة في الأداء والجودة.

ولأن الدخل الريعي هو ميزة البلدان النامية حيث تعتمد الإيرادات النفطية والفوائض المالية في مؤسسات القطاع العام والتحويلات الخارجية كقوامة له. كما أن من خصائص الدخل الريعي أنه ينتج عن امتلاك الدولة مصادر هذا الدخل ويؤول للخزينة العامة، أو لبعض الفئات الحاكمة، تلقائيا ودون رضا أو تعاون أطراف أخرى في المجتمع، كما هي الحال في الإيرادات الضريبة، وبالتالي لا يمر في قنوات تعرضه للمساءلة والمحاسبة. فمعظمه نتاج لاتفاقيات تعقدها الدولة مع جهات خارجية بعيدا عن الشفافية والمراقبة

[1]– الركيبات، الفساد الإداري والمالي، 59–60.

العامة، وبذلك تصبح ملكية العوائد الريعية والتصرف بها عنصرا هاما في تعزيز قوة النظام وتمكينه من تخصيص مبالغ ضخمة لحماية نفسه وإدامة حكمه[1].

خامسا: تشجيع التهرب الضريبي

إذا كانت هناك جماعات معينة تمارس نفوذها السياسي في أعلى مستويات الدولة عن طريق الاختلاسات والرشاوى وغيرها من العمولات أثناء القيام بتصدير كميات هائلة من البترول تحولها إلى حساباتها الخاصة باستعمال طرق ملتوية ومختلفة، وذلك من خلال المعاملات على المستوى الخارجي، فإنه هناك بالمقابل جماعات أخرى تمارس نفوذها ووساطتها وذلك من خلال التهرب الضريبي الذي يمارسه أصحاب المؤسسات الخاصة وغيرهم من رجال الأعمال والمقاولين. فالفساد السياسي سهل ظاهرة التهرب الضريبي الذي بلغ مستويات قياسية، هذه الأموال التي هي في الأصل حق للدولة اتجاه هذه المؤسسات والمقاولات لتصبح امتيازا خاصا بهم، مما يعود سلبا على الموازنة العامة للدولة، وعدم تطبيق العدالة الضريبية بين مختلف فئات المجتمع[2]، ويعود ذلك إلى تنامي الظاهرة بفضل تغطية بعض الدوائر العليا في المؤسسات المالية والاقتصادية (مثل الجمارك، والبنوك، وإدارة الضرائب ...الخ) وهذا دون معاقبة المتسببين في تحطيم الاقتصاد الوطني .

ولهذا يعمل الفساد السياسي على زيادة الأعباء على ميزانية الدولة نتيجة التهرب الضريبي، فعندما تكون الإيرادات الضريبية فاسدة فإنها تحرم ميزانية الدولة من موارد مالية، كما أن فوات إيرادات التهرب الضريبي على خزينة الدولة يضعف إمكانية زيادة الرواتب والأجور ويضعف قدرة الدولة على الإنفاق على التعليم والصحة الخدمات العامة،

[1]– داوود خير الله وآخرون، الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، 14.

[2]– عبدو، تأثير الفساد السياسي، 33.

مما يترك آثاره السلبية على التنمية البشرية المستدامة. وبالتالي فالفساد في القطاع الضريبي الذي يعد من أهم مصادر إيرادات الدولة يخل بالعدالة و المساواة بين أفراد المجتمع وينقص من الرفاهية الاقتصادية ويعرقل تمويل مشاريع التنمية المستدامة[1].

سادسا: تسهيل تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج

يؤكد "عبد اللطيف بن أشنهو" أنه من الصعب تحديد قيمة رؤوس الأموال المهربة إلى الخارج، لأن الأمر يتعلق بتصرف فئة معينة في تسيير هذه البنوك التي لا تقدم أي تقارير أو إحصائيات، بحكم أن الأمر يتعلق بأسرار الدولة، حيث تعمل هذه الجماعة على تسيير هذه الأموال تحت غطاء السرية والتكتم، فهي تدير هذه الأموال وكأنها ملكية خاصة ولا شك أن ازدياد عمليات تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج وتهريبها يرجع إلى سيطرة الجهات النافذة في السلطة في تطبيق أوامرها على مدراء البنوك، والتي تحولت من قنوات لتمويل المشاريع التنموية إلى قنوات طيعة تدر وبدون توقف القروض الوهمية والاختلاسات التي لا تتوقف[2]. كذلك يؤدي الفساد إلى تسهيل تهريب رؤوس الأموال للخارج بسبب رغبة في إبعاد الثروات الحرام عن التمحيص والاسترجاع ، وكلما كانت الأوضاع السياسية أكثر ريبة، زاد احتمال إخفاء ثمار الفساد في الخارج اكبر[3].

كما يعمل الفساد على التقليل من نوعية المرافق العامة وكفاءتها، وذلك عندما يتم إرساء العطاءات بصورة فاسدة، حيث يؤدي إلى منح عقود الأشغال إلى مؤسسات أقل كفاءة، لكنها قادرة على دفع الرشاوي، فيساهم ذلك في نقص نوعية وكفاءة الخدمات العامة، ولا يحفز المشروعات الإنتاجية، والتحويلية على الاستفادة من وفرات الحجم، الناتجة عن هذه

[1]– الحضرمي، ظاهرة الفساد، 46.

[2]– بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار، 153.

[3]– آلان لارسون، الاقتصاد السياسي الدولي ومكافحة الفساد، تر. المركز الثقافي للتعريب والترجمة(القاهرة: دار الكتاب الحديث،2012)، 259.

المشروعات، والنمو الاقتصادي الناجم عنها[1]. وبالتالي يؤدي إلى الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي. بالإضافة إلى هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحابات في إشغال المناصب العامة[2].

المطلب الثاني: آثار الفساد السياسي على الجوانب البيئية

يمكن التساؤل عن كيفية تأثير الفساد السياسي على البيئة؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تطرح سلبية أثار الفساد على الموارد الطبيعية خاصة الغابات والمياه والنفط، وذلك من خلال الرشاوى والعمولات التي تدفع من أجل الحصول على تراخيص لاستغلال هذه الموارد، وهذا ما يتسبب باستنزافها وهدرها والتأثير السلبي على التوازن والتنوع الإيكولوجي. إن موافقة الحكومات على المشاريع التي يقوم بها رجال الأعمال على المساحات الزراعية والتلوث الناتج عن المصانع، ونهب الأموال المخصصة للتنمية البيئية وقطع أشجار الغابات بطريقة غير قانونية وسرقة الرمال من الشواطئ (تعريتها)، وأزمة السكن التي دفعت إلى البناء الفوضوي المشوه للمنظر الطبيعي والعمراني، وكذا زيادة التلوث نتيجة التسيير العشوائي للأنشطة الصناعية، وتفاقم مشكلة النفايات نظرا لغياب الرقابة، بالإضافة إلى استمرار نهب الثروات والموارد الطبيعية سواء النباتية أو الحيوانية أو المواد الخام وارتفاع ظاهرة تهريبها كتهريب الخروف والمازوت والمرجان ...، هي أثار بيئية تركها الفساد الممارس من قبل المسؤولين والأفراد، ناهيك عن تفاقم المشكلة الذي يؤدي تلويث المجال المائي عن طريق الضغوطات التي تتعرض إليها الدول من قبل

[1]– كايد كريم الركيبات، مرجع سابق، 61.

[2]– بلال خلف السكارنة، الفساد الإداري(الأردن: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع،2011)، 34.

رجال الأعمال وشركات أجنبية من اجل استخراج الغاز الصخري والتي أصبحت تقدم عروضا مشبوهة للاستثمار في هذا المشروع[1].

وفيما يلي عرض لأبرز الآثار السلبية للفساد السياسي على الجانب البيئي والايكولوجي للتنمية المستدامة:

أولا: تأثير الفساد السياسي على الغابات

أصبح موضوع الفساد في قطاع الغابات يلقى اهتماما واسعا على المستوى الدولي في الآونة الأخيرة، وذلك نظرا لأهمية الغابات من الناحية الاقتصادية والبيئية، حيث تزايد الوعي على نطاق واسع بالتكاليف الهائلة المرتبطة بالفساد والأنشطة غير القانونية في الغابات، كذلك أصبح من الواضح أن الجهود المبذولة لتحسين إدارة الغابات سوف تكون ذات قيمة محدودة ما لم تقترن بتدابير تخفض الجريمة في الغابات، ومن مظاهر الفساد في قطاع الغابات نذكر ما يلي[2]:

- الاحتلال غير القانوني لأراضي الغابات: وذلك من خلال قيام الأسر الريفية أو المجتمعات المحلية أو الشركات الخاصة باقتحام أراضي الغابات العامة لتحويلها للزراعة أو لرعي الماشية أو لإقامة سكنات أو مصانع لاستغلال الأخشاب بصورة تتنافى مع القواعد قانونية.
- القطع غير القانوني للأشجار: وذلك عن طريق:
  - استخراج كميات كبيرة من الأخشاب أكثر من الكمية المسموح بها؛
  - قطع الأشجار بدون ترخيص والمتاجرة بأخشابها بصورة غير قانونية وتهريبها في بعض الأحيان إلى الدول المجاورة؛

[1]– فافة، الفساد والحوكمة، 320.

[2]– منظمة الشفافية الدولية، "الأنشطة غير القانونية والفساد في الغابات،" اطلع عليه بتاريخ 17 افريل، 2017، www.transparency.de/document/cpi/2000/cpi200.html.

- الحصول على امتيازات وتراخيص قطع الأشجار عن طريق دفع الرشاوى والعمولات؛

يمكن القول من خلال ما سبق أن ظاهرة الفساد السياسي في قطاع الغابات تتسبب في تدهور الغطاء النباتي والتأثير السلبي على التنوع البيولوجي، التوازن الإيكولوجي والتغير المناخي، حيث يزيد من تفاقم مشكلة الاحتباس الحراري، وذلك نظرا لدور الغابات في امتصاص ثاني أكسيد الكربون، وكل هذا يؤثر بدوره على البعد البيئي للتنمية المستدامة.

ثانيا: تأثير الفساد السياسي على مورد المياه

يعتبر مورد المياه من الموارد الحيوية والأساسية للتنمية البشرية، والاقتصادية والبيئية المستدامة، خاصة في ظل التغيرَات المناخية التي شهدها العالم، والتي أدت إلى ازدياد الطلب على هذا المورد الذي أصبح يمثل سبب الصراعات السياسية بين العديد من البلدان، لكن إدارة هذا المورد الطبيعي المهم للتنمية المستدامة غالبا ما تصطدم بالعديد من ممارسات الفساد التي تعيق الاستغلال الأمثل والعقلاني له.

ففي التقرير العالمي للفساد لعام 2008 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية والذي خصصته للفساد في قطاع المياه، في عرض مفهوما خاصا مفاده أن أزمة المياه هي بالأساس أزمة حوكمة، حيث يشكل الفساد أحد الأسباب الجذرية لها، فهو ينتشر على نطاق واسع ويجعل من المياه غير صالحة للشرب، ويتعذر الوصول أو الحصول عليها بأسعار معقولة[1]، حيث أشار التقرير إلى أنه بالرغم من كفاية موارد المياه العذبة على كوكب الأرض فإن سوء إدارة توزيعها هو أحد أسباب عد وصول مياه الشرب بدرجة كافية لقرابة 1.2 مليار شخص في العالم، بالإضافة إلى أن ما يزيد عن 2.6 مليار آخرين

[1]– المنظمة العربية لمكافحة الفساد، "مراجعة التقرير العالمي لمكافحة الفساد 2008،" اطلع عليه بتاريخ 17 افريل، 2017،
http://www.arabanticorruption.org/ar/2010-03-31-08-02-26.

يفتقرون لوسائل الصرف الصحي، وهذا ما يتسبب في عواقب وخيمة على التنمية المستدامة، فهو يؤدي إلى رفع المبالغ الضرورية لتحقيق الألفية الإنمائية التي حددتها الأمم المتحدة على صعيد المياه والصحة في إطار مكافحة الفقر في العالم بما يزيد عن 48 مليار دولار[1].

ثالثا: تأثير الفساد السياسي على مورد النفط

أصبح النفط كمحور للاقتصاد العالمي ميدانا مفتوحا للفساد السياسي وممارسة الجريمة المنظمة، فرغم الضوابط والاتفاقيات التي تعمل بموجبها الدول المنتجة للنفط، نجد هناك أصابع خفية تتلاعب بهذه السلعة الإستراتيجية وتكتسب من وراء ذلك عائدات النفط لخدمة مصالحها[2].

وتعتبر الصناعة الاستخراجية، وخصوصا في النفط ذات أهمية كبيرة في اقتصاديات العديد من البلدان النامية لكونها تمثل النسبة الكبرى من صادراتها، حيث تعتبر من العوامل الأساسية في تأمين الرخاء الاقتصادي والتماسك الاجتماعي لو اعتمدت تلك الدول معايير الشفافية والمساءلة والإدارة الرشيدة لها، لكن غياب الشفافية في العديد من الدول النامية الغنية بمورد النفط رافق عمليات استخراجه واستغلاله وتسويقه شتى أنواع الفساد وبطء في التنمية واتساع ظاهرة الفقر والأمية والبطالة، وأصبحت هذه الثروة مصدر للنزاعات ولعنة على تلك الشعوب، مما جعلها أدنى تصنيفات مؤشرات التنمية.

ولهذا يلاحظ في العديد من الدول النامية الغنية بالثروات ذات الحكومات غير الرشيدة المفتقرة لمعايير الشفافية والمساءلة التي تستخدم ثروات شعوبها في تحقيق منافع فردية

[1]– منظمة الشفافية الدولية، "فساد دولي وحاجة الفقراء المتزايدة للمياه،" اطلع عليه بتاريخ 17 افريل، 2017، http://www.annaba.org/nbanews/55/066.htm.

[2]– محمد الأمين البشيري ، الفساد والجريمة المنظمة(الرياض: منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007)، 63.

على حساب شعوبها التي تعيش تحت وطأة الفقر والتخلف وتدني مستويات التنمية، ونظرا لخطورة سوء استخدام تلك الموارد باعتبارها موارد ناضبة فإنها تتحول إلى لعنة ومصدر قلق لشعوب تلك الدول، حيث أن استخراج هذه الموارد ينقص من ثروة البلد لأنها ثروات غير متجددة ولا يمكن تعويضها، والأسلوب الوحيد الذي يعوض عن استهلاكها هو استثمار تلك الإيرادات وتحويلها إلى أشكال أخرى منتجة. وبما أن أكثر الأسباب التي تدفع الحكومات نحو الإدارة غير الرشيدة لعائداتها من هذه الموارد هو عدم إتباعها لمعايير الشفافية والمحاسبة مع مجتمعاتها، مما يجعل هذه الثروات معرضة للفساد والنهب، وبالتالي سيستفيد أصحاب النفوذ والسلطة داخل الدولة، بينما يبقى الشعب يعيش في ظل الفقر والعوز. ومن هذا المنطلق تبلورت (مبادرة الشفافية الدولية في الصناعات الاستخراجية)[1].

وتكمن أهم أثار الفساد السياسي على مورد النفط فيما يلي[2]:

– يرتبط قطاع الصناعات الاستخراجية بمستويات مرتفعة من الفساد، حيث تتورط كبريات الشركات في هذا القطاع في ممارسات فاسدة مثل دفع الرشاوى لضمان الفوز بعقود وتراخيص البحث والتنقيب والاستغلال لهذا المورد الحيوي، وكذلك الحكومات التي بدورها تمنح العقود للشركات التي تقدم أكبر الرشاوى وليست التي تقدم أكبر ضمانات بيئية واجتماعية، فطبقا لمؤشر الشفافية العالمي لدافعي الرشوة لعام 2008 فإن شركات

[1]– فريال الكعبي، "مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق ... تجربة رائدة نحو عراق ديمقراطي 2011،" اطلع عليه بتاريخ 18 افريل، 2017،
http://www.iraqiwomensleague.com/news_view_6901.html.

[2]– ائتلاف انشر ما تدفعه، "حملة عالمية للشفافية في قطاعات النفط والغاز والتعدين 2012،" اطلع عليه بتاريخ 18 افريل،2017،
http://www.publishwhatyoupay.org/.../pwyp%memb.

النفط تأتي في المركز الثالث فيما يتعلق باحتمالية إقبال المسؤولين الحكوميين على طلب أو قبول رشاوى في المناقصات العامة واللوائح والتراخيص؛

– الفساد في توظيف عائدات النفط، فبالرغم من مليارات الدولارات الواردة من عائدات النفط إلا أن مواطني ما يزيد عن 50 دولة غنية بهذا المورد حول العالم ما زالوا يعانون من الفقر المدقع، كما هو الحال في الجزائر، حيث يلتهم الفساد جل هذه العائدات التي كان من المفروض أن توجه لمشاريع التنمية والقضاء على الفقر.

وفي الختام نؤكد على أن استفحال الفساد السياسي في قطاع النفط الإستراتيجي يؤثر سلبا على التنمية المستدامة، وبالتالي يرهن حق الأجيال المقبلة من هذا المورد غير المتجدد، لهذا يتعين على حكومات البلدان النامية الغنية بهذا المورد العمل على تحسين إدارة وحوكمة استخدام هذا المورد وإيراداته بتوفير المزيد من الشفافية والمعلومات فيما يخص التفاوض على عقود الاستغلال، واستثمار إيراداته في مشاريع من شأنها أن تخلق قيمة إضافية للاقتصاد الوطني وتوفر مناصب شغل وتخفف من حدة الفقر وترفع من جودة الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة، وهذا من أجل الوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة.

المبحث الثالث: آثار الفساد السياسي على التنمية الاجتماعية والثقافية

للفساد السياسي آثار مدمرة للنسيج المجتمعي والثقافي، فهو يعد نقيض الإبداع والانجازات الفكرية، مما يسببه من فوضى عارمة تزعزع التنظيم المجتمعي، وتخلق ممارسات سلبية داخل المجتمع، وهذا ما يرجع سلبا على الرفاهية الاجتماعية والتنمية البشرية المستدامة.

المطلب الأول: آثار الفساد السياسي على التنمية الاجتماعية

من المؤكد أن انتشار ظاهرة الفساد السياسي، لها انعكاسات على الجوانب الاجتماعية تتمثل في الفقر وتراجع العدالة الاجتماعية، من خلال تمركز واستقطاب الثروات والسلطات وسوء توزيع المداخيل والقروض والخدمات في المجتمع، فيتهيأ المناخ العام للاضطرابات والعنف الاجتماعي والسياسي، حيث يمكن أن يمتد أثره ليكون عنصرا مساعدا للتغيير في سلوكات الأفراد والجماعات، إذ انه يكون قناعة مترسخة في بعض أطياف المجتمع تجد من يبرر وجودها. ويمكن استخلاص الآثار الحادة والباهظة للفساد السياسي، والتي تنعكس سلبا على التنمية المستدامة في المجتمعات فيما يلي :

أولا: تهديد وهدم القيم والبنى الأخلاقية والمجتمعية

إن تولي المناصب العليا وفق آليات ومعايير فاسدة، تسهم في إضعاف هيبة الدولة، فتعيين عناصر غير ذات كفاءة، سيؤدي حتما إلى فقدان الثقة والتشكيك في فعالية الدولة وسيادة القانون، وذلك يؤدي بدوره إلى انهيار البيئة الاجتماعية والثقافية وانحراف أساليب التعامل والحياة بشكل يهدد النسيج الأخلاقي للمجتمعات[1]. كما أن المحسوبية تقلل من فرص العدالة والمساواة، فإعطاء المعايير الشخصية والعائلية والقبلية، الأولوية على معايير التأهيل والانجاز في التوظيف والترقيات أو المشاركة في الحياة السياسية، يؤدي إلى تحول الفساد إلى عامل طرد للكفاءات والمؤهلات العلمية من الأحضان العلمية إلى رحاب عالية بحثا عن فرص أكثر عدالة ومساواة، وبذلك تهدر الكفاءات التي يفترض الاستفادة منها وتعزيزها[2].

[1]– مطر، الفساد الإداري، 347.

[2]– الشمري والفتلي، الفساد الإداري والمالي، 98.

كما يؤدي الفساد السياسي إلى سيادة القيم الدخيلة في المجتمع، بحيث يصبح الفساد نظام جديدا للحوافز في المعاملات اليومية وتشاع بذلك ثقافة الفساد داخل المجتمع مما يؤدي إلى تغيير في القيم الأخلاقية، والعادات الاستهلاكية، ويؤدي إلى التعامل المرن مع القوانين لدرجة عدم الاحترام والتقيد بهذه الضوابط، لاسيما إذا تعارضت مع الأهداف والغايات، فتضعف بذلك أخلاقيات العمل في المجتمع من خلال التوسيع في عملية الانتقال من الجماعة المتماسكة، إلى قيم الأفراد الباحثين عن الأهداف الفردية[1]، فتصبح قيم الثراء غير المشروع ذات أولوية في سلم القيم، ناهيك عن ضعف الشعور بالمسؤولية اتجاه تنمية وتقدم المجتمع، وتسارع النخب إلى تحقيق مكاسب آنية شخصية، على حساب قيم وتقاليد المجتمع، ما يشكل تهديدا مباشرا للتنشئة الاجتماعية للأجيال القادمة، كما أن الحرية الواسعة لهؤلاء المسؤولين الحكوميين وغياب المسائلة القانونية أدى إلى تفاقم الظاهرة، ومن ثم تأخر مصالح المجتمع وتوقف خطط التنمية المستدامة[2].

إن للرشوة تأثيراتها الاجتماعية في المجتمع وأفراده، كونها سلوك سيئ ومرفوض، فان انتشارها بشكل بالغ يكتسب معه شيوعا بين أفراد المجتمع، ويترتب عليه نتيجة مباشرة، وبصورة تلقائية، تتمثل في إضعاف وظيفة القيم الرادعة في المجتمع خصوصا، وإنها أصبحت الآن مقبولة على المستوى العام لدرجة إن أغلبية الأفراد يمارسونها بدون تردد، ويعدونها من مسلمات التعامل مع المؤسسات، سواء كانت حكومية أو قطاعا عاما أو قطاعا خاصا[3]. ولاشك أن إضعاف الوظيفة الاجتماعية للقيم يؤثر في كفاءتها الوظيفية لردع سلوك الأفراد المرضى في المجتمع. وهذا الجانب رغم صعوبة قياسه، والتعرف إليه إلا انه على درجة كبيرة من الأهمية، لأنه يحمل أعباء اقتصادية كثيرة.

---

[1]– خالد عيادة نزال عليمات، "انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الأردن"(أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، 2015)، 112.

[2]– الركيبات، الفساد الإداري والمالي، 64–65.

[3]– صلاح الدين حسن السيسى، جرائم الفساد(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013)، 242.

ثانيا: ارتفاع معدلات الجريمة

انتشرت في الآونة الأخيرة الجريمة على اختلاف أنواعها وتعددت أسبابها فمنها ما يرجع إلى أسباب اقتصادية أو اجتماعية...، وهناك سبب آخر لانتشار الجريمة وهو تعمد الحكومات الفاسدة انتشار الجريمة في المجتمع بهدف إغراق المجتمع في المشاكل وعدم التفكير فيما يحدث حوله من فساد سياسي. وتقصد الحكومات الفاسدة من وراء ذلك حماية مصالحها المشبوهة والحفاظ على المراكز التي يحتلونها في المجتمع لذلك قصدت وتعمدت في انتشار الجريمة سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[1].

يعمل الفساد السياسي على تكريس نظام يتم فيه إغفال سيادة القانون بشكل كبير، ويخلق مجتمعا تكون فيه المؤسسات النظامية، والقضائية والتنفيذية غير فاعلة. وفي الأنظمة الفاسدة يتمكن المحتالون وبسهولة من الهروب من العقاب، والفساد لا يؤدي إلى الجريمة السياسية والمؤسسية فحسب، بل هو مسؤول أيضا عن تعزيز الجريمة المنظمة.

ثالثا: مساهمة الفساد في إضعاف العدالة وانحسارها

يقف كل من الفساد والعدالة على طرفي نقيض، فحيثما ينتشر الفساد تنحسر العدالة، والعكس صحيح، فأصحاب النفوذ في أي دولة هم المسيطرون على رأس المال وعلى كافة الامتيازات. مما يساعد على تعميق التمايز الطبقي بين الفئات والشرائح الاجتماعية بانتشار جرائم الرشوة، والاختلاسات في مؤسسات الدولة، ما يؤدي إلى اختلالها وعدم استقرارها، كما أن الفساد في غياب العدالة يستخدم كوسيلة للحصول على المكاسب المادية بأقل جهد، ولهذا كانت جريمة الرشوة كبيرة من الكبائر لما فيها من مفاسد خلقية، ومضار اجتماعية على المجتمع كله[2].

[1]– الطباخ، اثر الفساد الحكومي، 173.

[2]– نفس المرجع، 191.

ونتيجة لما سبق فكل هذا يؤدي إلى تفاقم الفقر، وتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حيث يعمل الفساد على تخفيض إمكانيات كسب الدخل لدى الفقراء، بسبب تضاؤل الفرص المتاحة، وكذلك من خلال الحد من الإنفاق على خدمات القطاع العام، وحرمان بعض الناس من الحصول على الحقوق الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم. ويؤدي أيضا إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية، وهذا – بدوره– يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها، مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات.

ويؤدي هذا بدوره إلى التخلف، وإلى تهرب الأغنياء أحيانا من دفع الضرائب، إذ يمارسون سبلا ملتوية كالرشوة، وهذا يساعد إلى إضعاف مستوى المعيشة وتوزيع الدخل، وعلى تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حيث تدل الدراسات التي أجريت على بعض الفقراء أن التخلف العقلي يزيد بين الذين يولدون في بيئة فقيرة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة المخاطر المقترنة بالفقر من ناحية، وبالحرمان الثقافي والتعليمي من ناحية أخرى[1].

وعندما تتسع شريحة الفقر في المجتمع فان اهتمامات الأفراد وتفكيرهم–بصورة عامة– يميل نحو تأمين الضروريات، التي لا بقاء لهم من دونها، وهذا في الحقيقة يخفض الوجود الإنساني إلى مستوى المنتج المستهلك، ويحول الحياة من فرصة للكفاح من أجل الأهداف النبيلة إلى ساحة صراع من أجل البقاء. وفي فئة المجتمعات الفقيرة تظهر دائما الحالات المتطرفة، ويقل فيه التوسط والاعتدال. حيث أثبتت بعض الدراسات التي أجريت حول النمو الأخلاقي لدى الأطفال، وجود حقيقة أن الأخلاق تتدنى بتدني المنزلة الاجتماعية، فقسوة الحرمان تقلل من درجة إنسانية الإنسان، والفقر يمحو الإيثار النفسي الذي يبديه الموسرون[2].

[1]– المطيري، معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية، 51.

[2]– نفس المرجع، 52.

بالتالي فالفساد يرسخ النزعة الأنانية لدى الفرد، ويعمق مفهوم الحرية الفردية في السلوك الاجتماعي، والتمرد على النظام والأحكام الشرعية، وهذا –بدوره– يؤدي إلى انتشار الرذائل والتحلل الخلقي، وخدش الحياء والكرامة، والفطرة الإنسانية.

إن ثقافة الفساد ثقافة مادية، لا مجال فيها للروحانيات أو العواطف النبيلة والقيم، أو المشاعر الإنسانية، أي أنها تهمل العلاقات الاجتماعية القائمة على التعاطف والتكامل، والاهتمام بمصالح الآخرين وحقوقهم ومشاعرهم، فهي تشكل عالما يجعل من الشح والبخل فضيلة، ويشجع على الجشع والانتهازية، والوصول إلى الأهداف بأي وسيلة دون ادني التفات إلى القيم الشريفة السائدة في المجتمع.

ضف إلى ذلك، يؤثر الفساد تأثيرا مباشرا على الكفاءة والفعالية وذلك بخلقه سلوكات سلبية تؤدي إلى الحد من عملية الحراك الاجتماعي، بسبب انتشار الشعور باليأس، والإحباط، وعدم الأمان، وفقدان روح العدالة لدى المواطنين، بسبب عدم إدانة المسؤولين عن الفساد، أو حمايتهم، وعدم محاسبتهم. وانتشار طرائق الكسب غير المشروع، وتفشي الأساليب اللا أخلاقية، والتهرب من المسؤولية، وضياع موازين الرقابة والإشراف[1].

المطلب الثاني: آثار الفساد السياسي على الجوانب الثقافية

تأتي أهمية دراسة تأثيرات عوامل الفساد على الثقافة والإعلام من منطلق الاهتمام التصاعدي والتراكمي الفائق لدور مؤسسات الثقافة والإعلام في إعادة صياغة تشكيل الفكر والرأي العام. ومن المنطقي انه حينما يعم الفساد السياسي فانه ينبغي عليه إفساد آليات الثقافة والإعلام لتتناسب من منظومته، أو مع صناعة أجهزة ثقافية وإعلامية فاسدة تتماشي مع السياق العام لانهيار القيم الذي يجب أن يتوافر كبيئة مناخية ملائمة لتفشي

[1]– المطيري، معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية، 53.

الفساد وتحقيق أغراضه[1]، بل وإنشاء مفردات هذه الآليات بدءا من القائم بالاتصال بنوعيه كنخبة ثقافية وإعلامية، أو حتى طريقة صياغة الرسالة وتحريرها وعرضها وتقديمها إلى نظم البث التقني والهندسي في حالة الرسائل الإذاعية والتلفزيونية. حيث نشهد ظاهرة نقل الفساد إلى حقلي الثقافة والإعلام، أو استدراجهما إلى منظومة علاقاته، ويدخل ضمن ذلك عرض وتحليل ظواهر من قبيل شراء ذمم المثقفين والإعلاميين ومؤسساتهم.

ومن آثار الفساد السياسي على الجانب الثقافي نجد:

- استفحال ظاهرة الفساد السياسي يعرض الكثير من المؤسسات الإعلامية للحصار والتضييق والملاحقة، مما يعيق تدفق المعلومات وحرية التعبير وإحاطتها بقيود سياسية، مما ينعكس سلبا على كفاءة الإعلام في أداء الرسالة في ظل مناخ من التقييد[2].
- هيمنة الحكومات على كثير من المؤسسات الإعلامية: ولقبضتها القوية والمحكمة على المؤسسات الإعلامية، فقدت هذه الأخيرة الكثير من مصداقيتها وموضوعيتها، وأصبحت تقوم بادوار معززة لوجود الفساد وتسهم في نشره من خلال العديد من الصور:
- تنزيه الحاكم وتبرئته، التي أصبحت عنوان الصفحة الأولى في كل رسالة إعلامية.
- تضليل المواطن وإشغاله، والتغطية على الفضائح السياسية وممارسات الفاسدين السياسيين[3].

[1]– إسماعيل الشطي وآخرون، "عوامل الفساد وآثاره في الثقافة والإعلام"في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، تح. صباح ياسين(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، 340.

[2]– الشطي وآخرون، عوامل الفساد وآثاره، 341.

[3]– الركيبات، الفساد الإداري والمالي، 225–226.

إن خطورة الفساد السياسي لا تتوقف عند الممارسات الخارجة عن الأطر القانونية التي تقوم بها النخب السياسية، بل تمتد إلى إفساد العقول، وخراب القيم، وهدم الأخلاق والمثل، وتحويل مبادئ العلم والمنافسة والإبداع، إلى صفقات مختلفة الأشكال من الاحتيال والنهب والنفاق، وتحول الفساد إلى نهج وثقافة في حياة المجتمع، يلازم الأنظمة الفاسدة، ويؤسس لتنمية شكلية فوقية تحسب تفاصيلها لأغراض تحقيق المنافع لهذه الفئة أو الجماعة، ويهدف ذلك، ليس إلى تأسيس منهج فاسد فحسب، بل والى ضمان استمراره أيضا.

خلاصة واستنتاجات

تشير الدلائل والبراهين إلى أن الفساد السياسي وضعف التنمية وثيقا الصلة ببعضهما البعض، فكل منهما يعزز الآخر؛ إذ يزدهر الفساد في ظل انتشار الفقر، وارتفاع نسبة عدم المساواة، وندرة الضوابط المؤسسية على السلطات، وعدم وضوح عملية صنع القرار، وضعف المجتمع المدني، ومعانات الاقتصاديات من التدهور البيئي، في حين تشكل الممارسات الفاسدة من طرف النخب السياسية عائقا في وجه الجهود التي تبذل في مجال التنمية المستدامة، وفي البيئة التي تعاني من مظاهر الفساد السياسي.

الفصل الثالث:

تمهيد

يقدم هذا الفصل تحليلا لظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، من خلال الغوص في العوامل التاريخية، والمتغيرات الداخلية والخارجية التي ساهمت في نمو الظاهرة، والتعرف على طبيعة الحكم وشكل الفساد فيها، والآثار التي يخلفها على جوانب التنمية المستدامة، والسياسات الحكومية التي اتخذتها الدولة الجزائرية لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها.

المبحث الأول: عوامل انتشار ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر

ارتبطت ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر بعدة عوامل وأسباب ساعدت على انتشار الظاهرة، والتي مردها مجموعة من التراكمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى مجموعة الضغوطات الخارجية، ومنه يتطلب الرجوع في فهم الظاهرة وتفسيرها إلى دراسة المتغيرات الداخلية والخارجية التي أدت إلى انتشار الفساد وتوسيع نطاقه.

المطلب الأول: العوامل الداخلية

أولا: العوامل السياسية والإدارية

تعتبر العوامل السياسية والإدارية من الأسباب الحقيقية المباشرة التي أدت لبروز ظاهرة الفساد السياسي واستفحاله في الجزائر ومن بين هذه العوامل نذكر:

أ- أزمات الشرعية، والاستقرار السياسي، والاندماج الوطني:

تشكل أزمة الشرعية العامل الرئيسي للأزمة المركبة والمعقدة التي تعيشها البلاد. فبعد الاستقلال، أصبحت الشرعية الثورية ركيزة نظام الحكم، وظل الجيش الضامن الرئيسي لها والممارس الفعلي للسلطة، بعد الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد هواري بومدين في 1965/06/19، ضد حكم بن بلة، وسيطر الجيش فيه على السلطة[1]. وتشكل النظام الأحادي بتحالف الجيش والحزب الواحد(جبهة التحرير الوطني)، والجهاز البيروقراطي الحكومي، بعيدا عن المشاركة الشعبية. واستمرت عملية الحفاظ على الموروث الأحادي للنزعة التسلطية رغم الإصلاحات السياسية والتي كانت بدايتها عام 1989، وما تلاها من إصلاحات كتعديل دستور 1996 والثنائية البرلمانية، حرية الإعلام وتعدديته وغيرها،

[1]- فافة، الفساد والحوكمة، 290.

كل هذه الإصلاحات أخذت شكل الديمقراطية دون الجوهر. لكن رغم هذه الإصلاحات فالنظام السياسي الجزائري لازال يعاني من أزمة الشرعية، وغلب عليه الطابع التسلطي.

فيعتبر التسلط منبع الفساد، وكل نظام حكم استبدادي، مثل النظام الجزائري، يستخدم القمع والفساد والزبونية في إدارة الشؤون العامة، يعجز عن وضع حد لفساد النخبة، وتطهير المؤسسات من العناصر الفاسدة. واقع حكم غير شرعي يوظف الفساد للحفاظ على استقراره، ويضمن مصالح الفئات المرتبطة به، ويدافع عن زبائن الدولة من جهة، ويبقى الفساد، من جهة ثانية ملازما للقمع المنظم الذي يمارسه، بما يحول دون تثبيت آليات الحكم الديمقراطي، التي تحظر احتكار السلطة، وتخضعها للمحاسبة[1].

إن أزمة الشرعية في الجزائر أفرزت أزمة استقرار سياسي وأمني، تجلت في عدم استقرار القيادة السياسية، والعنف المسلح، وانتشار الفوضى والاحتجاجات الشعبية. فبعد فترة استقرار طويلة، دخلت البلاد مرحلة انتقالية، وشهدت تقلبات سياسية بعد إقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في عام 1992. إن عدم استقرار الرئاسة والحكومة كشف عمق الأزمة السياسية والصراع داخل سرايا النظام حول كيفية إدارة الأزمة[2]. وبعد توقيف المسار الانتخابي عام 1992، اندلعت موجة عنف مسلح، شنتها الجماعات الإسلامية المسلحة ضد الدولة، وقابلها الجيش بسياسة أمنية استئصاليه، عمقت الأزمة الأمنية، وجعلت العنف يأخذ أبعادا خطرة، حيث صار عنفا وحشيا ضد المجتمع، وهناك من وصفه بالحرب القذرة، وكثير من الأكاديميين طبق على الحالة الجزائرية مقاربة ونموذج الحرب الأهلية.

[1]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 24.

[2]– بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي، 119.

وفرت الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة بنية خصبة لنمو الفساد، لأن مؤسسات الفترة الانتقالية، والتي كانت غير دستورية، أتاحت الفرصة للجيش لكي يتدخل هذه المرة علنا في إدارة الشؤون العامة؛ ولجماعات المصالح المرتبطة بالنخبة الحاكمة، التي استغلت حالة الحرب للسرقة والنهب، خاصة أن المرحلة الانتقالية كانت فترة إعادة تصحيح وهيكلة الاقتصاد الوطني. ثم إن عدم استقرار الحكومات وبروز ظاهرة التغييرات المستمرة، جعلا الكثير من المسؤولين الحكوميين يبحثون عن طرق غير مشروعة لتأمين مستقبلهم، واغتنام فرصة وجودهم في مناصب المسؤولية لتحقيق أغراضهم الشخصية، التي تبرز في مشاريع تجارية وعقارات. وعليه، صارت المناصب السياسية خلال العشرية الأخيرة، وسيلة للإثراء[1].

كان للإعلان عن حالة الطوارئ ابتداء من 9 فيفري 1992، وما تبعه من إجراءات خاصة بتنفيذ المرسوم المتعلق بمكافحة الإرهاب، دور في تعزيز تسلط النظام، وتغييب دولة القانون، وانتشار حالات التفلت من العقاب. وقد ساهمت الإجراءات الأمنية البوليسية في تقييد الحريات السياسية، وأضعفت حركة المجتمع المدني، وفرضت قيودا على الصحافة في ظرف سياسي امني واقتصادي حساس. وتطورت شبكة مصالح بين الجماعات المسلحة، والنخبة الحاكمة وأصحاب المال، ما اصطلح عليه بـ"المافيا السياسية المالية"(Mafia politique-financière)، حيث تقاطعت مصالح أصحاب المال الجدد مع مصالح السياسيين والإعلاميين، وقد استنتجت بعض الدراسات صحة فرضية قيام "المافيا السياسية–المالية" بدعم الجماعات الإرهابية المسلحة، إذ يرى "لويس مارتيناز" L.Martinez أن الحرب وأطرافها، التي لا تقتصر على الصراع المسلح، متشابكة في صلب منطق اقتصادي وسياسي. فالسياسة التي يعتمدها النظام منذ عام 1994، سرعان ما احتواها فاعلو الحرب الأهلية لصالحهم. ويترتب على ذلك اقتصاد النهب، حيث

[1]– عبدو، تأثير الفساد السياسي، 76.

الأعيان و"الأمراء" والعسكريون يستحوذون على موارد جديدة، ومن ثم يعملون على رعاية مستوى من العنف[1].

لقد سمحت الأوضاع غير المستقرة باستفحال ظاهرة تبييض أموال الجماعات المسلحة، التي صار يمول جزء من أنشطتها الإرهابية، ويستثمر الجزء الأكبر في مشاريع اقتصادية خاصة. وقد رفع انتهاج الحل الأمني لحل أزمة العنف المسلح في نفقات التسلح، التي تعاظمت معها فرص الفساد الكبير.

وأصبح الفساد في الوقت الراهن من الهوية العميقة للنظام السياسي في الجزائر، حيث أن طبيعة المشاريع والسياسات التي تقوم بها الحكومة في حد ذاتها فساد، مما يرجع عنها من تكاليف باهظة مثل صفقات استيراد السلاح، والمشاريع الكبرى للبنى التحتية التي عرفت مؤخرا مستويات كبيرة من الظاهرة.

أما من بين مؤشرات أزمة الاندماج الوطني، الانقسام الشديد الحاصل في الدولة والمجتمع، واقع تسيطر فيه بنى قديمة تتغذى من العلاقات الجهوية والعشائرية والعروشية، من جهة، ومن جهة ثانية، تتسم الدولة بما يسميه ناصر جابي بالقطاعية، التي تميز الدولة والنظام السياسي، والمتمثلة في الانقسام الثقافي والقيمي واللغوي بين مختلف النخب المسيطرة على مؤسسات وهياكل الدولة الإستراتيجية. إلى جانب هذا، تشهد الجزائر تطور أشكال أخرى لأزمة الاندماج الوطني، خصوصا التكامل القيمي؛ إذ نجد المجتمع يعاني اختلالات حادة في نظامه الاجتماعي، وعلى مستوى سلم القيم[2]. يضاف إلى ذلك تزايد مظاهر التكامل القطري؛ فما زالت المناطق الساحلية والشمالية (في مقدمتها ولاية الجزائر، ثم قسنطينة ووهران)، تحظى باهتمام الحكومات المتعاقبة منذ

[1]– بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار، 91-92.

[2]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 136.

الاستقلال. هذا الوضع يعني استمرار فقدان الإجماع حول المصلحة الوطنية العامة، وهو ما يبقى المجال مفتوحا لتداعي الممارسات الفاسدة. فانتشار الفساد على مستوى المؤسسات السياسية والإدارية، يعود إلى سيطرة عدد من البنى التقليدية في المجتمع، ساهمت في تكوين نخب فكرية لا تخضع لضوابط موضوعية تحددها المصلحة العامة للدولة، بل لنزوات فردية ومصالح فئوية ظرفية، وهو وضع أوجد نظاما تملؤه عناصر مرتشية تتلون بمختلف التلوينات السياسية، مسايرة للظروف والمناسبات. إن سيطرة الجهوية على العمل السياسي أدت إلى نمو شبكات الزبائنية السياسية، وسلوك المحاباة، وأخرى، شبيهة بتلك الممارسات السائدة في المجتمعات الإفريقية، وهو ما يلاحظ بصفة جلية في الانتخابات[1].

ب- أزمة المشاركة السياسية، وحال المجتمع المدني:

إن ما يفسر ظاهرة شخصنة السلطة أزمة التمثيل السياسي والمشاركة السياسية في البلاد. والتي تعد من ترسبات العهد الأحادي، الذي تميز بالاحتكار السياسي وسيطرة ذهنية التسيير المركزي للشؤون العامة، وفقدان حق التصويت لمضمونه كتدبير للمشاركة المباشرة. ستؤثر هذه التجربة لاحقا في عهد الانفتاح الديمقراطي، لتبقى المشاركة تابعة لما تريده السلطة، حتى مع تعدد التنظيمات السياسية. لذا باتت مشاركة موسمية ترتبط بالمواعيد الانتخابية[2]. وتقلصت بشكل كبير، مع ارتفاع نسبة المقاطعة ؛ فقد بلغت تلك النسبة مثلا في الانتخابات التشريعية في 04 ماي 2017، نسبة 35.37 %[3]، أي إن أكثر من نصف المنتخبين المسجلين امتنعوا عن التصويت، وبالتالي فقدت العملية الانتخابية دورها في التغيير والمحاسبة. إن هيمنة شبكات الولاء القبلية، والزبيونية على المرشحين

[1]- ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 136-137.

[2]- نفس المرجع، 138.

[3]- بيان المجلس الدستوري، النتائج النهائية للانتخابات التشريعية الجزائرية 2017، 2017/05/18.

والمنتخبين، أبطلت مفعول المشاركة في الحياة السياسية، وصارت المقاطعة سلوكا معبرا عن أزمة العنف[1].

فالملاحظ أن الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني نشأت في جو غير شفاف، ميز عملية التحول السياسي، ما تزال تبعاته مستمرة، على مختلف الأصعدة. فقد كانت ولادة الكثير من الأحزاب والمنظمات ولادة غير شرعية؛ كما أن اغلبها عبارة عن مجموعة من العصب؛ وجماعات تعودت أن يكون نشاطها السياسي مرتبطا بالسلطة. فما يزال الحزب القوي مهيمن على الحكم مع مجموعة من الأحزاب التابعة. وأخيرا فإن تكاثر الأحزاب والجمعيات غداة فتح المجال السياسي لم يساهم في حل مشكلة التمثيل والمشاركة، بل زاد الإجراءات الديمقراطية تعقيدا نجم عنه توطين الفساد بإشكاله المختلفة، التشريعي والحزبي، وتأجلت معه فرصة تجسيد التحول الديمقراطي في الجزائر[2].

ج- عجز الجهاز البيروقراطي:

إن تتعدد صور عجز الإدارة الحكومية ومستوياتها، يلاحظ من خلال تضخم أجهزتها وعدم مواكبتها للتحولات السياسية والاقتصادية، وتخلفها عن تنفيذ خطة للإصلاح الإداري تدفع باتجاه تحديث القوانين والهياكل. هذا ما انعكس على أدائها، فما تزال الإدارة العامة تعاني مركزية شديدة في اتخاذ القرار وانجاز المهام، وترتبط تلك المركزية ببيروقراطية مكلفة وزائدة، تتميز بطول الإجراءات والروتين الإداري والتقيد بحرفية القوانين، من جهة، ومن جهة أخرى، تسيطر مظاهر خرق القانون، خاصة الإدارة المحلية، التي صارت تفتقد الجوارية والقرب من المواطن[3].

[1]- فافة، الفساد والحوكمة، 293-294.

[2]- ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 146.

[3]- فافة، الفساد والحوكمة، 296.

كما يرتبط استفحال مظاهر التسيب الإداري، بتخلف نظام الرقابة القائم على أساس مراقبة التسيير، أو ما يعرف بمطابقة المشروعية، وهو نظام تقليدي اثبت عجزه. وبالرغم من إصلاحه في عام 1995، وإحداث هيئة للرقابة الخارجية على الإدارة في عام 1996، وهو ما يعرف "بوسيط الجمهورية"، والذي ألغي بعد ذلك بسنوات، تبقى نماذج الرقابة الداخلية والخارجية عديمة الفعالية. وبشكل عام، فان طبيعة الدولة الريعية هي التي تفسر ضخامة حجم الجهاز البيروقراطي، الذي لا يهتم بتطوير الأداء، بقدر ما يهتم بتوزيع الريع النفطي[1].

ثانيا: العوامل الاقتصادية

أدت الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر إلى تغذية الأزمة السياسية، بالنظر إلى تعدد أبعادها التي أفرزت العديد من الآثار السلبية على الدولة والمجتمع، ومنه يكون الفساد النتيجة الوخيمة للإختلالات الاقتصادية التي وفرت المناخ المناسب لتفشي ظاهرة الفساد السياسي ومن أهم العوامل الاقتصادية التي ساهمت بنشر الفساد نذكر:

أ- الريع والدولة الريعية :

إن اعتماد الجزائر على الريع البترولي، عزز مكانة السلطة السياسية والعمل بمنطق الزبائنية (تمنح الموارد لمن ترى فيه مصلحة للحكم وتمنعها على المعارضين)، هذا ما دفع القيادة السياسية لعدم السماح بتوسيع المشاركة، ومن ثمة، انتشرت الرشوة والنهب، حيث أن احتكار السلطة في ظل انعدام الشفافية في أثناء إبرام الصفقات، يجعل القنوات غير المشروعة ذات أهمية، وتسود اغلب المجالات السياسي. وساهم الريع النفطي في خلق ذهنية ريعية لدى النخبة الحاكمة، وصارت لديها نظرة خاصة للعائد دون أي جهد، وبكل الطرق، مهما تكن مشروعة أو غير مشروعة. واكتسبت الطبقة السياسية بدورها تلك

[1]- ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 148.

النظرة، وصعدت قيم النهب والاحتيال. وهكذا، يأخذ الفساد السياسي شكل البحث عن الريع(Rent-seeking)، ساعده في ذلك النظام السياسي الأحادي، والنمط الاقتصادي الموجه في مرحلة أولى، ثم الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة، والفوضى الاقتصادية، حيث وفرت المناخ الملائم لتطور سلوك البحث عن الريع، حيث لدى الجميع ملكة اللهث وراء الريع[1].

ب- التبعية الاقتصادية وتكاليف التحول الاقتصادي:

تعاني الجزائر من التبعية الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات التي ترتبط بها عن طريق الاستثمارات، وكذلك الاتفاقيات والعقود التي أبرمتها مع المؤسسات المالية الدولية، التي أوجدتها في إطار من التعاملات غير القانونية، كالرشاوي التي يتلقاها المسؤولون من قبل الشركات الأجنبية للحصول على الصفقات والتورط في الاختلاسات، والمنافسة غير الشريفة وغيرها من الأمور التي تزيد من حجم الفساد، حيث نجم عن تنفيذ البرامج الإصلاحية المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية في الفترة الممتدة بين عامي 1989 و1998، تكاليف باهظة، وأثار سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي [2].

نجد كذلك من بين العوامل الاقتصادية التي أدت إلى انتشار الفساد السياسي في الجزائر، سوء التسيير الحكومي للسياسة الاقتصادية، واستمرار هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي والخصخصة الفوضوية.

ثالثا: العوامل الاجتماعية والثقافية

زادت الأوضاع الاجتماعية والثقافية في تعقيد الأوضاع العامة للبلاد، وساهمت في تفشي ظاهرة الفساد السياسي في البلاد وأهم هذه الأسباب هي:

[1]- ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 29-30.

[2]- فافة، الفساد والحوكمة، 301.

أ- اللاعدالة التوزيعية، والاغتراب وأزمة القيم:

إن من أهم مخلفات الأزمة الاقتصادية أزمة اجتماعية حادة، حيث تفاقمت البطالة، وارتفعت الأسعار، وتدهورت القدرة الشرائية، وظهر تفاوت طبقي اقتصادي واجتماعي، رافقه ظهور الفقر وانهيار الخدمات الاجتماعية. أزمة عدالة توزيعية تتجلى في ارتفاع درجة التفاوت في توزيع المداخيل ومعدل الاستهلاك بين المواطنين، وزيادة التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية بين مختلف مناطق الدولة. لقد نجم عن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي غير المشروع، انتشار ظاهرة الفقر، فالإحصاءات تتحدث عن 14 % من السكان تحت خط الفقر، في حين تتحدث إحصاءات أخرى عن وجود 40 % من السكان تحت الحد الأدنى للفقر، و50 % من العاطلين في الأرياف يعيشون أقصى درجات الفقر، إن الانتشار العمودي والأفقي للفقر والبطالة معا[1]، وتلاشي مظاهر التضامن في المجتمع، إضافة إلى عدم فعالية ما تبقى من شبكات الحماية الاجتماعية التي أصبحت مجالا يضم النخبة المثقفة والطبقة الوسطى، كل هذه الظروف قادت إلى بروز ظاهرة المقاطعة الجماعية وإذ تمكن الفقر من الطبقة الوسطى- التي تعد القاعدة الأساسية للنشاط السياسي الحزبي والنشاط الجمعوي- تحول الإطار، المعلم، والأستاذ إلى معاداة السياسة والسياسيين، وأضحى غير مبال بالقضايا المطروحة سياسيا، واقتصاديا مثل الفساد، وأضحى غير مبال بالقضايا المطروحة سياسيا، واقتصاديا مثل الفساد، بسبب انتشار حالة اليأس في صفوف هذه الطبقة، وهو ما سيدفع حتما إلى فسادها ماديا وأخلاقيا[2].

نتج عن سوء توزيع الثروة الوطنية بكيفية غير استحقاقية على أفراد المجتمع، انتشار ظاهرة الاغتراب في المجتمع؛ فقد أصبح المواطن يملك شعورا بعدم الرضا، وفقد الثقة في

[1]- ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 161.

[2]- نفس المرجع، 162.

القيادة السياسية، لأنه يعاني الإحباط، فلم يعد له اهتمام بالتوجهات الحكومية(المقاطعة الواسعة في الانتخابات مثلا)، واللجوء إلى العنف وأعمال الشغب وهو ما يعبر عن حالة عدم الثقة في الدولة، أو في مؤسساتها التمثيلية، لاقتناع الفرد الجزائري بان النخبة السياسية بشكل عام، لا تسعى إلا إلى خدمة مصالحها الخاصة[1].

وبالنسبة إلى عامل الثقافة السياسية، يبدو أنها ثقافة أفرزتها التجربة التاريخية والتجربة الاستعمارية. وفي أثناء الشروع في البناء الوطني، برز تأثير تلك الثقافة على الخيارات السياسية والاقتصادية، حيث أدت دورا بارزا في توجيهها وإعطائها صفة الثقافة المهيمنة. في ظل التعددية الحزبية، تأثرت الثقافة السياسية بالتجربة الأحادية، وازدادت تأثرا بفعل ظروف الأزمة. ثقافة النخبة أصبحت هشة وضعيفة، أما ثقافة الفئة السياسية، فقد ظلت متسمة بالإقصاء، فاكتسبت بذلك سمات الثقافة السياسية التي تعاني مظاهر الاغتراب والعزلة، حيث جرى توظيف الجهوية والعروشية في النشاط والخطاب السياسيين، فأضحت الطبقة السياسية تمتلك ثقافة ذات مضمون متصل بمبادئ متناقضة مع الديمقراطية، فسادت ليها علاقة الولاء، والتبعية، والسلطة والخضوع. وعلى مستوى القاعدة تغيب قيمة المواطنة، وتسود ثقافة التحايل على القانون، ومعاداة الدولة في التعامل السياسي[2].

تحتل قضية القيم موضعا بارزا في تحاليل وتعليقات الكتاب الذين حاولوا إيجاد تفسير لازمة الجزائرية. وما يجمع هؤلاء هو دور أزمة الدولة في تعميق الاختلالات القيمية والأخلاقية، وفساد القيم السياسية الوطنية، والقيم الاجتماعية ككل، وبل تشويه قيم الديمقراطية والمنافسة، والبعد عن القيم الجزائرية الأصلية. وهو ما تبرزه قيم النخبة الحاكمة التي وصفها محمد الميلي بأخلاق الحاشية: "الحاشية نجمت عن تزوير العمليات الانتخابية التي جرت في الجزائر، مما أدى إلى خلق وتكوين حواش مختلفة، كل حاشية

[1]– بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي، 97.

[2]– عبدو، اثر الفساد السياسي، 84.

تتبع كتلة من الكتل التي تشارك في وضع القرار، وبالتالي نجم عن ذلك أخلاق تتمثل في التملق والانتهازية".[1]

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

تتداخل مع العوامل الداخلية المذكورة سابقا عوامل أخرى خارجية ساهمت في انتشار ظاهرة الفساد داخل الدولة الجزائرية من بين هذه العوامل نذكر:

أولا: ترسبات المرحلة الاستعمارية

قام الاستعمار الفرنسي بالاستيلاء على الأملاك والثروات بعد نجاح الحملة الاستعمارية، والشروع في الاستيطان، لان الاقتصاد الاستعماري كان قائما على قاعدة الريع والسلب، والتعسف ضد الجزائريين بواسطة نظام عسكري مركزي شديد من اجل خدمة مصالح الفرنسيين والمستوطنين على حساب الجزائريين.

أقصى النظام الاستيطاني، الذي لم يكن يسير بطريقة ديمقراطية، السكان من تسير شؤون الجمهور، وعمل على رشو الصفوة الجزائرية، ومارس التزوير الانتخابي؛ وقد لجأ الجزائري، الذي كان يعاني القمع، إلى الوساطة والرشوة لشراء منصب للعمل أو قضاء مصالحه. مما رسخ تلك السلوكيات لدى النخب في ما بعد، لصعوبة إصلاح الأوضاع الفاسدة التي خلفها الاستعمار، في ظل صراع حاد على السلطة بعد الاستقلال، ما أدى إلى مضاعفة تلك التناقضات الموروثة عن العهد الاستعماري. وتوظيفها من طرف السلطة في بناء الحكم التسلطي، نمط الحكم الذي أهدر مشروع التحرر والاستقلال[2].

[1]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 168.

[2]– فافة، الفساد والحوكمة، 305.

ثانيا: المديونية الخارجية

يرجع تزايد حجم المديونية الخارجية إلى عدة أسباب منها: انطلاق مشاريع التنمية بعد الاستقلال، والتي تطلبت موارد مالية كبيرة، وتأثير سياسات الانفتاح الاقتصادي في الخارج، وتأثير تشجيع الاستهلاك في الإنفاق الحكومي.

في ظل احتكار الدولة لاقتصاد، شكلت المديونية احد مصادر الفساد، نتيجة غياب آليات الرقابة على الأموال المستدانة؛ فقد تم تحويل القروض الخارجية عن الأهداف التي كانت موجهة لخدمة مشاريع التنمية. وجرى تهريب الأموال إلى حسابات بنكية خاصة في الخارج، وهو ما يؤكده الوزير الأسبق مراد بن آشنهو؛ إذ ارتفع حجم الأموال المهربة بطريقة غير شرعية منذ الثمانينات وإلى غاية التسعينات، ليصل إلى ما قيمته 16.3 مليار دولار. ويؤكد بوضرسة من جهته أن تهريب الأموال كان يتم عبر قناة المديونية الخارجية؛ فخلال عام 1992، بلغ حجم الأموال المنهوبة من الخزينة العمومية 16.77 مليار دولار، أي ما يعادل 74.11 % من حجم المديونية الخارجية، وهذا يعني انه كلما ارتفع حجم الاستدانة، و ازدادت احتياطات الصرف، زاد تهريب الأموال العمومية إلى الخارج[1].

ويرى البعض أن الفساد ارتبط دوما بمسألة إعادة جدولة الديون الخارجية في التسعينات؛ إذ لاحظ غازي حيدوسي أن الحكومة دخلت، عند إقدامها على جدولة ديونها، في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية، واكتشف أن الرشوة دفعت خلال تلك المفاوضات، مثلما كان عليه الشأن في المبادلات التجارية الخارجية. وعليه، ثمة اتجاهات تحليلية تؤكد أن سياسة إعادة الجدولة سمحت للجزائر بالحصول على موارد مالية معتبرة (قدرت ب 20 مليار دولار)[2]، استغلها أصحاب النفوذ لبناء مشاريع خاصة،

[1]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 172.

[2]– نفس المرجع، 174.

وبسرعة برزت فئة من رجال المال والأعمال، واستخدمت شتى الطرق للظفر بجزء من تلك القروض.

إن التوجه الحكومي نحو تخفيض حجم المديونية الخارجية، أدى إلى تقليص نسبة خدمة الديون، حيث تراجعت من 40 مليار دولار عام 1998 إلى 19 مليار دولار في عام 2005. وتشير بعض الإحصاءات إلى انخفاض حجم المديونية الخارجية 2.7 مليار دولار، وانتقال نسبة خدمة الدين من 50 % في التسعينات إلى 1.6 % من الناتج الوطني عام 2009 لقد تحقق هذا الانخفاض الكبير بفضل ارتفاع العوائد النفطية، إذ بلغت في عام 2002، مثلا، 1247 مليون دولار، لتقفز إلى 27757 مليون دولار في عام 2007[1].

وما يطرح من أسئلة حول طريقة التصرف في الموراد المالية الكبيرة، وإيداعها في البنوك الأجنبية، حيث بلغ حجم الاحتياطات المالية المودعة في الخزائن الأمريكية في نهاية 2008، أكثر 147 مليار دولار. وهكذا، فرغم الفوائد التي يمكن الحصول عليها من جراء التخلص من المديونية الخارجية، فان انعدام الشفافية في التعامل مع المؤسسات المالية والبنوك الأجنبية، لا يسمح بتوظيف الموارد المالية المتوافرة في خدمة التنمية الاقتصادية، بل يساعد على تهريبها، أو إيداعها في البنوك الأجنبية، بما يبقى على طرق التعامل السابقة، وخاصة الرشوة[2].

في الأخير إن تداخل العوامل السياسية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية المذكورة سابقا وتفاعلها فيما بينها، كان وراء تهيئة بيئة خصبة لنمو ممارسات الفساد السياسي في الجزائر، التي أكسبت البلاد ترتيبا متقدما في سلم الفساد العالمي، وهو ما خلف آثار سلبية على جل المجالات والقطاعات.

[1]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 174.

[2]– نفس المرجع.

المبحث الثاني: آثار الفساد السياسي على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر

تجاوزت ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الحدود، وبلغت مستوى كبيرا من التعقيد مفرزة العديد من الآثار السلبية التي تهدد التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، إذ يعتبر الفساد السياسي عنصرا مهما في ضعف الدولة الجزائرية وتدهور اقتصادها وانحطاط الأوضاع الاجتماعية لسكانها، وفي هذا المبحث سيتم التعرض على أهم الآثار السلبية للفساد السياسي على جوانب التنمية المستدامة.

المطلب الأول: آثار الفساد السياسي على البعدين السياسي والإداري للتنمية المستدامة في الجزائر

يشكل الفساد السياسي عائقا كبيرا أمام تحقيق التنمية السياسية والإدارية في الجزائر وهذا بالنظر لآثاره المباشرة عليهما، ومن أهم هذه الآثار:

أولا: إضعاف الدولة وتدهور شرعية النظام السياسي

من الآثار الوخيمة الناتجة عن الفساد السياسي، تقليص فعالية ما يصطلح عليه "الدولة الرخوة"، وهي المقاربة التي تهتم بدراسة البلدان التي فيها حالة الفساد النسقي، وتصبح قاعدة الفساد في تواز مع شكل السلطة السياسية، وسيطرة الأفراد والجماعات الفاسدة على جل المؤسسات ومختلف الأنشطة داخل الدولة[1]. تكون في شكلها مؤسسات وهياكل تمثل الدولة الحديثة، وتعمل لمصالح المواطنين، لكنها عكس ذلك واقعيا فهي تمثل قنوات تستغلها العصابات الحاكمة، لخدمة مصالحها الشخصية، وتعجز عن تسيير الشؤون العامة، حيث يرجع مصدر ضعف الدولة إلى إشكالية الشرعية التي يتخبط فيها نظام

[1]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 221–222.

الحكم في الجزائر، وتعكسه أزمة الاندماج الوطني التي ازدادت تعقيدا مع تلاشي هذه الشرعية. وفي المقابل شجعت الزبونية والجهوية ولاء المواطنين لعصبهم على حساب الولاء الوطني، وصار على اثر هذا النظام السياسي ذا طبيعة عشائرية، يعرف سيطرة المصالح الفئوية، ومن ثمة تغييب ثقافة المواطنة في الدولة والمجتمع[1].

إن المنطق الجهوي الذي تتعامل به الطبقة السياسية لا يسمح إلا بتشتتها وضياع فرص التغيير منها، لأنها بهذا المنطق تحقق هدف السلطة، المتمثل في إعاقة وجود معارضة وطنية موحدة، من شأنها إزاحة نظام الحكم التسلطي، وعليه فان غياب المعارضة الفعلية جعلت الفساد يكون من أهم أسباب تعميق أزمة الشرعية والمشروعية في الجزائر.

ولقد شكل الفساد أهم العوامل التي قادت إلى تآكل شرعية النظام السياسي وفقدان ثقة الجماهير في مشروعه السياسي بعد الاستقلال. فالانفجار الشعبي الذي وقع سنة 1988 مرده إلى عدة أسباب، من بينها هشاشة الدولة التي أضحت عاجزة عن تسيير وإدارة الشؤون العامة، وساهم الفساد في تآكل شرعية ومشروعية النظام الحاكم والتي كانت في الأصل أزمة حقيقية، وهذا بفعل تدخل الجيش سنة 1992 حيث أستبدل المؤسسات المنتخبة بمؤسسات غير دستورية[2]. وعلى الرغم من كسب النظام السياسي الشرعية الظاهرة منذ انتخابات 1995 وما تلاها من عمليات انتخابية أخرى، إلا أن مشروعيته ظلت محل شك وريبة، بفعل تفشي الفساد في كل من الحزب والإدارة، وتزايد النهب الذي يغذي أزمة الشرعية المزمنة، التي أدت إلى انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم، وأبقت النظام في قطيعة مع المجتمع[3].

---

[1]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 222.

[2]– عكاشة نوال، "أثر الفساد على التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة بلدية عين بويحي (2015 –2012)"(مذكرة ماستر، جامعة خميس مليانة، 2015)، 84.

[3]– بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي، 148.

كما أن تأزم علاقة الدولة بالمجتمع بسبب غياب الثقافة السياسة العصرية، وسيطرة النزعة الأبوية في المجتمع الجزائري وعلاقات القرابة والدم والجهوية والمحسوبية، كلها أدت إلى هشاشة النخب السياسية وغياب المعايير الأساسية التي تقوم عليها بسبب نزوات المصالح الشخصية والفئوية الضيقة، وبالتالي فشل المشروع الحداثي والانتقال الديمقراطي[1].

وبالتالي فظهور الدولة الرخوة من خلال جهاز قضائي غير مستقل، وغير قادر على إدارة العدالة، لأن الفساد الذي ينخر الهيئات القضائية أبطل مبدأ نزاهة واستقلالية القضاء حيث يكشف كثير من الوقائع، لاسيما المحاكمات في فضائح الفساد، ومدى عجز السلطة القضائية عن متابعة إصدار الأحكام النهائية، وفي أغلب الأحيان فإصدار القرارات كان يلفها الغموض في معظمها.

كل هذا يفضي إلى القول بان الحكم السيئ هو سمة الدولة التي يستشري فيها الفساد، خلافا للحكم الجيد، ويعتبر الفساد السياسي من أعراض الحكم السيئ وعدم الالتزام بالعدالة والمحاسبة، حيث يسود منطق الإقصاء والتمييز في معاملات الحكومة مع مواطنيها، على الرغم من إقرار دستور البلاد مبدأ المساواة بين الجميع، كما أن آليات المساءلة بشقيها الداخلي أو الحكومي، مثل أجهزة الرقابة، أو الخارجي أو الشعبي، مثل الهيئات المنتخبة، فهي عديمة الفعالية ومعطلة إن وجدت، ناهيك عن فقدان آلية الشفافية في إدارة الحكم، ويعد الفساد السياسي مؤشرا على غياب الشفافية والنزاهة والعدالة، وهو سبب ضعف الدولة الجزائرية، ومصدر الأزمات المختلفة التي تتخبط فيها[2].

[1]– فافة، الفساد والحوكمة، 310.

[2]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 223– 224.

ثانيا: تهديد الاستقرار السياسي وشيوع الفوضى والاضطرابات

يعتبر الاستقرار السياسي من متطلبات الحكم الراشد، وتعاني الجزائر من غياب الاستقرار السياسي نتيجة اضطراب العلاقة بين الشعب والحكومة، حيث يطمح هذا الشعب لدور أكبر في المشاركة السياسية، وفي ممارسة حقوقه الديمقراطية وحرياته إلا أن النظام الحاكم يتجه إلى عدم الاعتراف لمواطني الدولة بهذه الحقوق والحريات خوفا على وجوده من جهة، وفرض سيطرته وسياسته ومذهبه على عامة الشعب من جهة أخرى دون معارض وهذا ما نطلق عليه بالفساد السياسي الذي يعد سدا منيعا بين الأفراد وبين ممارسة حقوقهم الديمقراطية وحرياتهم[1].

وبفعل تنامي الفساد السياسي في الجزائر، واضطراب العلاقة بين الشعب والحكومة، تندلع الاحتجاجات الشعبية مثل احتجاجات جانفي 2011 (أزمة الزيت والسكر) التي عبرت عن الوضع الذي يعانيه الشعب جراء السياسات الفاسدة من قبل السلطة[2]. وغيرها من مظاهر عدم الاستقرار والاحتجاجات التي لا تزال الجزائر تشهدها إلى هذا اليوم التي تنادي بوقف الحقرة والفساد اللذين يعششان داخل أجهزة الدولة ومختلف قطاعاتها كقطاع التربية والتعليم، الصحة وغيرها.

ساهم الفساد في تغذية أزمتي الاستقرار والعنف في الجزائر، إذ تكاثرت في أثنائه أعمال القمع والاغتيالات السياسية (اغتيال رئيس الحكومة الأسبق قاصدي مرباح 1993. والرئيس الأسبق محمد بوضياف 29 جوان 1992 بعد ستة أشهر من توليه الحكم).

كذلك أسهم وجود الفساد في الجزائر إلى ضعف الثقة في القضاء وولد شعورا بعدم جدوى اللجوء للقضاء وعرض سيادة القانون للخطر مما شجع على عدم الالتزام بأحكام القوانين

[1]– بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي، 149.

[2]– فافة، الفساد والحوكمة، 311.

واللوائح وتصبح لغة القوة وفرض الأمر الواقع وسيلة عملية لانتزاع الحقوق السياسية وتصبح لغة العنف هي المعترف بها والحاسمة في المنازعات السياسية[1].

يعد ملف الفساد احد عوامل عدم الاستقرار على مستوى النخبة الحاكمة وتشمل التغيرات السريعة التي تشهدها النخبة الحاكمة وسرعة التغير والتبدل في شاغلي المناصب والأدوار السياسية، فالجزائر عرفت مجيء أربعة رؤساء منذ سنة 1992 أما الوزراء فحدث ولا حرج الأمر الذي يعكس كثرة الصراعات والخلافات نتيجة تضارب المصالح الخاصة والتي تعكس تأثيرات الفساد على الوضع السياسي[2]. عرفت منذ 1999 تنصيب عشرين حكومة (20 حكومة) بما يمثل معدل حكومة واحدة لكل تسعة أشهر أو أقل، مما يؤثر سلبا على صنع القرار وإدارة شؤون البلاد.

يرتبط عدم الاستقرار المؤسسي والتغيير السريع في تنظيم المؤسسات السياسية أو في السياسات التي تأخذ بها، بعدم الاستقرار على مستوى النخبة إذ تتجه النخب الجديدة أو العناصر الجديدة في تلك النخب إلى إحداث تغيرات في المؤسسات القائمة وسياساتها، ويعود عدم استقرار السلوك السياسي في الجزائر، بتزايد اللجوء إلى العنف سواء من قبل النخبة الحاكمة أو الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية وعدم احترام القواعد الدستورية[3].

ثالثا: غياب المشاركة السياسية، وتكريس تبعية المجتمع المدني

تثبت التجارب الانتخابية في الجزائر مدى تأثير فساد العملية السياسية، ومعها الفساد الحزبي، في المشاركة السياسية؛ فيعود ارتفاع نسبة المقاطعة إلى عدم مبالاة المواطن بالانتخابات، التي أصبحت، حسب نظره، عديمة الجدوى، ولا يمكن أن تشكل قناة

[1]– بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي، 150.

[2]– فتيحة حيمر،" ظاهرة الفساد في الجزائر(1989–2013) دراسة وصفية تحليلية"(أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013)، 133.

[3]– فافة، الفساد والحوكمة، 311.

لمساءلة الحكومة، وإحداث التغيير، وإصلاح الأوضاع القائمة. يؤكد هذا شكلية الانتخابات في الأنظمة التسلطية التي تحاول السلطة من خلالها إضفاء الشرعية التي يفتقدها نظام الحكم[1].

يرجع عزوف الشعب عن المشاركة السياسية بما فيها مقاطعة الانتخابات، إلى عدم الرضا عن النخب الحاكمة، وشكلية الانتخابات والتجاوزات المسجلة فيها من تزوير وتلاعب بنتائجها واستخدامها لتحقيق المصلحة الشخصية، والصورة السلبية التي يملكها المواطن عن الأحزاب السياسية ومختلف تنظيمات المجتمع المدني، والنقابات المهنية، والجمعيات التي يستشري فيها الفساد، ومختلف التنظيمات العديمة الأثر، والتي لا تبقى سوى أدوات تجميل، تدين بولائها الظاهر للسلطة، إضافة إلى منطق القبلية والعروشية في الممارسة السياسية[2].

رابعا: تراجع الأداء الإداري

يولد الفساد السياسي أجهزة بيروقراطية هجينة، ويعد المصدر الأول لضعفها، كما يتسبب انتشاره في خلق جهاز بيروقراطي هجين ومغلق، يتصف بالانكماش على نفسه والمحيط المتكون من بقية المنظمات، والجماعات، والأفراد. ويعد هذا من مظاهر التخلف الذي تعاني منه الإدارة، ويظهر أيضا في تكريس النزعة التسلطية والتمسك بالجوانب التحكيمية الموجودة في النمط الفيبري للتنظيم والإدارة من خلال الأوضاع الإدارية غير الرشيدة، وغير المنتجة، بصورة مقصودة، قصد السماح بإحكام القبضة الرئاسية على الإدارة[3].

[1]– بوسعيود، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي، 70.

[2]– الوزاني، اثر الفساد الإداري، 79.

[3]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 222.

إن انتشار السلوكيات الفاسدة يؤدي إلى تراجع الأداء الإداري، فإذا كانت الرشوة مصدرا رزق الموظف، فإنها تكلفه فقدان قيمة العمل، والإهمال وعدم المبالاة، وهو ما يرجع سلبا على الإدارة الحكومية، كما يبقى الفساد عائقا أمام مجهودات الإصلاح الإداري، ومختلف المشاريع والعمليات التي حاولت الحكومات الجزائرية المتعاقبة تنفيذها منذ 1990[1]، حيث بقيت حبرا على ورق، واقتصرت على إصلاح الهياكل دون الوظيفة العامة، والرقابة الإدارية، ومختلف الجوانب في تحديث أداء وعمل الإدارة العامة، وعليه يشكل الفساد مصدر ضعف الإدارة وتراجع مردوديتها بفعل غلبة التوظيف على أساس المعايير الشخصية وتهميش ذوي الكفاءات والمستويات العلمية، كما انه يزيد من شللها بسبب البيروقراطية والتماطل في تقديم الخدمة العامة، وبهذا يصبح الفساد محركا للتصادم بين الإدارة والمواطن، ولعل موجة أعمال الشغب التي ثارت في الكثير من مناطق الوطن ضد الإدارات المحلية، تعكس مدى التذمر من أجهزة الدولة[2].

المطلب الثاني: آثار الفساد السياسي على البعدين الاقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة في الجزائر

أولا: آثار الفساد السياسي على البعد الاقتصادي

يعتبر الفساد السياسي عنصرا مهما في الخلل الموجود في الاقتصاد الجزائري، لان تكاليفه تضر بنية الاقتصاد وحركته، وتعرقل عملية التمنية والنمو الاقتصادي، وفيما يلي أهم الآثار السلبية للفساد السياسي على التنمية الاقتصادية في الجزائر:

[1]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 223.

[2]– فافة، الفساد والحوكمة، 312.

1- تشجيع الاقتصاد الريعي والموازي:

ترجع عوامل فشل السياسات الاقتصادية الجزائرية المنتهجة، إلى الاعتماد على مداخيل المحروقات حيث جعلت منه اقتصاد يتسم بطابع الريع، يرتبط بما تحمله الظروف والعوامل الدولية، فهو معرض في أي وقت للاهتزاز والهبوط، وفي ظل الاقتصاد الموجه تنامت مختلف أشكال النهب والبحث عن الريع، حيث أن النخبة الحاكمة التي قادت برامج التنمية، انحرفت بفعل فسادها، وراحت تبحث عن ثرائها على حساب المصلحة الوطنية، وهو ما نجم عنه إخفاق المشاريع التنموية[1].

عرفت السوق الموازية ازدهارا كبيرا في الثمانينيات، بفعل انكماش الاقتصاد الرسمي وفي الأعوام الأخيرة، صار "اقتصاد الظل" المشكل الحقيقي للاقتصاد الوطني، إذ تجاوز نسبة 30 % من اقتصاد البلد، حيث تسود فيه الممارسات غير النظامية، من قبيل عدم الالتزام بقانون العمل، والتهرب من دفع الضريبة[2].

2- تشجيع التهرب الضريبي:

من بين ابرز النتائج الناجمة عن الفساد التهرب الضريبي، الذي بلغ مستويات قياسية إذ تقدر بما يزيد عن 100 مليار دينار جزائري سنويا، هذه الأموال هي نسبة الضرائب المستحقة على ممارسي النشاط الاقتصادي من مؤسسات ومقاولات، وحقوق الجمارك غير المدفوعة، وغيرها. وقد اشتدت حدة التهرب من دفع الضرائب بسبب الفساد البيروقراطي وانعدام الشفافية، وتغطية الدوائر العليا في المؤسسات المالية والاقتصادية مثل الجمارك، والبنوك، وإدارة الضرائب... لشبكات التهريب، وصمتها عن المتهربين،

[1]- عبدو، تأثير الفساد السياسي، 33.

[2]- ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 229.

وأصبح التهرب وضعية شائعة قد تتوافق وحجم الفساد المنتشر، مما يعود سلبا على الموازنة العامة للدولة، وعدم تطبيق العدالة الضريبية بين مختلف فئات المجتمع[1].

3- تسهيل تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج:

في ظل غياب الرقابة والمتابعة الفعالة في الجزائر وتفشي الفساد يستغل الكثير من الفاسدين الوضع لتنفيذ أعمالهم الإجرامية، خاصة في ظل غياب الرقابة والمتابعة ومن هذه الأعمال تبرز ظاهرة تهريب رؤوس الأموال للخارج، والذي يرجع انتشارها إلى سيطرة النخب السياسية في تطبيق أوامرها على مدراء البنوك، والتي تحولت بدورها من قنوات لتمويل المشاريع التنموية إلى قنوات تدر وبدون توقف القروض الوهمية والاختلاسات والمشاريع الوهمية التي لا تعرف حدودا[2].

تقدر الأموال المهربة سنويا باتجاه البنوك الأجنبية، بأكثر من 4 مليارات دولار، وتذكر بعض التقارير إن حجم الأموال المودعة في البنوك الأجنبية من طرف عسكريين جزائريين ذوي رتب عليا عام 1999 يقارب 40 مليار دولار. أما الخبير السويسري جان زيغلر j.ziegler فيقدر ودائع الجزائريين في الخارج ب 17 مليار دولار. وعليه، يظل جزء كبير من الموارد المالية خارج إطار الجباية، وغير موظف في الاستثمار المنتج. واكتشف الرأي العام في أثناء محاكمة الخليفة، والبنك التجاري والصناعي الجزائري، وغيرها من القضايا التي يجري التحقيق فيها، أن عصابات النهب تمكنت من إلحاق أضرار فادحة بالخزينة العمومية، نتيجة تهريب رؤوس الأموال إلى خارج البلد، وهو ما يجعل الجزائر في مقدمة البلدان التي تعاني هذه الظاهرة الخطرة[3].

---

[1]- عبدو، تأثير الفساد السياسي، 33.

[2]- عكاشة، اثر الفساد على التنمية المحلية، 86-87.

[3]- ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 229-230.

4- تعطيل الاستثمار الأجنبي والوطني:

إن عزوف رأس المال الأجنبي عن الاستثمار في الجزائر يعتبر من أهم النتائج الاقتصادية للفساد السياسي، ويرجع للتعقيدات البيروقراطية الممارسة اتجاه المستثمرين والشروط المفروضة عليهم وعدم كفاءة القوانين الخاصة بالاستثمارات، فضلا عن غياب الشفافية في المناقصات، وتوجيهها إلى القطاعات الفاسدة[1]. إن بسط النخب السياسية لنفوذها، والبيروقراطية الكابحة التي تتمتع بها الإدارة الجزائرية، قد جعلت من عملية الانفتاح الاقتصادي تراوح مكانها، حيث تظل الجزائر في ذيل الترتيب العالمي باحتلالها المرتبة 120 عالميا سنة 2005.

ويضل الاستثمار الأجنبي في الجزائر رهين هذه الجهات التي تضع العديد من الحواجز والعقبات، والتي تعزز مكانتها لخدمة بارونات الاستيراد والتصدير، والابتعاد عن الاستثمار المنتج. لذلك يظل الفساد السياسي أحد العوامل الرئيسية وراء بقاء الجزائر في مؤخرة الدول القادرة على جلب الاستثمار الخارجي المباشر[2].

[1]- فافة، الفساد والحوكمة، 313.

[2]- عبدو، تأثير الفساد السياسي، 39.

جدول رقم 2: ترتيب الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية:

السنة	الدرجة	الترتيب عالميا
2006	10/3.1	163/84
2007	10/3.1	180/99
2008	10/3.2	180/92
2009	10/2.8	180/111
2010	10/2.9	179/105
2011	10/2.9	183/112
2012	100/34	176/105
2013	100/36	177/94
2014	100/36	175/100
2015	100/36	168/88
2016	100/34	176/108

تعقيب:

ويمثل هذا الجدول المراتب المتدنية التي تحتلها الجزائر فيما يتعلق بالنزاهة والشفافية في الحكم وارتفاع مستويات الرشوة، وذلك من خلال التقارير التي تعدها منظمة الشفافية الدولية، وما تعطيه هذه التقارير من إرشادات للمستثمرين حول المناطق الأكثر استقطابا للاستثمار، والتي تعطي القدر الأكبر من الفرص من حيث المرونة في التسيير وقلة الرشاوي.

المصدر: رفافة فافة، الفساد والحوكمة دراسة مسحية للتقارير الدولية دراسة حالة الجزائر(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015)،354. بتعديل من طرف الباحث.

ساهم الفساد في خلق بيئة لا تشجع على تحقيق الاستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر، رغم إطلاق الدولة برنامجا ضخما لإنعاش الاقتصاد الوطني في مطلع الألفية، حيث بلغ إجمالي الاستثمار في الأعوام الأخيرة تزيد على 45 % من الناتج المحلي (47.7 % عام 2008 و 49 % عام 2009). وبالرغم من التسهيلات التي تم إقرارها لفائدة الاستثمار، إلا أن ذلك لم يحقق الأهداف المرجوة منها، بل شجعت المضاربين، وفتحت مجالات إضافية للريع، في غياب رقابة إدارية سيدة وصارمة. وقد وصل حجم الاستثمارات في الفترة 2004-2007 إلى 123 مليار دولار، 41 مليار دولار منها عادت إلى فاعلين اقتصاديين،

وبلغت حصة القطاع الخاص الوطني منها 18 مليار دولار. وبقيت الاستثمارات الأجنبية متدنية، إذ بلغت، مع مختلف مشاريع الشراكة، ألف مشروع في الفترة 1993-2000، بقيمة 42 مليار دولار. وفي عام 2007، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر 1.6 % من الناتج المحلي الإجمالي. ولوحظ أن من مجموع التزامات المستثمرين، لم يتحقق سوى 5 % من المشاريع، أي ما يعادل 500 مليون دولار. وظلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع النفط تحت المستوى المطلوب، فقد انتقلت من 900 مليون دولار في عام 2002 إلى 2.32 مليار دولار في عام 2009، وكان مردها إلى إقدام المؤسسات المصرفية الأجنبية على جلب رؤوس الأموال لرفع أرصدتها المالية[1].

5- عرقلة التنمية الاقتصادية:

رغم الوفرة والفائض المالي الذي عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة من ارتفاع في المداخيل واحتياطي الصرف الذي قدر ب 173.91 مليار دولار أمريكي في سنة 2011، إلا أن التناقض المثير للانتباه هو نوعية الموارد التي تخصصها الدولة، والتي تمتاز بنوع من الضخامة، من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 1999-2004 الذي خصص له مبلغ 156.9 مليار دولار، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2004-2009 والذي صاحبته برامج خاصة لولايات الجنوب والهضاب العليا، والذي تجاوز الغلاف المالي المخصص له 207 مليار دولار، والمخطط الخماسي والذي خصص له 286 مليار دولار، وفي المقابل وجود نتائج جد هزيلة في السنوات الأخيرة استدعت إلى التقشف وهو ما اثر سلبا على مستوى التنمية المستدامة[2].

[1]- ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 230.

[2]- بوسعيود، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي، 2011.

ومنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة في ظل التأثير السلبي للفساد على النشاط الاقتصادي، ما يعيق خلق قطاعات اقتصادية منتجة، وتجاوز الاقتصاد الريعي التوزيعي. وظلت الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذها، شكلية، تقتصر على دعم الاقتصاد البترولي، وتعويض احتكار الدولة للمبادلات التجارية بجماعات المصالح. وفي الواقع ما تزال القيادة السياسية تفتقد إستراتيجية الإصلاح الحقيقة، أمام ضغط المافيا– السياسية المالية، ولا تملك حتى السبل الملائمة للتعامل مع الإفرازات الناجمة عن العولمة الاقتصادية[1].

وعليه لقد ساهمت تلك الآثار السلبية في عرقلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، فهي تعتبر حاجزا أمام تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة ومتوازنة، وخطرا على أي برنامج للإنعاش الاقتصادي باعتبار أن الفساد أصبح يرهن الموارد البشرية والمادية معا، وهذا يحكم سوء التسيير، وتشجيع ظاهرة النهب، إذ أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة أمام الدور الذي تلعبه شبكات الفساد والمتمثلة في جماعات المصالح وأصحاب النفوذ في عرقلة أي مشروع للإصلاح الاقتصادي، لكونه يشكل تهديدا مباشرا لمصالحها[2].

6- تأثير الفساد السياسي على الإنفاق العام:

يعود التأثير السلبي للفساد على الإنفاق العام من خلال تغيير وجهته الأساسية فالحكومات الفاسدة، فمثلا أربك قطاع الإنفاق العسكري اقتصاد الجزائر بشكل ملحوظ إذ زاد هذا الإنفاق سنة 1994 بنسبة 45 % و144 %سنة 1995 و100 %عام 1998. وهذا ما يعني أن أكثر من عشرة مليارات من الدولارات من حجم الإنعاش الاقتصادي قد أنفقت

[1]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 231.

[2]– بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي، 154.

على التسلح[1]، كذلك إنفاق الدولة على الأجهزة المكلفة بالمراقبة والمتابعة والتفتيش داخل التنظيمات وكذا على أجهزة الضبط والعدالة والمنوط بها متابعة وضبط قضايا الفساد ومحاكمة مرتكبيها، وبرامج الإصلاح التي يتم اقتطاع نفقاتها من ميزانية الدولة.

ثانيا: آثار الفساد السياسي على الجانب البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر

تخلف مظاهر العشوائية والنهب والتبذير وغيرها من أهم أشكال الفساد في تسير الموارد الطبيعية في الجزائر، العديد من الآثار الوخيمة على البيئة الطبيعية للبلاد، وكذا مصالح الأجيال المستقبلية وحقهم في الانتفاع بالثروات.

1- ازدياد الضغط العمراني وفوضى البناء:

تعرف الجزائر تفاقما كثيرا لما يعرف بالضغط العمراني وما ينتج عنه من ضجيج وتلوث، والانتشار الواسع والفوضوي للبيوت القصديرية، التي أصبحت تشوه صورة مختلف المدن الجزائرية، إذ تم إحصاء حوالي 140 ألف ساكن بالبيوت القصديرية في الجزائر العاصمة لوحدها سنة 2007.

ويرجع الانتشار الطفيلي للقرى، والمناطق الغير حضرية المجاورة للمدن، إلى تضاعف التوسع العمراني، دون المطابقة لمعايير العمران، وذلك في ظل غياب الرقابة من طرف السلطات المحلية[2].

وارتفع نشاط مافيا العقارات الغير قانوني، الذي أتى على مساحات كبرى اثر تحويل العقار الفلاحي المخصص للنشاط الزراعي إلى مساحات للبناء، إذ تقدر الإحصائيات فقدان ما يزيد عن 250 ألف هكتار استنزفت من النشاط الفلاحي لتتحول إلى مساحات

[1]- الحضرمي، ظاهرة الفساد، 119.

[2]- عبدو، تأثير الفساد السياسي، 27.

للاسمنت المسلح، وهذا ما أدى إلى التقلص الرهيب للمساحات الخضراء، إذ أن معدل نصيب المواطن في الجزائر من المساحات الخضراء لا يتعدى 1,5 م2 لكل مواطن، فيما توصي المعايير الدولية بتوفير 20 م2 لكل مواطن[1].

2- نهب واستنزاف الموارد الطبيعية:

كان من نتائج إهمال المسؤولين وغياب الدولة وعدم أدائها للدور المنوط بها، بروز مافيا العقار الفلاحي التي أدت إلى تراجع المحيط الغابي والفلاحي، خاصة ما تعلق منها بالمساحات والمحميات الطبيعية، تم استنزاف العديد من المساحات من طرف الجماعات التي تنشط بطرق غير قانونية. وكمثال على ذلك ما تعرفه غابات الفلين من تراجع نتيجة الجني الفوضوي وغياب الرقابة. فبعد أن كانت غابات الفلين تغطي 450 ألف هكتار، تقلصت إلى 250 ألف هكتار بسبب الاستغلال الغير شرعي لها[2].

وينطبق هذا على مختلف الثروات الطبيعية المعدنية والحيوانية التي تعرف تراجعا كبيرا بسبب النشاط المكثف لجماعات التهريب التي لا تتوانى في تقديم الرشاوي لموظفي الجمارك مقابل تمرير كميات هائلة من الثروات عبر الحدود وعلى رأسها تهريب الماشية، والوقود، والمرجان...، وتتعدى الممارسات المختلفة للفساد إلى حد ارتكاب جرائم في حق الطبيعة مثلما يحصل في المدن الساحلية من استنزاف للرمال وتعرية الشواطئ من كسائها الطبيعي[3]، والأمثلة عديدة، حيث يكفي الوقوف على ما تفعله مافيا الرمال من واد(سيباو) المتواجد بين ولايتي بومرداس وتيزي وزو والذي فقد أكثر من 20 متر من علوه نتيجة النهب الممارس عليه، أصبح يعاني من الجفاف المبكر، وتتراوح مداخيل مافيا الرمال من

[1]- عبدو، تأثير الفساد السياسي، 28.

[2]- نفس المرجع، 29-30.

[3]- فافة، الفساد والحوكمة، 320.

60 إلى 100 مليون سنتيم في الليلة الواحدة دون أن تستفيد منها الخزينة العمومية[1]، هذا ولا ننسى أن الجزائر تواجه مشكلة بيئية كبيرة يمكنها أن تؤدي إلى تلويث المجال المائي نتيجة الضغوطات التي تتعرض إليها من طرف رجال الأعمال والشركات الأجنبية من اجل استخراج الغاز الصخري.

3- تفاقم مشكلة النفايات:

تعرف الجزائر ارتفاعا كبيرا لتفاقم النفايات بمختلف أنواعها الصناعية والصحية والمنزلية، وهذا ما شكل خطرا على الجانب الايكولوجي خصوصا في ظل انعدام خطط إستراتيجية لتسيير هذه النفايات التي تعريف زيادة كبيرة، لتتجاوز 10 مليون طن سنويا، والتي أصبحت بمثابة قنابل بيئية تهدد الصحة لعدم مراعاة أماكن رميها والتخلص منها، حيث تتواجد أكثر من 3500 مفرغة للقمامة على المستوى الوطني غير خاضعة للمراقبة، وسمح هذا الوضع بعودة العديد من الأمراض والأوبئة[2].

ويزيد الانتشار الفوضوي للوحدات الصناعية التي عادة ما تكون قريبة من المحيط العمراني من المخاطر التي يخلفها هذا التمركز في المدن كالحرائق والانفجارات، التي تؤدي في الغالب إلى خسائر مادية وبشرية معتبرة، ويجدر الإشارة إلى أن هناك ما يزيد عن 4000 وحدة صناعية منتشرة على المدن الساحلية، كما أن هناك 18 وحدة لإنتاج الكهرباء من بين 60 وحدة إنتاجية قريبة من التجمعات السكانية، مما يشكل خطرا بليغا على ساكني هذه المنطقة[3].

---

[1]- بوسعيود، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي، 214.

[2]- نفس المرجع.

[3]- عبدو، تأثير الفساد السياسي، 28.

كذلك تعتبر الأنشطة الصناعية الملوثة خاصة المصانع، كمصانع الاسمنت القريبة من المدن، والتي تفرز غبار الاميونت، الذي يزيد من انتشار السرطان الرئوي، الذي يحصد الكثير من الأرواح خاصة في أوساط العمال. إذ يوجد أكثر من 20000 مصابا بالسرطان يموتون سنويا نتيجة هذه الأنشطة الصناعية الملوثة[1].

المطلب الثالث: آثار الفساد السياسي على البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة في الجزائر

على الرغم من الوفرة المالية التي تتمتع بها الجزائر، إلى أن ذلك لم يعود بنتائج ايجابية على مسار التنمية الاجتماعية والثقافية في الجزائر، ويرجع ذلك إلى انتشار وتفشي الفساد الذي ساهم في تدهور الأوضاع الاجتماعية والثقافية في المجتمع الجزائري، وفيما يلي نوضح أثار الفساد السياسي على البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة في الجزائر:

أولا: تخلف التنمية البشرية

تتمحور التنمية حول تحقيق الرفاه البشري، والنمو الاقتصادي ما هو إلا أداة للوصول إلى التنمية البشرية المستدامة، وعليه فإن مسؤولية نظام الحكم الصالح هي تأمين سبل الوصول إلى تنمية بشرية تتعدى رفع دخول الأفراد؛ ولذلك يتطلب تحقيق التنمية في جميع المجالات، وجود حكم صالح يستطيع تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة، بدون تفويت أدنى فرصة، أو إساءة توظيف ذلك النمو. وتبقى التنمية البشرية أهم التحديات التي تواجه الجزائر. ويظهر دور الفساد السياسي في تخلف التنمية البشرية، وزيادة التفاوت الاجتماعي، ثم خلق ثقافة فساد لا تسمح بتوطيد دعائم الحكم الصالح[2].

[1]– عبدو، تأثير الفساد السياسي، 29.

[2]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 232.

في الجزائر، تبدو الهوة شاسعة بين النمو الاقتصادي وتحقق التنمية البشرية، حيث تظهر تقارير التنمية الإنسانية، التي يعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تواضع ترتيبها بين بلدان العالم في دليل التنمية البشرية؛ إذ يقع بين الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، علما بأن الدليل يصنف الدول على أساس مفهوم التنمية البشرية المستدامة، التي من مؤشراتها توقع الحياة عند الولادة، ومتوسط دخل الفرد الحقيقي، ومستوى الخدمات الصحية، والتحصيل العلمي[1]. وطوال الأعوام الأخيرة، لم يطرأ على ترتيب الجزائر تحسن، وجاء ترتيبها حسب دليل التنمية البشرية لعام 2012 في المركز ال 93 بين 187 بلدا عالميا[2].

تعكس اتجاهات دليل التنمية البشرية الخاصة بالجزائر مدى النقص الحاصل في الاهتمام بالجانب الإنساني، رغم الإمكانيات المادية والمالية التي كانت البلاد تتمتع بها مؤخرا، ودفعت الحكومة إلى رفع سقف الإنفاق لتنفيذ استثمارات ضخمة، خاصة في مجالات الإسكان والتعليم والصحة[3].

تنبع مواطن الضعف في مؤشرات التنمية البشرية من مشكلات إدارة الحكم أكثر مما تنبع من الضعف التقني في القدرات، أي أن ضعف آليات المساءلة، وغياب التنافسية والشفافية في تقديم الخدمات العامة، يؤدي إلى ضعف الأداء، ويحدث نوعا من عدم المساواة في تقديم الخدمات، ولا تتحقق التنمية البشرية مطلقا في ظل غياب لآليات الحكم الديمقراطي[4].

[1]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 233.

[2]– خالد مالك، تقرير التنمية البشرية 2013، (نيو يورك: صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013)، 155.

[3]– فافة، الفساد والحوكمة، 315.

[4]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 233.

ثانيا: انتشار مظاهر الإقصاء والتفاوت الاجتماعي، وتعميق اللاعدالة التوزيعية واتساع دائرة الفقر

ترجع أسباب التفاوت الطبقي الذي يعيشه المجتمع الجزائري، إلى الفساد الذي عمق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حيث تخضع العملية التوزيعية للمحسوبية والزبونية، الأمر الذي جعل العديد من الشرائح الاجتماعية تعاني من الفقر والجوع ، ويقول "خالد بن قفة" أن المشكلة في الجزائر لا تتعلق بالحريات لكن بمزيد من العدالة الاجتماعية، حيث يمكن أن نعبر عن مظاهر التباين الاجتماعي من خلال الاحتكار المفرط لأقلية معينة للثروة وازدياد عدد الفقراء، وتراجع الطبقة المتوسطة التي أصبحت تزداد فقرا وتعاني من محدودية الإمكانيات والقدرة الشرائية[1]، حيث نجد تركيز الثروة يزداد انحصارا في ثلة قليلة من المجتمع متمثلة في رجال الجيش وكبار المسؤولين ورؤساء الأعمال، ونجد هذه الأقلية التي تمثل 20 % من المجتمع تسيطر على أكثر من 50 % من الثروات الوطنية، مع العلم أن هذا الفارق بين عوائد الأغنياء وعوائد الفقراء يزداد تباينا وتمايزا وذلك من سنة إلى أخرى ما جعل الطبقة المتوسطة تنهار تماما باعتبارها طبقة المثقفين والمتعلمين المهنيين وذوي الدخول المتوسطة. وسببت الممارسات الغير مشروعة وكثرة الاختلاسات من قبل أصحاب الثروة والنفوذ ونهب المال العام ارتفاع نسبة الفقراء في الجزائر والتي فاقت نسبتها 40 %[2].

ثالثا: ارتفاع نسبة البطالة وانتشار الآفات الاجتماعية

أصبحت البطالة تشكل هاجسا أمام المواطن الجزائري، وبلغت نسبتها حوالي 21 % سنة 2013 حسب تقارير رسمية، رغم السياسات التشغيلية التي قامت بها الحكومة كعقود ما

[1]– بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي، 155.

[2]– عبدو، تأثير الفساد السياسي، 104.

قبل التشغيل ووكالات تشغيل الشباب والشبكات الاجتماعية، والتي أضحت هي الأخرى عرضة للفساد والتزوير والرشاوي المقدمة والمحاباة من أجل الحصول على خدمة هذه الوكالات، إضافة إلى الاختلاسات التي تعرفها عن طريق وضع عقود وهمية، وبقي هاجس البطالة يواجه المواطن الجزائري، مما ولد العديد من الآفات الاجتماعية كالسرقة واستهلاك والمتاجرة بالمخدرات وارتفاع نسبة الانتحار بسبب الأوضاع الناجمة عن الفساد وإهدار المال العام[1].

رابعا: هجرة الأدمغة

إن من مخلفات الفساد في الجزائر هجرة الكفاءات العلمية والنخب المثقفة، فحسب الإحصائيات تقدر الكفاءات التي هاجرت البلاد حوالي 30 ألف في الفترة الممتدة (2006-2011) وهو ما سبب استنزاف الثروة البشرية للجزائر.

خامسا: زعزعة سلم القيم الاجتماعية وترسيخ ثقافة الفساد

إن تأثير الفساد السياسي على قيم وثقافة المجتمع يكون نتيجة للفساد الذي يمس بالدرجة الأولى مبدأ العدالة الاجتماعية حيث تصبح اللامساواة إحدى ملامح الدولة المبتلاة بالفساد السياسي، مما يحدث انكسارا في السلم القيمي والاجتماعي القائم.

إن فقدان الإحساس بالمساواة وغياب العدالة الاجتماعية يؤديان إلى الشعور بالإحباط وضعف قيم مشاعر الانتماء للوطن، وهنا تظهر مشاعر الأنانية وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، ومن ثم يصبح الإطار العام مناسبا للانحراف والفساد بكل أنواعه[2].

[1]- فافة، الفساد والحوكمة، 316.

[2]- بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي، 157.

ومع تداعيات الفساد المختلفة تكون النتيجة نشر أسلوب الفساد لدى مختلف شرائح المجتمع؛ ثقافة الفساد التي من السهل إدراك تطورها في المجتمع الجزائري، فالحصول على حق، أو حل لمشكلة، صار يتطلب اللجوء إلى شكل من أشكال الفساد.

على هذا النحو يصبح الفساد السياسي الذي هو في الأصل "رياضة النخبة"، "رياضة وطنية" تغذيها ثقافة ترسخت لدى الجميع[1].

المبحث الثالث: استراتيجيات مكافحة الفساد السياسي في الجزائر للنهوض بالتنمية المستدامة

إن انتشار ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر وتفاقمها والنتائج المحتشمة التي أخذتها في معظم التقارير الدولية، دفع بالدولة الجزائرية إلى صياغة مجموعة من الآليات والاستراتيجيات لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها، حيث وضعت مجموعة من التدابير تمنع إساءة استغلال السلطة والموارد العمومية للدولة، وذلك من خلال قرارات حكومية تمثلت في إنشاء هيئات للرقابة، وإصدار تشريعات قانونية وأخيرا الإعلان عن حملات رسمية مرتبطة بإصلاحات أجهزة الدولة والحكومة.

المطلب الأول: تفعيل السياسات الحكومية

أولا: الآليات القانونية

حرصت الجزائر على أقلمة وانسجام المنظومة القانونية الوطنية مع المنظومة القانونية الدولية والإقليمية، حيث انضمت إلى جميع الاتفاقيات الدولية والإفريقية والعربية المناهضة للفساد. فقد وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 19

[1]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 236

افريل2004، وصادقت عليها بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي 128-04، كما سجلت حضورها على المستوى القاري في بلورة إستراتيجية افريقية لمكافحة الفساد، حيث صادقت على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-137 في افريل 2006، كما تعتبر الجزائر إحدى الدول الخمسة الأولى المؤسسة لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا" النيباد". وعلى الصعيد الإقليمي فقد وقعت وصادقت على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وكانت من بين الدول المؤسسة لها[1].

وأولى المشرع الجزائري على الصعيد المحلي أهمية كبيرة لمكافحة الفساد وذلك بتجريم غالبية صوره ومظاهره والتي تشكل تهديدا كبيرا للتنمية، وذلك بموجب القانون 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006[2] المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم، كما دعم كذلك المشرع آليات مكافحة هذه الظاهرة بأحكام إجرائية وقمعية، وتضمن القانون 73 مادة مقسمة إلى 06 أبواب تتمثل أساسا في[3]:

الباب الأول والثاني: تحديد صفة جريمة الفساد على كل ما من شانه أن يسئ إلى استخدام السلطة المخولة للموظف العمومي(الأشخاص الذين يشغلون المناصب التنفيذية أو الإدارية أو القضائية سواء كانت مؤقتة أو دائمة، الأشخاص الذين يعملون بمؤسسات الدولة العمومية أو كانت الدولة مشاركة في رأس مال هذه المؤسسات، كل شخص له صفة موظف عمومي).

وتضمن الباب الثاني من القانون التدابير الوقائية لتنظيم وضبط القطاع العام، ومن المبادئ التي عمل المشرع على تكريسها، تشجيع المجتمع المدني واعتماده الشفافية في

---

[1]- فافة، الفساد والحوكمة، 365.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم01/06 يتضمن نص القانون المتعلق بمكافحة الفساد، العدد 14 من الجريدة الرسمية صادرة بتاريخ 08 مارس 2006.

[3]- بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي، 208.

اتخاذ القرارات وتعزيز مشاركة المواطنين في الشؤون العامة، واعتماد برامج تحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع، وكذا تمكين وسائل الإعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد.

ودعا الباب الرابع إلى إنشاء هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته (من المادة 17 حتى المادة 24).

وأوضح في بابه الرابع الجرائم المختلفة المتمثلة في الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ... وتحديد العقوبة الخاصة بكل جرم.

خصص في الباب الخامس مجال التعاون الدولي فيما يتعلق باسترجاع الأموال، والتأكيد على ضرورة التعاون القضائي مع نختلف الدول والمؤسسات المالية.

ونضمن الباب السادس والأخير أحكاما مختلفة، تكميلية لبقية المواد وتبيانا وإيضاحا للمواد التي وردت على أحكام عامة.

ثانيا: دور الهيئات الوطنية الحكومية لمكافحة الفساد

ومن أهم هذه الهيئات نذكر:

1- مجلس المحاسبة: وهو أول مبادرة اتخذتها الجزائر في مجال مكافحة الفساد، أنشئ بموجب المادة 190 من دستور 1976 وبرز ميدانيا عام 1980، حيث تم منحه العديد من الصلاحيات، حيث كان في البداية عبارة عن هيئة قضائية تراقب إنفاق الأموال العمومية وتحميها من الاختلاسات، لكن أزيلت عنه هذه الصفة بموجب قانون 32/90 الذي جعله هيئة رقابية إدارية، ومنذ ذلك الحين أصبح المجلس هيئة وطنية مستقلة للرقابة المالية، إلى أن عاد الأمر 20/95 الوصف القضائي لعمله، بعدها تم تجميده لعدم قيامه بالمهام المخولة له، حتى

جاء التعديل الدستوري في 1996 ونص في المادة 170 منه على إحداث مجلس محاسبة مرة أخرى، وبدأ يباشر مهامه بصفة عادية، واخذ على عاتقه في مجال مكافحة الفساد[1].

يقوم مجلس المحاسبة بمراقبة حسابات المحاسبين العموميين ورقابة التسيير والانضباط، ووضع مجموعة من التقارير وإبلاغها للجهات الوصية، كالتقرير السنوي الذي يرسل لرئيس الجمهورية الذي يحتوي على المعاينات والملاحظات والتقييمات المترتبة عن أشغال تحقيقات مجلس المحاسبة، ويتم إرفاق هذا التقرير باقتراحات وتوصيات وردود المسؤولين والقانونيين والسلطات الوصية المعنية، بالإضافة إلى القرارات القضائية[2]. ويواجه المجلس العديد من العقبات كونه خاضع لتبعية السلطة التنفيذية مما عرقل فعاليته. وكذلك غياب التنسيق مع الأجهزة الحكومية الأخرى واستمرار التسيب وهدر المال العام وتفريغ الهيئة من محتواها وبقاءها مجرد رقابة توصية.

2- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد: أنشئت الهيئة بموجب المرسوم الرئاسي 06-413 في 22 نوفمبر 2006، والمعدل والمتمم بالمرسوم رقم 12-64 المؤرخ في 7 فيفري 2012، مقرها بالجزائر العاصمة، حيث نصت المادة (17) على أن تنشأ هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته، كما نصت المادة (18) منه على أن الطبيعة القانونية لهذه الهيئة على اعتبارها سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وذلك لضمان الحياد في مواجهة المتعاملين، وضمان الشفافية في الحياة السياسية والشؤون العمومية[3]. تتشكل الهيئة من رئيس وستة أعضاء يعينون بموجب مرسوم رئاسي

[1]- بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي 204.

[2]- فافة، الفساد والحوكمة، 369.

[3]- باديس بوسعيود، "مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999-2012"(مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2015)، 107.

لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة (هذا ما جعل منها تابعة للسلطة التنفيذية)، وتتمثل هياكلها في مجلس اليقظة والتقييم، مديرية الوقاية والتحسيس، مديرية التحاليل والتحقيقات والأمانة العامة.

كما تقوم الهيئة بجمع المعلومات التي تساعد على الكشف عن أعمال الفساد، ووضع سياسات شاملة للوقاية من الفساد بشكل يعكس الشفافية والمسؤولية في تسيير الأموال العمومية، والسهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات والتعاون مع الهيئات الأخرى المعنية بمكافحة الفساد، وترفع الهيئة تقرير سنوي لرئيس الجمهورية يضم حصيلة نشاطها، والتعليقات والاقتراحات والتوصيات[1]. ومن أهم مهامها تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين الحكوميين والعموميين بصفة دورية، حيث نصت المادة (04) من القانون 01/06 على ذلك حيث تلزم الموظف العمومي بالتصريح عن ممتلكاته وحددت المادة (06) من نفس القانون الأشخاص المعنيين بالتصريح عن ممتلكاتهم، وتفرض المادة نفسها على المصرح ضبط تصريحه وتعديله في حالة حدوث تغيير في ممتلكاته[2].

في الأخير الهيئة لم تقدم أي نتائج في عملها لمكافحة الفساد، كما أنها تفتقر للكثير من المعلومات حول الفساد في الجزائر، كما أنها لا تملك أدوات علمية ومنهجية لقياس الفساد، ويذهب الكثير من المراقبين إلى أن مسالة مكافحة الفساد ليست في وجود مؤسسات حكومية غير فعالة، بل إلى عدم توافر الإرادة السياسية.

3- هيئة وسيط الجمهورية: نشأت بموجب المرسوم الرئاسي 133-96 في مارس 1996، تهتم بالنظر إلى شكاوى المواطنين والموظفين من التظلمات التي يتقدمون بها في حالة

[1]- ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 253.

[2]- بودهان، النظام القانوني لمكافحة الفساد، 214.

تعسف السلطة التنفيذية اتجاههم، وهو يقدم الحلول للمشاكل المطروحة، ويرفعها إلى السلطات العليا، ونتيجة لجمود هذه المنظمة وغياب نتائجها الملموسة، تم حلها بمجيء الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"[1].

المطلب الثاني: السياسات غير الحكومية

إضافة إلى الهيئات الرسمية فان الهيئات الغير رسمية في الجزائر قد بادرت هي الأخرى في وضع مجموعة من الآليات لمكافحة الفساد، ونذكر منها:

أولا: تفعيل دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني

من الملاحظ أن جل الأحزاب السياسية في الجزائر بعد عام 1989 رفعت شعار الإصلاح، وتبنت إستراتيجية هجومية واسعة مضادة لفساد النخبة الحاكمة ولاسيما أحزاب المعارضة التي قامت بدور كبير في تعبئة سياسية جماهرية واسعة ضد فساد مسؤولي الحزب الواحد. وظلت منابر سياسية لتنديد بالفساد والمفسدين، حيث شكل الفساد الموضوع الرئيسي في برامجها وحملاتها الانتخابية. فعلى سبيل المثال، رفع حزب جبهة القوى الاشتراكية في أثناء انتخابات 10 نوفمبر 2002 شعار "من اجل حكم محلي صالح"، كتعبير منه لاعتبار أولوية كبرى مواجهة الفساد. وهناك مبادرات حزبية أخرى تتمحور حول تحسيس الرأي العام، وتوعية المواطن حول أسباب الرشوة وآثارها، والضغط على السلطة كي تبادر إلى اتخاذ إجراءات في مجال مكافحة الظاهرة. خارج الحملات الانتخابية، يظهر أن دور العمل الحزبي مفقود، نظرا إلى طبيعة العملية السياسية في

[1]– عبدو، تأثير الفساد السياسي، 71.

البلاد، والى مستوى النشاط الحزبي. لذا، لا توجد سياسة حزبية تسعى إلى بناء نظام النزاهة. وبقيت وظيفة الأحزاب في هذا المجال بعيدة عن تحقيق هدف الإصلاح[1].

وفي المقابل، يبرز دور المجتمع المدني الجزائري من خلال جمعيتين اهتمتا بمواجهة ظاهرة الرشوة، الأولى أسسها في فيفري 1997 مواطنون ومحامون وصحافيون وممثلو مهن حرة من غرب البلاد، وأخذت على عاتقها مهمة إعلام وتوعية الرأي العام، وتقديم أراء واقتراحات للمشروع، قصد تكييف التشريع القانوني مع واقع الظاهرة، وتقديم تقرير أخلاقي سنوي للرأي العام حول حالة مكافحة الرشوة. غير أن الجمعية لم تحصل على الاعتماد، بعد أن رفضت وزارة الداخلية الترخيص لها بالعمل والنشاط، مثلها مثل النقابات والجمعيات المستقلة[2]. أما الجمعية الثانية، وهي الجمعية الجزائرية للنضال ضد الرشوة ومكافحة الفساد، أسسها في ديسمبر 1999 عدد من الصحافيين وإطارات من المؤسسات العمومية، وهي تعمل كفرع لمنظمة الشفافية الدولية. الجمعية يرأسها جيلالي حجاج، وهي لم تحصل على الاعتماد القانوني من السلطات، لذا يبقى عملها محدودا، ويقتصر على عقد الندوات الإعلامية، لكنها تحاول القيام بنشاطها بمختلف الطرق، منها التواصل عبر شبكة الانترنت مع أعضائها والمهتمين بقضية مكافحة الفساد[3].

ومن بين المنظمات كذلك، "كونفدرالية إطارات المالية والمحاسبة"، التي ضمت إطارات ومحاسبين تابعين لوزارة المالية. وقد تجسد نشاطها في توعية الرأي العام من خلال تنظيم ملتقيات وطنية، وعقد ندوات صحافية داخل الوطن، هذا فضلا على قيامها بمحاولات الضغط على الحكومة، للتحقيق في بعض ملفات الفساد[4].

---

[1]– بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار، 219.

[2]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 261

[3]– فافة، الفساد والحوكمة، 378.

[4]– ليمام، ظاهرة الفساد السياسي، 262.

تهتم كذلك المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان بظاهرة الفساد، حيث دعت الحكومة في مناسبات كثيرة إلى وضع حد للتجاوزات المسؤولين وممارستهم غير المشروعة، مثل التعسف واستغلال النفوذ، وطالبت بالتحرك لمكافحة الفساد، وبناء الحكم الراشد من خلال تجسد دولة الحق والقانون، والتقيد بمبادئ النزاهة والاستقامة.

والملاحظ على المجتمع المدني في الجزائر انه يسعى جاهدا لمكافحة الفساد رغم نقص فعاليته في فضح وتعرية الفساد، ويبقى دوره ضعيفا في ظل غياب استقلال القضاء الذي يضمن له ممارسة دوره بكل حرية وشفافية[1]. ويعاني المجتمع المدني في الجزائر الجمود في مواجهة الفساد بسبب العديد من العراقيل أهمها الاستسلام لمنطق الزبونية والولاء للنظام السياسي وعدم امتلاكه لموارد بشرية ومالية تؤهله للعمل باستقلالية، إضافة إلى قلة الجمعيات والمنظمات، وتثبيط محاولات قيامها وعدم الاعتراف بها مثل الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد التي رفضت وزارة الداخلية طلب تسجيلها، رغم المحاولات العديدة لأعضائها[2].

ثانيا: دور وسائل الإعلام

اهتمت وسائل الإعلام بمختلف جوانب النشاط والمشكلات الوطنية من خلال تغطية ملفات الفساد وفتح تحقيقات صحافية جريئة، وتخصيص صفحات للرسائل المفتوحة للمواطنين. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى المقالات الأسبوعية التي تتقدم بها كل من الشروق اليومي، والخبر وجريدة اليوم الوهراني le quotidian d'oran، والتي تتطرق إلى مواضيع عديدة متعلقة بالفساد وما ينتج عنه من آثار وعواقب وخيمة، وتؤدي جريدة le

[1]– عكاشة، اثر الفساد على التنمية المحلية، 97.

[2]– فافة، الفساد والحوكمة، 380.

soir d'algerie، دورا مهما في مجال تحسيس الرأي العام من خلال الصفحة الأسبوعية التي تخصصها لمناقشة قضايا الفساد[1].

فالإعلام هو أهم مرتكز في مواجهة الجريمة من خلال وسائله المقروءة والمسموعة أو المرئية ببرامجها ومضامينها التي تؤدي دورا فعالا خاصة مع التقنية الحديثة والتي من خلالها يمكن نقل الخبر والكلمة والصورة خلال دقائق، وبما أن وسائل الإعلام تملك النفاذ والجاذبية فهي يمكن أن تضاف إلى أسلحة الوقاية من خلال إسهامها في الدعوة إلى الأمانة والنزاهة والشفافية والتمسك بالمبادئ والقيم وإتباع النظم العامة والإسهام في البناء والتنمية ومكافحة الفساد[2].

إلا أن وسائل الإعلام تعاني العديد من معوقات في أداء دورها لعل أهمها الرقابة الشديدة التي تحد وتقيد العمل الصحفي، كما أن هناك منع في الوصول إلى الخبر من مصادره الرسمية، إذ تنعدم القوانين التي تضمن الوصول إلى الخبر الرسمي، وقد تعرضت حرية الرأي والتعبير للعديد من المضايقات، ففي 2009 أدان مجلس قضاء (غرداية) مدير الصحيفة المحلية "الواحة" بستة أشهر حبس نافذة بتهمة القذف وذلك بسبب مقالة كتبت في عام 2005 فيها اتهام مسؤولين حكوميين بالفساد، كما قامت السلطات في 23 أفريل 2009 بمصادرة ثلاث صحف أسبوعية صادر باللغة الفرنسية هي"ليكسبريس"، و"ماريان" و"لوجورنال دوديمانش" التي احتوت على مقالات تنتقد حكم بوتفليقة وصلته الوثيقة بأهم قادة الجيش بسبب انتقاد تلك الصحف لسلوك الحكومة أثناء الحملة الانتخابية[3].

---

[1]– عبدو، تأثير الفساد السياسي، 68.

[2]– وهبة مصطفى الزحيلي وآخرون، "مكافحة الفساد من منظور إعلامي"، مكافحة الفساد، تح. علي بن فايز الجحني(الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2003)، 513.

[3]– بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي، 223.

خلاصة واستنتاجات

نستخلص أن ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر ليست وليدة الصدفة، بل هي نتاج للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر، والتي ساهمت في إيجاد وتهيئة مناخ خصب لنمو واستفحال الفساد بشتى أشكاله في جميع المجالات.

وأدت ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر إلى العديد من الآثار والتكاليف الباهظة، فيما يتعلق بالانعكاسات السلبية على مختلف جوانب التنمية المستدامة ومصالح الأجيال المستقبلية.

وسعيا وراء تحقيق دعائم الحكم الراشد قامت الجزائر بالعديد من الاستراتيجيات الوطنية للإصلاح، والحد من الفساد وتعزيز التنمية، تتضمن تغيير في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكن تبقى مسألة مكافحة الفساد في الجزائر بعيدة عن الجدية والوضوح، في ظل النظام التسلطي الذي يكون فيه القضاء على الفساد بالقضاء على النظام الحاكم.

خاتمة

في الختام سنقوم بالإجابة على إشكالية الدراسة التي تدور حول مدى تأثير الفساد السياسي على الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة في الجزائر والتساؤلات التي طرحناها في مقدمة الدراسة، وذلك وفق الفرضيات التي تم اختبارها في مضمون البحث، لنستخلص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال التعرض لظاهرة الفساد السياسي وتقديم بعض الاقتراحات التي نراها ضرورية لتفعيل إستراتيجية مكافحة الفساد السياسي في الجزائر.

نتائج الدراسة

بعد أن استعرضنا مظاهر وأشكال الفساد السياسي المختلفة وآثاره على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تنعكس بدون شك على التنمية المستدامة في الجزائر يخلص البحث إلى الاستنتاجات التالية:

* اختلف الباحثون في تحديد مفهوم الفساد السياسي نظرا لتعقده وتشابكه، ويتضح ذلك من خلال المفاهيم المختلفة، ولعل التعريف الذي يجمع بين مختلف المفاهيم هو مجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة.

* إن للفساد السياسي أنواع وصور كثيرة وهي متداخلة ومتشابكة وقد اعتمدت عدة معايير لتحديد هذه الأنواع، والفساد السياسي ليس وليد الصدفة وإنما هو نتيجة أسباب سياسية واقتصادية وإدارية تجعله يتجسد في عدة أشكال.

* تنوعت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة لكن جلها يركز على الجوانب الأساسية في التنمية وهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية حيث تعرف بأنها عملية تغيير شاملة في إطار نموذج تنموي يحقق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية، التي تضمن ترقية الكفاءة الاستخدامية للموارد وتزايد المقدرة الانجازية في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

* يعد الفساد السياسي ظاهرة خطيرة تؤثر على نزاهة النظام وجدية مشروعات التنمية المستدامة، لما له من انعكاسات مدمرة للدولة والمجتمع، وما ينجر عنه من استنزاف للموارد الموجهة نحو التنمية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والثقافية.

* يعد الفساد السياسي ظاهرة خطيرة إذ يعتبر احد المعوقات الرئيسية لتجسيد مسيرة التنمية المستدامة في الجزائر، حيث أضحت هذه الأخيرة وسط مناسب لتنامي وانتشار الأشكال المتعددة للفساد والتي جعلت من الجزائر نموذجا للفساد، مخلفا العديد من الآثار السلبية وفي كل المجالات، إذ أصبح يهدد الكيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي خاصة بعرقلته لمشاريع التنمية المستدامة وذلك باستنزاف الموارد المخصصة للنهوض بها، حيث بقيت مرهونة تحت طائلة الأشكال المختلفة للفساد السياسي.

* انتهجت الجزائر العديد من الاستراتيجيات لمكافحة الفساد السياسي والحد منه، بهدف تنظيم مجالات معينة سياسية، اقتصادية، اجتماعية... وذلك عن طريق وضع مجموعة من التدابير والإجراءات الحكومية، تمثلت في الانضمام إلى حركية المجتمع الدولي المتعلقة بمواجهة الفساد، وعلى المستوى الوطني إصدار التشريعات القانونية وإنشاء هيئات ومؤسسات رقابية، إضافة إلى ذلك تبلورت سياسات غير حكومية تمثلت في نشاط الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

* بالرغم من كل هذه الجهود والاستراتيجيات المعتمدة مازالت الجزائر متأخرة في مجال مكافحة الفساد السياسي في ظل غياب فعالية هذه الاستراتيجيات وعقم الهيئات، وغياب سيادة التنظيم غير الرسمي من علاقات شخصية ومحسوبية على حساب التنظيم الرسمي القائم على التشريع والقوانين، وعرقلة رجال المال والأعمال الذين لهم علاقة مع أصحاب السلطة السياسية العمليات الإصلاحية التي تضر بمصالحهم، وكذلك ضعف الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وعدم توفر الإرادة السياسية للحكومة والمجتمع من جهة، وفقدان روح التعاون والتنسيق فيما بينهما للحد من الفساد

والعمل على ترشيد الحكم من جهة أخرى، إذ يمكن القول انه يجب علينا الاعتراف كشعب أن جزء كبيرا منا هو الجزء الأكبر من أصل المشكلة... فأغلبنا ليس ضد الفساد بل ضد عدم الاستفادة من الفساد.

اقتراحات الدراسة

إن الفساد السياسي ظاهرة خطيرة بالنظر إلى السلبيات التي يخلفها على جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية... لأنه ينخر جسد الدولة والمجتمع، وتبلغ ذروة خطورته ليصبح سلوكا وثقافة مترسخة لدى الجميع من حكام ومحكومين، وعليه أضحى ظاهرة مستعصية يصعب القضاء عليها بشكل تام.

بعدما استعرضنا أهم نتائج الدراسة، نقترح فيما يلي بعض الاقتراحات التي نراها ضرورية لتفعيل إستراتيجية مكافحة الفساد السياسي في الجزائر، والنهوض بالتنمية المستدامة التي يتوقف نجاحها بالأساس على التخلص من المظاهر المختلفة للفساد والحد من مختلف التجاوزات التي تقع على مؤسسات الدولة من خلال سياسة إصلاح ناجحة. في الجزائر:

* على النظام السياسي في الجزائر أن يعمل على نشر وترسيخ حكم راشد حقيقي، والممارسة الديمقراطية الفعلية من خلال منح فرص أكبر للمشاركة الشعبية الواسعة في وضع البرامج والسياسات الإصلاحية التي تؤدي إلى توسع تنموي مستدام، ومراقبة تنفيذها والابتعاد عن الديمقراطية الشكلية، بالإضافة إلى العمل على تقليص الهوة بين الحاكم والمحكوم وكسب ثقة الأفراد في النخب السياسية ومؤسسات الدولة، وجعلهم عنصرا مهما في مكافحة الفساد، إضافة لوجود الرغبة والإرادة السياسية الحقيقية والقوية لصانعي القرار في القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة، والاهتمام بالصالح العام بتحقيق تنمية مستدامة تضمن حقوق الأجيال الراهنة دون المساس بمستقبل الأجيال القادمة.

* العمل على بناء اقتصاد يرتكز على الفعالية والكفاءة الإنتاجية والتنويع في المداخيل من خلال تطوير المجال الصناعي وتشجيع المؤسسات، وتطوير القطاع الزراعي، ووضع استراتيجيات كفيلة للنهوض بقطاع السياحة، واستغلال الطاقات البديلة بدلا من الاعتماد على النمط الاقتصادي الريعي الذي يستنزف الطاقات الغير متجددة، والذي يوسع المجال لممارسات الفساد، وتفعيل دور القطاع المنظم والخاضع للرقابة الدائمة من الدولة في الرفع من أداء وفعالية الأداء الاقتصادي.

* العمل على تفعيل أجهزة ومؤسسات مكافحة الفساد وتشجيع مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مجال مكافحة الفساد، بتوفير الظروف الملائمة ومنحها الصلاحيات الكاملة والتمويل اللازم من اجل أداء عملها بكل حرية واستقلالية، بالإضافة إلى تعزيز أجهزة الرقابة واستقلالية النظام القضائي وعدم تبعيته للجهاز التنفيذي وتحريره من التدخلات السياسية، ومنحه الصلاحيات الكاملة للمسائلة والمحاسبة، مع توفير الحماية للعاملين في هذا المجال.

* ضرورة الاهتمام بتوعية وتحسيس الأفراد بخطورة ظاهرة الفساد السياسي وآثارها السلبية على جوانب التنمية المستدامة، وذلك من خلال البرامج التعليمية الهادفة إلى تعزيز القيم الأخلاقية وتعظيم حس المصلحة العامة وتكريس ثقافة الإصلاح، وهنا يظهر دور وسائل الإعلام، إضافة إلى القيام بحملات وندوات ومؤتمرات يتم من خلالها تبادل الأفكار لفهم وتحليل أخطار هذه الظاهرة والخروج بسبل للوقاية منها.

* تعزيز الوازع الديني وإرساء المبادئ والقيم المثلى التي تتفق مع المبادئ الأخلاقية والابتعاد على كل عمل يشكل خرقا أخلاقيا بين كافة مكونات المجتمع الجزائري كوسائل وقائية ضد الفساد بحيث يتم تنفيذ هذه السياسة على جميع المستويات سوء أكانت الإدارة أم البيت أم المدرسة أم الجامعة أم مكان العمل أم أماكن العبادة وذلك لتفعيل الرقابة الذاتية الدائمة للنفس وضبطها حتى لا تقع في المحرمات.

* كما تتطلب إستراتيجية مكافحة الفساد الفعالة فهما لواقع الحكم والبيئة السياسية في البلد المعني، ولا يمكن أن يكون هنالك مقاربة واحدة مناسبة لحل جميع الجوانب المتصلة بمشكلة الفساد، ويرجع السبب في ذلك بشكل أساسي إلى الاختلافات التاريخية، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدان، وتعتمد جودة وفعالية سياسة مكافحة الفساد وبرامجه في أي بلد على الفهم المتعمق لمكان حدوث الفساد وزمانه وأسبابه وكيفيته والعوامل التي تسمح باستمراره في بلد معين، وثمة اتفاق عام على هذا الأمر، يبدو أن معظم الدول مازالت تعتمد على نماذج معيارية في مجال مكافحة الفساد، وغالبا ما يتم ذلك تحت ضغوط الدول المانحة.

قائمة المراجع

المصادر:

01- القرآن الكريم.

02- صحيح البخاري ومسلم.

03- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم01/06 يتضمن نص القانون المتعلق بمكافحة الفساد، العدد 14 من الجريدة الرسمية صادرة بتاريخ 08 مارس 2006.

04- بيان المجلس الدستوري، النتائج النهائية للانتخابات التشريعية الجزائرية 2017، 2017/05/18.

الكتب:

أ- الكتب العربية:

01- أبو دية، احمد وآخرون. الفساد السياسي في العالم العربي. فلسطين: الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، 2014.

02- اكرمان، سوزان روز. الفساد والحكم، الأسباب، العواقب والإصلاح. ترجمة فؤاد سروجي. عمان: دار الأهلية، 2003.

03- آلان، لارسون. الاقتصاد السياسي الدولي ومكافحة الفساد. ترجمة المركز الثقافي للتعريب والترجمة. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012.

04- البشيري، محمد الأمين. الفساد والجريمة المنظمة. الرياض: منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007.

05- الحضرمي، عمر. ظاهرة الفساد الخطورة والتحدي: سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. عمان: منشورات عمادة البحث العلمي، 2014.

06- الحمش، منير. الاقتصاد السياسي الفساد. الإصلاح. التنمية. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006.

07- الركيبات، كايد كريم. الفساد الإداري والمالي: مفهومه وآثاره وآليات قياسه وجهود مكافحته. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2014.

08- الزحيلي، وهبة مصطفى. "مكافحة الفساد من منظور إعلامي." في مكافحة الفساد. تحرير علي بن فايز الجحني، 497-549. الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2003.

09- السكارنة، بلال خلف. الفساد الإداري. الأردن: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

10- السيسى، صلاح الدين حسن. جرائم الفساد. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013.

11- الشطي، إسماعيل. "عوامل الفساد وآثاره في الثقافة والإعلام." في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية. تحرير صباح ياسين، 309-359. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

12- الشطي، إسماعيل. " العوامل والآثار والأسباب." في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية. تحرير مصطفى كامل السيد، 283-308. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

13- الشمري، هاشم والفتلي، إيثار. الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011.

14- الطباخ، شريف احمد. اثر الفساد الحكومي في انتشار الجريمة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013.

15- الغزالي، محمد. الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية(أزمة الشورى). القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

16- بودهان، موسى. النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر. الرويبة: منشورات anep، 2009.

17- حمدي، عبد العظيم. عولمة الفساد وفساد العولمة (إداري، تجاري، سياسي، اجتماعي، ثقافي). الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008.

18- خالد، مالك. تقرير التنمية البشرية 2013. نيو يورك: صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013.

19- خبابة، عبد الله. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- آلية لتحقيق التنمية المستدامة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2013.

20- خبابة، عبد الله وبوقرة، رابح. الوقائع الاقتصادية- العولمة الاقتصادية- التنمية المستدامة. الإسكندرية: دار النشر شباب الجامعة، 2009.

21- داود، عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ. الفساد والإصلاح. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003.

22- داوود، خير الله. "الخلاصة التنفيذية." الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي. تحرير أميمة كمال،11-31. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

23- رفاقة، فافة. الفساد والحوكمة دراسة مسحية للتقارير الدولية دراسة حالة الجزائر. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016.

24- سردار، عبد الرحمن سيف. التنمية المستدامة. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015.

25- شابير، شيما. الفساد والحكم الرشيد. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997.

26- شبلي، احمد. الفساد السياسي أسبابه وطرق مكافحته سياسيا، إداريا، اقتصاديا، اجتماعيا. الإسكندرية: المكتب الحديث، 2012.

27- شروخ، صلاح الدين. منهجية البحث للجامعيين. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.

28- شعباني، إسماعيل. مقدمة في اقتصاد التنمية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

29- شلبي، محمد. المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

30- غربي، محمد. التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة. بيروت: دار الروافد الثقافية، 2014.

31- غنيم، عثمان محمد وأبو زنط، ماجدة. التنمية المستديمة فلسفتها وأساليبها، تخطيطها وأدوات قياسها. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2007.

32- فتحي، عادل، وثابت، عبد الحافظ. النظرية السياسية المعاصرة. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.

33- فرج يوسف، أمير. مكافحة الفساد. الإسكندرية: المكتب العربي، 2015.

34- قاسم، خالد مصطفى. إدارة البيئة والتنمية المستديمة في ظل العولمة. مصر: الدار الجامعية، 2007.

35- كعنان، طاهر حمدي. هموم اقتصادية عربية: التنمية، التكامل، النفط، العولمة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

36- ليمام، محمد حليم. ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،2011.

37- مطر، عصام عبد الفتاح. الفساد الإداري-ماهيته-أسبابه-مظاهره. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2015.

38- ملحم، قربان. المنهجية والسياسة. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986.

39- نزيه، عبد المقصود محمد مبروك. الفساد الاقتصادي أسبابه- أشكاله- آثاره . وآليات مكافحته. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013.

40 – نهار أبو سويلم، احمد محمود. مكافحة الفساد. عمان الأردن: دار الفكر، 2010.

ب- الكتب الأجنبية:

1 -Romano Donoto, Notes of the course ou « sustainable rural, development » FAO(projet GCP /006 syv/ 006/ITO Phese II Syria: november 2002.

مجلات:

01- أبو زنط، ماجدة وغنيم، عثمان محمد. "التنمية المستديمة: دراسة نظرية في فلسفة المفهوم والمحتوى."مجلة المنارة 01(2006): 149-172.

02- حسون، محمد عبد الله. وداوي، مهدي صالح. وخضير، إسراء عبد الرحمن. "التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد،"مجلة ديالي67(2015)، 338-356.

المذكرات:

01- احمد حسن، فاطمة. "الاتفاقية الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات أوبيك." رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2006.

02- الحرارشة، عبد الحميد حمد. "الفساد الإداري." مذكرة ماجستير، جامعة اليرموك، 2003.

03- المطيري، فيصل بن طلع بن طايع. "معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد." مذكرة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.

04- الوزاني، كنزة. "اثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر (2014/2004)." مذكرة ماستر، جامعة خميس مليانة، 2015.

05- بقدي، كريمة. "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا: دراسة حالة الجزائر." مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2012.

06- بوسعيود، باديس. "مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999-2012." مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2015.

07- بوسعيود، سارة. "دور إستراتجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا." مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2013.

08- حيمر، فتيحة. "ظاهرة الفساد في الجزائر1989-2013: دراسة وصفية تحليلية." أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013.

09- خامرة، الطاهر. "المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة: حالة سوناطراك." مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2007.

10- زياني، صالح. "تطور العلاقات بين الدولة والمجتمع دراسة حالة الجزائر 1962-1992." أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2003.

11- عبدو، مصطفى. "تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر 1995-2005." مذكرة ماجستير، جامعة باتنة ، 2008.

12- عكاشة، نوال. "أثر الفساد على التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة بلدية عين بويحي 2012 -2015." مذكرة ماستر، جامعة خميس مليانة، 2015.

13- عيادة نزال عليمات، خالد. "انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الأردن." أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، 2015.

14- لعجال، ليلى. "واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي." مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010.

15- مشري، محمد الناصر. "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة: الدراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة." مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2011.

16- مناس، زهوة وغريب، زعرة. "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تقييمية." مذكرة ماستر، جامعة قالمة، 2010.

17_ هبيرات، سليمة. "دور العارضة السياسية في مكافحة الفساد السياسي: حركة مجتمع السلم لولاية بسكرة أنموذجا 2012-2015."مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2016.

الملتقيات:

01- عماري، عمار. "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها." مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، فرحات عباس، 08/07 افريل 2008.

02- سعاد حفاف ومليكة بوضياف، "البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول"، ملتقى، جامعة الشلف، 3.

المحاضرات:

1- محاضرات الأستاذ بوقنور إسماعيل، مقياس التنمية الإدارية، 2015-2016.

المواقع الالكترونية:

1- الكعبي، فريال. "مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق ... تجربة رائدة نحو عراق ديمقراطي 2011." اطلع عليه بتاريخ 18 افريل، 2017، http://www.iraqiwomensleague.com/news_view_6901.html.

2- ائتلاف انشر ما تدفعه. "حملة عالمية للشفافية في قطاعات النفط والغاز والتعدين 2012." اطلع عليه بتاريخ 18 افريل، 2017، http://www.publishwhatyoupay.org/.../pwyp%memb.

3- المنظمة العربية لمكافحة الفساد. "مراجعة التقرير العالمي لمكافحة الفساد 2008." اطلع عليه بتاريخ 17 افريل، 2017، http://www.arabanticorruption.org/ar/2010-03-31-08-02-26.

4- منظمة الشفافية الدولية. "الأنشطة غير القانونية والفساد في الغابات." اطلع عليه بتاريخ 17 افريل، 2017، www.transparency.de/document/cpi/2000/cpi200.html.

5- منظمة الشفافية الدولية. "فساد دولي وحاجة الفقراء المتزايدة للمياه." اطلع عليه بتاريخ 17 افريل، 2017، http://www.annaba.org/nbanews/55/066.htm.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المقدمة.....01

الفصل الأول: إطار مفاهيمي وتأصيل نظري للفساد السياسي والتنمية المستدامة.....15

تمهيد: 16

المبحث الأول: إطار مفاهيمي وتأصيل نظري للفساد السياسي.....17

المطلب الأول: مفهوم الفساد السياسي.....17

المطلب الثاني: مقاربات الفساد السياسي.....32

المبحث الثاني: مقاربة مفاهمية ونظرية للتنمية المستدامة.....40

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.....40

المطلب الثاني: نظريات التنمية المستدامة.....57

الفصل الثاني: انعكاسات وآثار الفساد السياسي على أبعاد التنمية المستدامة.....63

تمهيد:.....64

المبحث الأول: آثار الفساد السياسي على التنمية السياسية والإدارية..... 65

المطلب الأول: آثار الفساد السياسي على التنمية السياسية.....65

المطلب الثاني: آثار الفساد السياسي على التنمية الإدارية.....71

المبحث الثاني: آثار الفساد السياسي على التنمية الاقتصادية والبيئية.....74

المطلب الأول: آثار الفساد السياسي على التنمية الاقتصادية.....74

المطلب الثاني: آثار الفساد السياسي على الجوانب البيئية.....80

المبحث الثالث: آثار الفساد السياسي على التنمية الاجتماعية والثقافية.....85

المطلب الأول: آثار الفساد السياسي على التنمية الاجتماعية.....86

المطلب الثاني: آثار الفساد السياسي على الجوانب الثقافية.....90

خلاصة واستنتاجات.....93

الفصل الثالث: مستويات الفساد السياسي في الجزائر وأثرها على التنمية المستدامة وآليات مكافحته.....94

تمهيد: 95
المبحث الأول: عوامل انتشار ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر.....96
المطلب الأول: العوامل الداخلية.....96
المطلب الثاني: العوامل الخارجية.....106
المبحث الثاني: آثار الفساد السياسي على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر.....109
المطلب الأول: آثار الفساد السياسي على البعدين السياسي والإداري للتنمية المستدامة في الجزائر.....109
المطلب الثاني: آثار الفساد السياسي على البعدين الاقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة في الجزائر.....115
المطلب الثالث: آثار الفساد السياسي على البعدين الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة في الجزائر.....125
المبحث الثالث: استراتيجيات مكافحة الفساد السياسي في الجزائر للنهوض بالتنمية المستدامة.....129
المطلب الأول: تفعيل السياسات الحكومية.....129
المطلب الثاني: السياسات غير الحكومية.....134
خلاصة واستنتاجات.....138

الخاتمة.....139
قائمة المراجع.....145
فهرس المحتويات.....154
قائمة الجداول.....156
الملخص.....157

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم1	أنواع الفساد من حيث المعايير التالية: النمط والمستوى والشكل	23
جدول رقم2	ترتيب الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية	118

الملخص:

تعد ظاهرة الفساد السياسي ظاهرة قديمة على المستوى الأكاديمي لكن الجديد فيها هو استمرارية ارتباطها بالظواهر والمتطلبات الحديثة مثل التنمية المستدامة والتنمية البشرية والتنمية المحلية وغيرها. وبالتالي فالحجم المتزايد والانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة في الدول النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص شكلت تهديدا واضحا على مشاريعها التنموية وحالت دون تمكين الأخيرة من تحقيق برنامجها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

ومن خلال إشكالية الدراسة سنحاول الوقوف على الانعكاسات والآثار التي خلفها الفساد السياسي كظاهرة معقدة ومتشابكة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية على عمليات التنمية المستدامة في الجزائر واعتباره معضلة هيكلية تعيق البرامج والأطر التنموية مما ينعكس سلبا على كافة مستويات الهياكل المؤسساتية والمجتمعية للدولة.

وفي الأخير تتناول الدراسة أهم الآليات المتخذة من طرف مؤسسات الدولة الجزائرية لمكافحة الفساد والحد من انتشاره، والتي تتطلب وجود إستراتيجية متكاملة ومسطرة وذات أهداف لمواجهته. والذي يعد مطلب غائي تهدف له كل الدول.

الكلمات المفتاحية: الفساد السياسي/ التنمية المستدامة.

Abstract:

Political corruption is an old phenomenon at the academic level, but the new thing about it is its continuous relevance to modern phenomena and the new requirements such as sustainable development, human development, local development and others. Consequently, the increasing size and negative repercussions of this phenomenon on developing countries in general and Algeria in particular have posed a clear threat to their developmental projects and have prevented the latter from achieving its programme in terms of sustainable development. Depending on our statement of the problem, we will attempt to identify the repercussions and impacts of political corruption as a complex and interrelated phenomenon of economic, social and political dimensions on the sustainable development processes in Algeria and considering it as a structural dilemma that hinders developmental programmes and frameworks and yet affects negatively all levels of the institutional and societal structures of the country.

Key Words: Political corruption/ Sustainable development.